



Riyad University  
RIYAD, SAUDI ARABIA

No. ....

المرقم

Date. ....

التاريخ

~~۲۱۴۷۵۶~~

**مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات**

اسم الكتاب **أخاينة ديواني أميرك لآل البيت رقم C٨٦**

اسم المؤلف **علاء الدين بن محمد بن علي بن عبد الله بن أحمد بن يوسف النعماني**

تاريخ الفهرس **٥١٢٧ هـ**

عدد الأوراق **ص ٤٠**

القياس **CXCO**

ملحقات  
**C٩٦ ا**

28

1761

٢-٩

٢١٦

إضافة إلى أن من أصول المنسار، تضاف إلى علاء الدين  
المعتمد بن محمد بن علي - ١٠٨٨ هـ - كتبه  
محمود بن أحمد الجندى - ١٢٣٧ هـ .

١٠٨

١٠٥٠ ق ١٧٠٠ م ١٨٠٠ م

٢٨٠٦

نسخة جديده، نظمتها نسخ و أضح

الإسلام ١٨٨:٧ هدية الصارفين ٢ : ٢٩٦

أ - أصول الفقه الإسلامي أ - المؤلف

ب - النسخ ج - تاريخ النسخ د - شرح

أصول المنسار

Copyright © King Saud University





٩

شرح افاضة الانوار على متن  
 اصول المنار للعلامة الفاضل  
 والفهامة الكامل النج محمد علاء  
 الدين الحنفى المفتى بدمشق  
 الشافى الحنفى غفر الله  
 له والمسلمين  
 امين

مكتبة جامعة الرياض  
 رقم ١٠٥٠

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات  
 اسم الكتاب: افاضة الانوار على اصول المنار ١٠٦-١٠٨  
 اسم المؤلف: محمد بن علي بن محمد الحنفى بدمشق  
 تاريخ: ١٢٢٧ هـ  
 عدد الأوراق: ١٠٥  
 ملاحظات: ١٦١  
 ٩٠٩



بسم الله الرحمن الرحيم

حمد الله يا من نورت منار الشريعة الشريفة بكتابك  
المعجز المنيف **وصلاة على من خصصته بكل**  
كمال وتشريف وعلى اله وصحبه ما بطق بأما  
بعد في كل تاليف فيقول المفتقر إلى ذي اللطف  
الخفي محمد علائي الدين ابن علي بن الحصني  
المفتي بدمشق الحنفى هذه الفاظ يسيرة حلت  
بها منار الاصول حين اقراته ثالثا بجامع بني امية  
سنة اربع وخمسين والالف هجرية مراجعا لغالب  
شروحه كالمص وابن الملك وابن نجيم وغيرها  
كالتوضيح والتلويح وتغيير التنقيح وسميته  
بافاضة الانوار على اصول المنار والله تعالى  
اسأل وبنييه النبيه اتوسل ان ينفع به كل  
منصف بغير عناد انه ولي الاجابة واليه  
المعاد **الحمد لله الذي هدانا لهذا** هي الدلالة على  
ما يوصل إلى البغية وان لم يوجد الايصال  
إلى الصراط المستقيم هو الشريعة النبوية ففيه

براعة

براعة الاستهلال **والصلاة والسلام على من**  
**اختص بالخلق** هو هيئة للنفس راسخة يصدر  
منها افعال جميلة بسهولة ووصفه ب**العظيم**  
اتباعا للكتاب الكريم **وعلى اله** هم من جهة النسب  
اولاد علي وعقيل والعباس وجعفر والحارث ومن  
جهة الدين كل مؤمن تقي **الذين قاموا بنصرة الدين**  
هو وضع الله يد عوارباب العقول قبول ما عند  
الرسول ووضع ب**القويم** ليفيد ان من يتبع غير  
الاسلام ديناً فلن يقبل منه **اعلم** كلمة تذكر  
تنبيهها على ان ما بعده مما يجب الاصغاء اليه  
كافي فاعلم انه لا اله الا الله ان **اصول الشريعة**  
اي ادلة المشروع ليرادف الفقه وهو علم باحوال  
الادلة الموصلة إلى الاحكام الشرعية على وجه كلي  
**ثلاثة** لان ما هو حجة في حقنا ان كان من الله  
فهو **الكتاب** والاف ذلك الغير اما الرسول فهو **السنة**  
والافان اتفقت الاراء فهو **اجماع الأمة** والاف هو  
**الأصل الرابع** وهو **القياس** المستنبط اي المستخرج



من **الثلاثة** فلذلك افردته فمثال الاستنباط من  
النص قوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطمهركن  
فان حرمة القربان للأذى وهو موجود في  
اللوامة فتحرم ومن السنة قوله عليه السلام  
المهتره ليست بنجسة لأنها من الطوافين عليكم  
فاذا عرفنا علة الطواف قسنا عليها سواكن  
البيوت ومن الاجماع قولنا في الزنا انه يوجب  
حرمة المصاهرة قياسا على الوطئ الحلال لوجود  
العلة وهي الجزئية ثم بين ذلك مرتبا فقال  
**مبحث الكتاب**

**أما الكتاب** اي السابق **فالقُرآن** كل منهما أغلب  
على كتاب الله الا ان الثاني أشهر فلذا جعله  
تفسير المنزل على الرسول صفة كاشفة للقُرآن  
اي على رسولنا المكتوب في المصاحف خرج  
المنسوخ تلاوة المنقول عنه نقلا متواترا خرج  
المنقول بالأحاد كقراءة أبي بن كعب رضي الله عنه  
فعدة من ايام اخر متتابعات بلا تشبيهة خرج المنقول

بالشهرة

بالشهرة كقراءة ابن مسعود رضي الله عنه فأقطفوا  
إيمانها لأنه أحاد الأصل وهو أي القرآن **اسم**  
**لنظم** أي اللفظ **والمعنى جميعا** إجماعا لما ان الأصل  
ان الامام رجع الى قولها والظاهر ان المراد بالنظم  
الدال على المعنى كما في التوضيح أي لا يجمع اللفظ  
والمعنى **وانما تعرف احكام الشرع** الثابتة بالقرآن  
**بمعرفة اقسامها** أي اقسام النظم والمعنى **وذلك**  
أي المذكور وهو اقسامها **اربعة** وكل قسم منها  
اربعة ايضا **الاول في وجوه النظم** أي في اعتبارات  
التكالم **صيغة ولغة** أي هيئة ومادة فالمفهوم  
من حروف ضرب نفس لضرب ومن هيئته وقوع  
الفعل في الزمن الماضي **وهي اربعة** لان اللفظ ان  
وضع لمعنى واحد فهو الخاص وان لاكثر فان شمل الكل  
فالعام والافان لم يترجح احد فلهما **أول والثاني في**  
**وجوه البيان** أي اعتبارات المعنى بذلك **النظم**  
**وهي اربعة أيضا** لان المعنى ان احتمال التأويل فان  
كان ظهور معناه بمجرد الصيغة فهو **الظاهر** وال



فالنص وان لم يحتمل فان قبل النسخ والمفسروا لا  
والمحكم ولهذه الاربعة اربعة اخرى تقابلها وهي  
ان المعنى ان خفي لغير الصيغة فهو الخفي ونفسها  
فان امكن ادراكه بالتأمل والمشكل والافان كان  
البيان مرجوا والمجهول والاف المتشابه والثالث في  
وجوه استعمال ذلك النظم وهو اربعة لانه ان  
استعمل فيما وضع له فهو الحقيقة والاف المجاز  
كل منهما ان ظهر مراده فالصريح والاف الكناية والرابع  
في معرفة وجوه الوقوف على المراد والمعاني اي في  
كيفية دلالة اللفظ على المعنى وهي اربعة أيضاً  
لان مفهومه ان استفيد من النظم فان كان مسوقاً  
له فهو الاستدلال بعبارة النص والاف باشارته  
او من المفهوم اللفوي فبدلالة الشرحي وباقتضائه  
والاولى التمسك بالاستقراء وبعد معرفة هذه الاقسام  
الاربعة المنقسمة الى عشرين قسم خامس يشتمل  
الكل وهو اربعة ايضاً معرفة مواضعها اي ماخذ  
اشتقاق تلك الاقسام كالتخصص ماخوذ من اختص

بكذا

بكذا وترتيبها فيعرف الراجح والمرجوح ومعانيها  
فيعرف المفهوم واحكامها كالقطعي والظني فيلحق  
الثمانين واصلها السراج الهندى الى سبع مائة  
وثمانية وستين قسماً لان القسم الثالث يعني قسم  
الاستعمال يكون في كل قسم من الاثنى عشر  
التي قبله فتكون ثمانية واربعين ثم الرابع فيها  
قتيلغ مائة واثنين وتسعين ثم الخامس فيها  
يكون ما ذكرنا **مبحث الخاص**  
اما الخاص فكل لفظ هو كالجنس وضع لمعنى خرج  
المجمل معلوم خرج المجمل على الانفراد خرج العام  
وهو اي الخاص اما ان يكون خصوص الجنس ان كان  
اللفظ مشتملاً على كثيرين متفاوتين في احكام الشرع  
او خصوص النوع ان كان مشتملاً على كثيرين متفقين  
في الحكم او خصوص العين ان كان له معنى واحد حقيقة  
كالنسان ورجل وزيد لفظ ونشر مرتب وحكمه ان يتناول  
المخصوص قطعاً اي على وجه انقطع ارادة الغير عنه  
ولا يحتمل البيان اي ببيان التفسير عند الجمهور لكونه بيانياً



في نفسه واذا لم يحتمل البيان فلا يجوز الحاق التعديل  
كالطهانية في الركوع الثابت بخبر الواحد وهو قوله  
عليه الصلاة والسلام للاعرابي قم فصل فانك  
لم تصل بيانا بامر الركوع والسجود وهو قوله تعالى  
اركعوا واسجدوا على سبيل الفرض كما قال ابو يوسف  
والشافعي لانه خاص معلوم معناه وهو الميلان  
عن الاستواء ووضع الجبهة على الارض لكن يلحق  
به واجبا نظرا الى دليله وبطل شرط الولاة بان  
يتابع في افعال الوضوء والتسمية وهما شرطان  
عند مالك والترتيب والنية وهما شرطان عند الشافعي  
لان قوله تعالى في آية الوضوء فاغسلوا وامسحوا  
خاصان ومعناهما معلوم وهو الاسالة والاصابة  
فاشترط هذه الاشياء يكون زيادة على النص نسخا  
وبطل شرط الطهارة في آية الطواف كما قال الشافعي لانه  
خاص معلوم معناه وهو الدوران بالبيت واجماله بالنسبة  
الى الاشواط لا ينافي عدم اجماله بوجه آخر والتأويل  
اي بطل تأويل الشافعي القرء بالطهارة في آية التبرص

وهي

وهي والمطلقات يترصد بانفس من ثلاثة قروء لان  
المشروع الطلاق في الطهر والثلاثة خاص لعدد معلوم  
وحمله على الاطهار يلزم الزيادة او التقيص فيبطل  
موجب الخاص ولا ترد الزيادة عند الحمل على الحيض لثبوت  
الزيادة ضرورة عدم تجزئ الحيضة اجماعا بدليل عدة  
الامة اما الطهر فتجزئ اجماعا فافترقا ومحلية الزوج  
الثاني اي جعله مثبتا حاد جدا مطلقا لا غاية للثلاث  
كما قال محمد وزفر والشافعي مستدلين بان كلمة حتى خاص  
معناه الغاية فلا يزداد عليه قلنا محليته اثابت بحديث  
العسيلة وهو قوله عليه السلام لامرأة رفاعة لا حتى  
تذوق عسيلته لا بقوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره ليلزم  
ما قالوا حرر في التحرير ان حتى في الآية غاية لعدم الحل  
وفي الحديث لعدم المود فكان من قبيل ما سكت عنه  
الكتاب واذا هدم الثلاث فما دونها اولى وبطلان العصمة  
عن المال المسروق جواب سؤال ايضا وهو ان الشافعي  
قال الواجب بالنص لقطع وهو خاص معناه الابانة فمن  
جعله مبطلا للمال بالرأي وبخبر الواحد فقد اتى بما الجـ



والجواب ان البطلان باشارة قوله **تعالى جزاء** والجزاء اذا  
ذكر مطلقا يراد به ما يجب حقا لله تعالى واذا صار حراما  
لعينه فلم يبق المال معصوما للحق العبد فلا يجب الضمان  
اي قضاء بل يفتى به ديانة **لا بقوله تعالى فاقطعوا**  
ليلزم ما قال ولذلك اي لكون الخاص قطعي في معناه  
**صح ايقاع الطلاق بعد الخلع** وقال الشافعي لا يصح  
وجوب المهر بنفس المقدل الى وجود الوطئ كما قال  
الشافعي في المفوضة وهي التي زوجت بلاملهر **وكان المهر**  
**مقدرا شرعا غير مضاف الى العبد** والشافعي فوضه  
الى رأي العاقلين **عملا بقوله تعالى** شروع في الأدلة  
فقوله تعالى فان طلقها فلا تخل له متعلق بقوله صح فالقاء  
خاص وضع للوصل والتعقيب وقد دخلت على الطلاق  
فافاد صحته بعد الخلع وقوله **ان تبتغوا بأموالكم**  
متعلق بقوله ووجب والابتغاء خاص وضع للطلب  
والطلب يقع بالمقد الصحيح فيجب المال عنده عملا  
ببإاء الاصاق وقوله **قد علمنا ما فرضنا عليهم** متعلق  
بقوله وكان فالفرض خاص معناه التقدير وكذا الكناية

في فرضنا خاص يراد به ذات المتكلم فدل انه مقدم وان  
تقديره للشارع واصطلاح الزوجين على مقدر مظهر  
ما كان مقدرا معلوما عنده تعالى **مبحث الأمر**  
**ومنه** اي من الخاص **الأمر** لانه وضع لمعنى خاص وهو  
طلب الفعل وهو قول القائل لغيره على سبيل الاستعلاء  
وان كان ادنى رتبة **افعل** اي ما يدل على طلب فعل  
ساكن الآخر خرج بالقول الفعل والاشارة وبالاستعلاء  
الدعاء والالتماس وبافعل قوله **من دونه** اوجبت عليك  
ان تفعل كذا **او يختص مراده** اي المراد من الامر وهو  
الوجوب **بصفة** افعل **لازمة** اي مختصة بذلك المراد  
**حق لا يكون الفعل** منه عليه السلام **موجبا خلافا لبعض**  
**اصحاب الشافعي** وما لك فانهم قالوا ان فعله عليه السلام  
الذي ليس بسهل ولا طبع ولا مخصوص به موجب واعلم  
ان المقصود من ان الوجوب مختص بالصيغة نفى  
استفادته من الفعل المذكور لا النفي مطلقا فجاز  
استفادته من غيرها حيث لم يكن فعلا نحو كتب عليكم  
الصيام والله على الناس حج البيت واحل الله البيع



وحرم الربا ولذا كانت المواظبة من غير ترك مع الاقتران  
بوعيد دليل الوجوب كما افاده ابن الهمام في باب  
الاعتكاف واعتمده ابن نجيم **للمنع عن الوصال**  
في الصيام لما واصل عليه السلام **وعن خلع**  
**النعال** في الصلاة حين خلع نعليه صلى الله  
عليه وسلم فدل ان فعله ليس بموجب والا لزم  
التناقض وفيه بحث اذ الدليل الجزئي لا يثبت  
القاعدة الكلية وانما الدليل ما مر من فهم الصيغة  
فقط عند الاطلاق **والوجوب استنفيد** من الامر  
**بقوله عليه الصلاة والسلام** لما شغل يوم الخندق  
عن اربع صلوات فقضاها مرتبة وقال **صلوا**  
**كما رايتموني اصلي** لا بالفعل هذا جواب عن تمسكهم  
بالحديث بأنه تنصيص على وجوب اتباعه في افعاله  
قلنا لو كان الفعل موجبا لما احتج الى الامر  
**وسمي الفعل به** اي بالامر في قوله تعالى وما امر  
فرعون اي فعله برشيد **لأنه** اي الامر **سببه** اي  
الفعل فاطلق السبب على المسبب وهذا جواب

عن

عن تمسكهم بالاية **والامر المطلق موجب** بفتح الجيم  
اي حكمه ومقتضاه **الوجوب** اي اللزوم ليعم القطعي  
والظني لا النذب ولا الاباحة ولا التوقف ولا الاشتراك  
كما قال بكل قوم سواء كان بعد الخطر او قبله رد لما قال بعض  
الشافعية ان موجبها غالب قبل المنع الوجوب وبمده  
الاباحة تحوفا اذا انسأخ الاشهر الحرم فاقتلوا الا فاصطادوا  
لان المثال الجزئي لا يصح القاعدة الكلية كما في التلويح  
**لانتفاء الخيرة عن المأمور بالامر** هذا دليل ما عليه الجمهور  
**بالنص** وهو قوله تعالى وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا  
قضى الله ورسوله امرا ان تكون لهم الخيرة وتما مه  
في التلويح **واستحقاق الوعيد لتاركه** بقوله تعالى فليحذر  
الذين يخالفون عن امره اي امر الرسول ان يصيبهم  
فتنة اي في الدنيا او يصيبهم عذاب اليم في الآخرة  
بسبب مخالفتهم الامر لان تعليق الحكم بالوصف  
مشعر بالعلية **ودلالة الاجماع** فانهم اجمعوا على  
وجوب طاعة الله تعالى ورسوله وعلى ان الموضوع  
لطلب الفعل هو الامر فيجب المأمور به الا ان يقوم



الدليل على غيره **والمعقول** اي الدليل العقلي فان كل مقصد من مقاصد الفعل له عبارة والايجاب اعظم مقاصده فكان اولى لكنه يطلق على النذب والاباحة واذا اريد به الاباحة او النذب فيل يكون بطريق الحقيقة او المجاز ف قيل انه **حقيقة** واختاره فخر الاسلام **لانه بعضه** اي الاباحة والنذب جزء من الوجوب المركب من جواز الفعل مع امتناع التارك وقيل لا يكون حقيقة بل مجاز او عليه الجمهور **لانه جاز** اصله اي انتقل عنه ولا يقتضي اي لا يفيد الامر المطلق التكرار وكذا **الاجتمعه** خلافا للشافعي سواء كان معلقا بالشرط نحو وان كنتم جنبا فاطهروا او مخصوصا بالوصف نحو اقم الصلاة لادائك الشمس او لم يكن وقال الشافعي يتكرر بتكرار الشرط والصفة لكنه اي مفهوم الامر وهذا جواب سؤال تقديره لو كان فردا لا يحتمل العدد لما صح نية الثلاث فاجاب بانه يقع على اقل جنسه اي جنس الفعل المأمور به وهو الفرد حقيقة بلانية **ويحتمل كله** اي كل الجنس من حيث انه فرد اعتباري

حتى

حتى اذا قال لها اي الزوج لامراته طلق نفسك انه يقع على الواحدة الا ان ينوي الزوج الثلاث فيقعن ان طلقت ثلاثا لانه نوى محتمل كلامه ولا تعمل نية الشئتين لانه ليس بفرد حقيقة ولا اعتبارا فلا تقع الواحدة الا ان تكون المرأة امة فتصح نية الشئتين لانها جنس طلاقها والاصل ان موجب اللفظ يثبت باللفظ بلانية ومحتمل اللفظ لا يثبت الا بالنية وما لا يحتمله اللفظ لا يثبت وان نوى لان صيغة الامر مختصرة من طلب الفعل وهو المفهوم من مصدره بلفظ المصدر الذي هو فرد هذا دليل المذهب المختار فاضرب مختصر من اطلب منك ضربا ولفظ الفعل الذي دلت عليه الصيغة فرد سواء قدر معروفا او منكرا ومعنى التوحيد في الفاظ الوحدان جمع واحد كركبان وراكب وذلك اما بالفردية بان يكون اللفظ فردا حقيقيا واما بالجنسية بان يكون فردا اعتباريا والمثنى بمعزل منهما اي بمكان بعيد من الواحد الحقيقي والاعتباري وما تكرر من العبادات فتكرر



اسبابها بالاول وامر هذا اجواب عن قال بتكرار الامر  
المعلقة والمقيدة وانما سأل الاقرع ابن حابس لانه  
اشتبه عليه ان الحج مما يتكرر بسببه فيتكرر كالصوم  
امر لا وعند الشافعي لما احتمل التكرار في قوله  
طلق نفسك ان تطلق ثنتين اذا نوى الزوج ذلك وكذا  
اي كالامر اسم الفاعل فانه يدل على المصدر ولا يحتمل  
العدد حتى قلنا لا يراد بآية السرقة السرقة واحدة  
لانه لو اريد كل السرقات لم يقطع الا بعد ما ولا يعرف  
الامموتة وهو منتف اجماعا فتعين الفرد الحقيقي  
وبالفعل الواحد لا تقطع الا يد واحدة وهي اليمين  
بالسنة قولاً وفعلاً فلم يبق اليسرى مرادة فلا تقطع  
ابداه **مبحث حكم الأمر** • وحكم الأمر  
اي الواجب بالامر فهو تقسيم للحكم الشرعي والامر  
بمعنى المأمور به نوعان اداء وهو تسليم عين الواجب  
الثابت بالامر وهو افعال الجوارح فان لها حكم الجواهر  
ولو قال ابتداء فعل الواجب لكان اولى لان بالتحريم  
فقط بالوقت يكون اداء عندنا وبركة عند الشافعية

كما نقله ابن نجيم عن التحرير وقضاء وهو تسليم مثل الواجب  
به اي بالامر والاداء والقضاء يستعمل احدهما مكان الآخر  
**مجازا** شرعيا يقال فلان ادى دينه اي قضاؤه وقال  
تعالى فاذا قضيت مناسككم اي اديتم حتى يجوز الاداء  
بنية القضاء وبالعكس في الصحيح لوجوب تسليم الواجب  
فيهما وجعل فخر الاسلام القضاء حقيقة في معنى الاداء  
والقضاء يجب بما يجب به الاداء وهو الامر الاول عند  
المحققين من اصحابنا وبعض الشافعية خلافا للبعض  
كالمرافقين وعامة الشافعية فانهم قالوا القضاء يجب  
بامر جديد لاحق وصححه الاتفاق وثمرته فيمن نذر  
صوما معيا ولم يصمه يجب قضاؤه على المختار خلافا  
لبعض وفيما اذا نذر ان يعتكف شهر رمضان فصام ولم  
يعتكف انما وجب القضاء للاعتكاف بصوم مقصود **اعود**  
شرطه من النقصان الى الكمال الاصل وهو الاعتكاف  
بصوم مقصود لنزول المانع وهو رمضان لان القضاء  
وجب بسبب آخر وهو التفويت وهذا اجواب يرد على  
المحققين بتقديره لو كان القضاء بالسبب الاول لمجاز قضاؤه



في رمضان اخرو الجواب ان النذر بالاعتكاف بذرا الصوم  
لانه شرطه لكنه يستقط بعارض شرف الوقت فاذا زال  
عاد الشرط الى الكمال فلم يجز في رمضان اخر من اسلم  
في الجزء الناقص لا يقضى في مثل ذلك ولا في واجب  
سوى قضاء رمضان الاول لانه خلف عنه ذكره ابن نجيم

### ■ بحث الاداء النواع ○

والاداء انواع احدها كامل وهو ما يؤدي بكل اوصافه  
وثانيها قاصر وهو ما يؤدي ببعضها وثالثها ما هو شبيه  
بالقضاء كالصلاة المكتوبة بجماعة مثال للكمال والصلاة  
منفرد امثال للقاصر لعدم المرغوب فيه وهو الجماعة  
وفعل اللاحق مثال للشبيه بالقضاء واللاحق من ادرك  
اول الصلاة وفاته الباقي بعذر من تام خلف الامام ولم  
يتنبه الا بعد فراغ الامام فهو مؤد ببقاء الوقت اذا تشبه  
القضاء لفوات ما التزمه مع الامام حتى لا يتغير فرضه  
بنية الإقامة لو كان مسائرا ومنها اي من انواع الاداء في  
حقوق العباد رد عين المقصوب وهو اداء لكل مل وردة  
اي المقصوب اذا كان عبدا مشغولا بالجناية بعد اخذه فارغا

وهو اداء قاصر وامدأ عبد غيره اي جعله مهرا لامرأة  
وتسليمه لها بعد الشراء وهو اداء شبيه بالقضاء حتى  
تجبر المرأة على القبول والزوج على تسليمه اذا طالبت به  
ولهذا ينبغي تصرفاته كاعتاقه ونحوه دون اعتاقها  
قبل التسليم ■ بحث القضاء انواع ■ والقضاء  
انواع ايضا يمثل معقول وهو ان تعقل فيه المماثلة  
وتمثل غير معقول اي لا يدركه وما هو قضاء في معنى الاداء  
امثلة ذلك على الترتيب كالصوم وقضاء الصوم الفايث  
والفدية له اي للصوم اذا لا تعقل المماثلة بينه ما وقضاء  
تكبيرات العيد في الركوع مدرك الامام فيه ما دام  
راكعا تشبه الركوع للقيام حقيقة لاستواء النصف  
الاسفل وحكما لان مدرك الامام في الركوع مدرك  
لتلك الركعة وجوب الفدية وهو نصف صاع لكل  
فرض في الصلاة والاعتكاف للاختياط جواب سؤال  
مقدرو هوان الفدية في الصوم ثبتت بنص غير  
معقول لا بالقياس فكيف عد يتموها الى الصلاة قلنا  
يحتمل ان يكون ثبوت فدية الصوم معلولا بالعجز والصلاة



نظيره فتجب الفدية احتياطاً لا قياساً على الصوم  
**لا تصدق بالقيمة** أي كما أوجبنا التصديق بقيمة الشئ  
المشتركة للاضحية أن استهلكنا وبعينها أن لم تستهلك  
عند قوت أيام **التضحية** بطريق الاحتياط ومنها أي  
من أنواع القضاء في حقوق العباد ضمان **المقصود**  
**بالمثل** فهو قضاء بمثل معقول وهو السابق الكامل أو  
ضمانه بالقيمة وهو القاصر والمكيل والموزون ولعدي  
المتقارب مثلي وغير ذلك قيمى وضمان النفس والأطراف  
بالمال في حالة الخطأ فهو قضاء بمثل غير معقول إذا لا  
مماثلة بين الأدمي والمال وإداء القيمة أي تسليمها فيما  
إذا تزوج على عبد بغير عينه مما هو مجبول الوصف  
فقط فيخير وتجبر وأما تسمية مجبول الجنس فباطلة  
ومعلومها صحيحة من كل وجه فلا يخير حتى تجبر على  
القبول بالقيمة كالأناها بالمسمى أي بعبد وسطاً فإنها  
تجبر على قبوله فهو قضاء يشبه الإداء وعن هذا أي  
لأن المثل الكامل سابق على القاصر قال أبو حنيفة  
رحمه الله في القطع أي قطع شخص يد غيره ثم القتل

له عمد اللوي فعليه ما هو الكامل أو قتله بلا قطع وهو  
القاصر وخالفاه في الأول فعينا القتل وقال أيضاً  
لا يضمن المثلي بالقيمة إذا انقطع المثل من الأسواق  
الأيوم **الخصومة** أي وقت القضاء خلافاً لما قلنا  
هذا متفرغ على أن ضمان العدو وإن يعتمد المماثلة  
الكاملة أو القاصرة وليس معطوفاً على قال  
أبو حنيفة **المنافع** للحركات أو عبدان يستخدمه  
أو يركب دابته لا يضمن قيمتها **الاتلاف** لأن الضمان  
بالمثل ولا مماثلة بين العين والمنفعة قالوا لا في  
ثلاث منافع الوقف ومال اليتيم والمعد للاستغلال  
فتضمن وقلنا **القصاص** لو وجب على رجل قتله  
أجنبي لا يضمن بقتل القاتل لأن ملك القصاص  
ليس بمال فلا يماثله المال وقلنا ملك النكاح  
لا يضمن بالشهادة بالطلاق بعد الدخول  
إذا رجع الشهود لأن ملك النكاح ليس بمال  
متقوم وضمنهم الشافعي • **مبحث**  
ولا بد للمأثور به من صفة هي الحسن ضرورة



أن الأمر وهو الشارع **حكيم** لا يأمر بالفحشاء اعلم  
أن الحسن والقبح يطلق على ثلاث معان على ما  
يلام الطبع ومنافرة كالفرح والغمر وعلى صفة كمال  
وصفة نقصان كالعلم والجهل وعلى متعلق المدح  
والذم كالعبادة والمعصية ولا خلاف انهما بالمعنيين  
الاولين عقليان واما بالثالث فعند المعتزلة الحاكم  
بالحسن والقبح هو العقل وعندنا هو الله والعقل  
آلة للعلم بهما وعند الاشعري لاحظ للعقل فيهما  
وتحقيقه في المطولات وهو اي الحسن ثلاثة  
انواع اما ان يكون حسنا لعينه اي يدركه العقل  
بلا واسطة وهو نوعان اما ان لا يقبل السقوط  
اصلا او وصفا او وصفا فقط او يقبله اي السقوط  
المذكور ولا يكون حسنا لعينه ولا لغيره بل يكون  
ملحقا بهذا القسم اي الحسن لعينه لكنه  
مشابه لما حسن لمعنى في غيره اي غير المأمور  
به كالصديق مثال لما حسن لعينه ولا يقبل  
السقوط اصلا او وصفا لانه لو تبدل كان كفرا

ومثال

ومثال ما لا يقبل السقوط وصفا لا اصلا الاقرار بالله  
فان اصله ساقط حالة الاكراه لا وصفه حتى لو  
قتل كان مأجورا **والصلاة** مثال لما يقبل السقوط  
اصلا او وصفا بعد ركحيض او وصفا لا اصلا كالصلاة  
في الاوقات المكروهة **والزكاة** مثال للملحق به لان  
حسنه بواسطة دفع حاجة الفقير لكنها بخلق الله  
فكانت كلا واسطة فالتحقت به لعينه او يكون حسنا  
لغيره وهو نوعان اما ان لا يتأدى ذلك الغير بنفس المأمور  
به او يتأدى به او يكون ذلك الحسن المطلق الجامع  
لجميع الاقسام حسنا لحسنه في شرطه بعد ما كان  
حسنا لمعنى في نفسه او غيره بالطريق الاولى او  
ملحقا به اي بالحسن لمعنى في نفسه امثلة ذلك  
على الترتيب كالوضوء فان حسنه للتوسل للصلاة  
وهي لا تتأدى به بل بفعل مقصود بعده **والجهاد**  
فان حسنه بواسطة اعلاء كلمة الله وتتأدى به  
كاقامة الحدود **والقدرة** التي يتمكن بها العبد من أداء  
ما لزمه مثاله لقوله في شرطه لان تكليف العاجز



قبيح فصار كل من التصديق وما بعده حسنا لمعنى في  
شرطه وهي اي مطلق القدرة نوعان مطلق عن التقيد  
بشيء مما ياتي ويسمى القدرة الممكنة وهو ادنى ما  
يتمكن به المأمور من اداء ما لزمه بلا حرج غالبا بدنيا  
كان او ماليا وهو اي الادنى شرط في وجوب اداء  
كل ما ثبت بالامر كالصلاة وغيرها والشرط توهمه اي  
توهم التمكن المذكور لا حقيقته حتى قلنا اذ يبلغ الصبي  
او اسلم الكافر او ظهرت الحائض في آخر الوقت مقدار  
ما يسع فيه التحريم نزمه الصلاة عندنا لتوهم  
الامتداد في آخر الوقت بتوقف الشمس كما كان  
لسليمان عليه السلام فثبت بهذا القدر وجوب  
الاداء بالعجز يلزم القضاء وكامل وهو القدرة  
الميسرة للاداء اي الموجبة لتيسير الاداء على  
المكلف وهي زائدة على الممكنة بدرجة التيسير  
بعد التمكين ودوام هذه القدرة الميسرة شرط  
لدوام الواجب بها لانها شرط في معنى العلة لانها  
غيرت صفة الواجبات من العسر الى اليسر

حتى

حتى بطلت الزكاة والعشر والخراج بهلاك المال  
بعد التمكن من الاداء لا اشتراط دوامها بخلاف  
الاولى اي القدرة الممكنة فان بقاءها ليس بشرط  
لبقاء الواجب حتى لا يستقط الحج وسدقة الفطر  
بهلاك المال بعد وجوبها لوجوبها بقدرة ممكنة  
وهي القدرة على ان يمشى ويكتسب ويملك نصف صاع  
والزائد زائدا على اصل القدرة وهل تثبت صفة  
الجواز للمأمور به اذا اتى به اي بالمأمور به قال بعض  
المتكلمين لا تثبت حتى يقتصر بالامر دليل والصحيح  
عند الفقهاء انه تثبت به صفة الجواز لان مطلق  
الامر يقتضي حسن المأمور به وذلك بعد جوازه و  
يثبت انتفاء الكراهة ليخرج قول الرازي قد تناول  
الامر المكروه كاداء عصر يومه عند التغير قلنا المأمور  
هو الصلاة ولا كراهة فيها بل في التشبه بعبد الشمس  
واما القبول فلا يدرى هو المختار في الواجبية وغيرها  
واذا عدم صفة الوجوب الثابت للمأمور به لا تبقى  
صفة الجواز للمأمور به عندنا خلافا للشافعي وثمرته



في قوله عليه السلام من حلف على يمين فرأى غيرها  
خيرا منها فليكنفر عن يمينه ثم ليأت بالذي هو خير  
فانه يدل على وجوب سبق الكفارة على الحنث وذلك  
منسوخ بالاجماع فبقي جوازه عنده لا عندنا ■  
■ **مبحث الأمر** ■ **والامراي المامور به نوعان**  
**مطلق عن الوقت** بحيث لا يفوت الاداء بفواته كالزكاة  
وكذا صدقة الفطر على الصحيح وقضار رمضان على  
الاظهر وهو **اي الامر المطلق على التراخي** عند الجمهور  
**خلافا للكرخي** فانه عنده على الفور والفور فعل  
الواجب اول اوقات الامكان والتراخي جواز تاخير  
عنه ما لم يغلب على ظنه فواته **لئلا يهود على منوعه**  
**بالنقض** دليل للجمهور فان افعل الساعة مقيد بالفور  
وافعل مطلق فلو اقتضى الفور صار كالمقيد فلم  
يبق مطلقا فيعود ناقضا لما وضع له وهو الاطلاق  
اي الا ان يقوم الدليل على خلافه لما ان الصحيح  
المعتمد في الزكاة والحج الفورية حتى ياتم بالتاخير  
وترد شهادته كالحققة في فتح القدير في الموضوعين

١٣  
**ومقيد به** اي بوقت من المبر يفوت الاداء بفواته  
وهو **اي المقيد بال** ستقرا اربعة اما ان يكون  
الوقت **ظرفا للوذي فيؤدي** في بعضه وشرطا  
للاداء فيفوت الاداء بفواته وسببا للوجوب  
حتى يختلف الواجب باختلاف الوقت ان كاملا  
فكامل او ناقصا فناقض **وقت الصلاة** وهو اي  
هذا النوع اما ان يضاف الى الجزء الاول حتى  
يتعين للسببية ان ادى فيه او تنتقل السببية  
الى ما يلي اي الى الجزء الذي يليه اي يعقبه ابتداء  
الشرع اذ لم يؤد في الاول فيصير الثلث في سببا  
وهكذا فابتداء بالرفع فاعل يلي والمفصول  
محذوف كما قررنا او الى الجزء الناقص عند ضيق  
الوقت يعني تنتقل السببية من جزء الى جزء الى  
آخر الوقت او الى جملة الوقت ان لم يؤد في الوقت  
لنزال الداعي الى الجزء والحاصل ان كل جزء سبب  
على طريق الترتيب والانتقال لكن تضرر السببية  
موقوف على اتصال الاداء فلا دور فلماذا لا يتأدى



عصر امسه في الوقت الناقص لان سببه كل الوقت  
وهو كامل فلا يتأدى بالناقص بخلاف **عصر يومه**  
لان سببه الجزء الاخير وهو ناقص ولا يلزم فساد  
العصر لو شرع فيه قبل التغير فمده اليه لان  
الاحتراز عنه مع الاقبال على الصلاة متعذر  
فجعل عفو كما صرحوا به قاطبة **ومن حكمه** اي  
هذا النوع **اشترط** نية التعيين لتعدد المشرع  
**ولا يسقط** التعيين بضيق الوقت لانه من  
العوارض فلا يعارض الاصل **ولا يتعين** بعض  
اجزاء الوقت بالتعيين لان وضع الاسباب  
ليس للعبد الا بالاداء فيتعين ضرورة الفعل  
**كالخائض** في اليمين يختار نوعا من الكفارة بالفعل  
ولو عينه بالقول لم يتعين او يكون الوقت **معينا**  
مساويا له اي للواجب وسببا لوجوبه كشمس  
**رمضان** فان اضافة الصوم الى الشهر دليل  
السببية والسبب مطلق شهود الشهر فيصير  
غيره **منفيا** لامشروع الحديث اذا انسخ شعبان

فلا صوم الارمضان ولا يشترط نية التعيين  
لتعيينه فيصاب بمطلق الاسم اي يقع صومه  
بمطلق النية ويصح ايضا مع الخطا في الوصف  
كنية القضاء فيلغوا الوصف ويبقى اصل النية  
**الا في** المسافر ينوي واجبا آخر فانه يقع عما  
نوى **عند** اي حنيفة رحمه الله لسقوط  
الاداء عنه وقالوا هو كالمقيم بخلاف المريض  
لتعلق رخصته بحقيقة العجز لكن الاصح  
التسوية بينهما كما نقله في التقرير عن عدة  
كتب معتبرة **وفي** نية المسافر النفل عنه  
**روايتان** اصحهما يقع عن الفرض كما اطلق  
واما لنوى الصحيح المقيم النفل ففي التقرير  
يخشى عليه الكفر قال ابن نجيم وكأنه لكونه  
كالمنكر للفرضية او يكون الوقت معيارا له  
لا سببا كقضاء رمضان والكفارات فيشترط  
فيه نية التعيين من الليل لينتقد من اول  
اليوم عن القضاء ولا يحتمل الفوات لان وقته



العمر بخلاف الاولين اي الصوم والصلاة لتعين  
وقتها او يكون الوقت فيه مشكلا اي ذا شئيين  
يشبه المعيار والظرف كوقت الحج يشبه المعيار  
لانه لا يصح في عام الاحج واحد والظرف لان  
اركانه لا تستغرق اوقاته فحصل الاشكال  
ويتعين اشهر الحج من العام الاول عند ابي  
يوسف رحمه الله خلافا لمحمد رحمه الله ببيان  
لاشكاله بوجه آخر وهو ان الحج يجب عند ابي  
يوسف مضيقا وعند محمد موسعا فاشبه الصلاة  
فحصل الاشكال فاشبه المعيار قالوا يتأدى الحج  
بمطلق النية لتعينه بدلالة العرف ولشبه الظرف  
قالوا لا يصح نية النفل لان الصريح اقوى من الدلالة  
وقال الشافعي تلغو نيته ويقع عن الفرض  
• • • • •  
مبحث ان الكفار مخاطبون  
والكفار مخاطبون بالامر بالايمان لقوله تعالى قل  
يا ايها الناس اني رسول الله اليكم جميعا الى فآمنوا  
وبالمشروع من العقوبات كالحدود والقصاص

وبالمعاملات

وبالمعاملات كالبيع والاجارة وبالشرائع اي كالفروع  
كالصلاة والصوم لكن في حكم المواخذة في الآخرة  
فيعاقبون على ترك اعتقاد وجوبها بلا خلاف  
اي بين العراقيين والبخاريين والافقد خالف  
مشايخ سمرقند فقالوا لا يعاقبون على ترك  
اعتقاد الفروع واحتج الجمهور في قوله تعالى  
ما سلككم في سقر قالوا لم نك من المصلين اي  
من المسلمين المقتدين فرضيت بها واما وجوب  
الاداء في احكام الدنيا فكذلك يخاطبون فيعاقبون  
على ترك الاداء ايضا زيادة على عقوبة الكفر  
عند البعض وهم العراقيون من مشايخنا  
والشافعي والصحيح عند المصنف ما قاله البخاريون  
انهم لا يخاطبون باداء ما يحتمل السقوط من العبادات  
كالصلاة فيعاقبون على ترك الاعتقاد لا الاداء  
والمعتمد كما حرره ابن نجيم ما عليه العراقيون  
انهم يعاقبون على تركها لان ظاهر النصوص  
يشهد لهم وخلافه تاويل وترتيب الدعوة



في حديث معاذ لا يوجب توقف التكليف ولم ينقل  
عن ابي حنيفة واصحابه شيء يرجع اليه  
■ **مبحث النهي** ■ ومنه اي من الخاص **النهي**  
وهو قول القائل لغيره على سبيل الاستعلاء لا  
تفعل **وانه يقتضي صفة القبح للمنهى عنه ضرورة**  
**حكمة الناهي** وينهى عن الفحشاء والمنكر وما مر في  
الامر بالي هنا فهو عند الجمهور للتحريم عينا كما ان  
الامر للوجوب وفي غيره مجاز ويخالف الامر من  
جمله انه يقتضي الفور والتكرار اي الاستمرار بخلاف  
الامر وهو اي المنهى عنه اما ان يكون **قبيحا لعينه**  
يعني عين الفعل الذي اضيف اليه النهي قبيح  
وان كان ذلك لمعنى زائد على ذاته وذلك **نوعان**  
**وضعا** وشرعا منصوبان على التمييز او لغيره وذلك  
**نوعان** وصفاي لا يقبل الانفكاك **ومجاورا** اي  
مصاحبا ومفارقا في الجملة كالكفر قبيح لعينه وضعا  
وبيع الحر لعينه شرعا وصوم يوم النحر لغيره وضعا  
لانه يوم ضيافة والبيع وقت النداء لمجاورة ترك

السعي

السعي للجمعة وكذا وطن الحايض والصلاة في الارض  
المقصوبة قبيح لمعنى مجاور ومثل الكفر الظالم والكذب  
واللواط كما ذكره القاني وهو صريح في ان اللواط  
قبيح عقلا كما هو قبيح شرعا وطبعيا فلماذا كانت  
اقبح من الزنا لعدم قبحه طبعيا وحكم هذا النوع  
عدم الشرعية اصلا كما افاده ابن نجيم وافاد ابن  
ملك وغيره ان مرتكب المكروه يستحق حرمان الشفاعة  
ولا يلزم ان يكون جزاء الادنى جزاء الاعلى قلنا  
وافاد ابن نجيم ان المراد بالحرمان حرمان شفاعته  
لغيره لا حرمان شفاعته النبي له فليتنبه له **والنهي**  
لخالي عن القبحين **عن الافعال الحسبية** اي التي  
تعرف حسابا لتوقف على الشرع كالقتل والزنا يقع  
**على الاول** اي ينصرف عند الاطلاق الى ما قبح  
لعينه وعن الامور الشرعية اي التي تعرف شرعا  
كالصلاة يقع على الذي انفصل القبح به **وصفا**  
الا لدليل فان القبح يثبت اقتضاء للمنهى عنه  
فلا يتحقق القبح على وجه يبطل به اي بذلك الوجه



**المقتضى** بالكسر اما بالفتح فهو القبح وهو **النهي**  
لئلا يهود على موضوعه بالنقض ولهذا اي  
لكون النهي عن الفعل الشرعي واقعا على ما قبح  
لغيره كان الربا وسائر ابي باقي البيوع الفاسدة  
كالبيع بالخمر وصوم يوم النحر ونحوه مشروعا  
بأصله لوجود الركن وهو الايجاب والقبول  
من اهله في محله ومشروعية الصوم من حيث  
انه يوم ولهذا ايمك بالقبض ولو نذر صومه  
وصامه صبح غير مشروع بوصفه وهو الفاضل  
بالربا والشرط في البيع والاعراض عن الضيافة  
وبهذا اظهر ان مرادهم بمشروعية الاصل  
صحته وبعد مشروعية الوصف حرمة  
اعمر من ان يكون فاسدا كالبيع بشرط او صحيحا  
كصوم يوم النحر لتعلق النهي بالوصف المذكور  
لأبلاصل النهي عن بيع الخ والمضامين هو ما  
في ظهور الآباء من المنى والملاقح هو ما في ارحام  
الامهات من الجنين ونكاح المحارم جواب نقض

علي

على اصلنا بان هذه تصرفات شرعية فالنهي  
عنها يقتضي المشروعية والجواب ان النهي  
عنها مجاز عن النفي لان محل البيع والنكاح مهذوم  
فكان النهي عنها نسخا اي اعدا ما فيه ببيان  
لمعنى النفي فلا تطويل فيه كما ظن لعدم محله  
اي محل التصرف وقيل النهي وقال الشافعي في البابين  
اي الحسية والشرعية ينصرف اي المطلق الى  
القسم الاول وهو ما قبح لعينه قولا اي قائل  
بكمال القبح اذ المطلق ينصرف الى الكمال  
كما قلنا في الحسن في الامر يقتضي الحسن لعينه  
لان النهي في اقتضاء القبح حقيقة لاستحالة  
نفيه كالأمر في اقتضاء الحسن في التلويح  
ان الشافعي لا يقول باقتضاء النهي القبح انما  
يقول ان القبح ثابت بالنهي ولو لا هو لم يثبت  
ولان المنهي عنه معصية وفعله حرام فلا  
يكون مشروعا لان المشروعية تقتضي عدم  
الحرمة لما بينهما من التضاد قلنا لا تنافي



لاختلاف الجهة فهو مشروع بأصله ممنوع  
بوصفه **ولهذا** أي لكون المنهي عنه قبيحا  
لعينه قال الشافعي لا تثبت **حرمة المصاهرة**  
بالزنا ولا يفيد الغصب الملك إذا هلك وقضى  
بالضمان ولا يكون سفر المعصية كسفر الأبق  
سببا للرخصة ولا يملك الكافر مال المسلم بالاستيلاء  
إلى دارهم والدليل للجانبين في المطولات  
■ **مبحث العام** • وأما العام فما يتناول  
بالوضع أفراد يخرج الخاص متفقة الحد وخرج  
المشترك على سبيل الشمول لا البذل فخرج النكحة  
ومثاله مسلمون وأنه **يوجب الحكم** فيما يتناوله  
من الواحد لو غير جمع والثلاث والاثنتين  
لو جمعا **قطعا** كالخاص ما لم يقر دليل بخلافه  
وقالوا الجمع المنكر لا يفيد القطع اتفاقا لأنه  
اختلف في عمومه **حتى يجوز نسخ الخاص به**  
تفريع على إيجابه قطعا كحديث العريين  
المفيد لطهارة بول ما يؤكل لحمه فهو خاص

نسخ

نسخ بقوله **عليه السلام** لأنه مثله في القطعية  
وعند القائل بظنيته لا ينسخه لعدم التساوي  
استنزهوا من البول المفيد لتجاسته وهو عام  
وإذا أوصى بالخاتم هو شبهه بالعام لأنسان ثم  
بالفص بفتح وكسر منه **آخران** الحلقة بسكون  
اللام للاول والفص بينهما نصفان لأن العام  
كالخاص في إيجاب الحكم فتساويا في الوصية بالنهر  
ولا يجوز عطف على حتى يجوز تخصيص قوله **تقيا**  
ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ولا تخصيص  
ومن **دخله** أي الحرم كان أمنا بالقياس على الناس  
وعلى الأطراف وخبر الواحد وهو قوله عليه  
السلام المسلم يذبح على اسم الله سمي أم لم يسم  
وقوله الحرم لا يعيد عاصيا ولا فارا بدم **لانها**  
أي لا تأكلوا ومن دخله ليسا **بمخصوصين** فإن  
الناس ليس بمخصوص بل ذاك شرعا والأطراف  
سالكة مسلك الأموال والظني لا يخص القطعي  
فكان كمن التجأ بالبيت فإنه لا يقتل حتى يخرج



منه اجماعا على ان الحديث الاول حمل على النسيان  
والثاني على العقوبة في الآخرة **فان الحق** اي العام  
**خصوص** هو قصر العام على بعض افراده بدليل  
مستقل لفظي مقارن اي موصول بالعام في  
التخصيص الاول فان تراخي عنه فناسخ واما  
المخصص الثاني فلا يشترط لتخصيصه القران  
كأبسطه ابن نجيم **معلوم او مجهول** كالربا خص  
من احل الله البيع بقوله تعالى وحرم الربا وهو  
بعد بيان الرسول نظير للخصوص المعلوم وقبله  
للمجهول **لا يبقى قطعا** على الصحيح فيخص بالقياس  
وبالاحاد ومفاده انه دون خبر الواحد في الدرجة  
**لكنه لا يسقط الاحتجاج به** اي ان كان مخصوصا  
بمعلوم وان مجهول فليس العام بحجة على الراجح  
كما حرره ابن نجيم كاية السرقة يحتاج بها مع خصوص  
مادون النصاب وغير الحرز بالاجماع **عملا**  
**بشبه** دليل الخصوص **الاستثناء** من جهة الحكم  
فان كلام من المخصوص والمستثنى لا يدخل تحت الحكم

والناسخ

والناسخ من جهة الصيغة فان كلا منهما مستقل  
بنفسه فصار التخصيص كما في مثل ما اذا باع عبيدين  
بالف على انه بالخيار في احدهما بعينه وسمى ثمنه  
فانه يلزم البيع في الاخر فلهو في الحكم كالاستثناء  
وفي السبب كالناسخ **وقيل** انه اي العام المخصوص  
**يسقط الاحتجاج به** فيتوقف الى البيان بالاستثناء  
اي عملا بشبه الاستثناء **المجهول لان كل واحد منهما**  
اي من الاستثناء والخصوص بيان انه لم يدخل  
تحت الجملة وهذا اذا كان مجهولا وان كان معلوما  
اشبهه الناسخ كما يعلم من التنقيح وصوبه ابن نجيم  
فصار دليل الخصوص على هذا القول **كالبيع**  
**المضاف الى حر وعبد بثلث واحد** فانه باطل لعدم  
دخول الحر وقيل انه يبقى كما كان قبل اعتبار ا  
**بالناسخ** اي ان كان مجهولا وان معلوما فكالاستثناء  
المعلوم كما يعلم من التنقيح وغيره **لان كل واحد**  
**منهما مستقل بنفسه بخلاف الاستثناء** فانه بمنزلة  
الوصف فصار كما اذا باع عبيدين بثلث واحد وهلك



احدهما قبل التسليم صح في الحي بحصته وانفسخ في  
الآخر • **مبحث العموم** • والمعموم اما ان  
يكون بالصيغة والمعنى او بالمعنى لا غير كرجال  
وقوم لف ونشر ثم صيغة الجمع المذكور والواو في نحو  
افعلوا هل تشمل النساء وضعا الاظهر لا الاتغلبا  
وفي الفائق القوم خاص بالرجال • **مبحث من وما** •  
ومن وما يحتملان العموم والخصوص في الموصولة  
والموصوفة واما في الشرط والاستفهام فيلزم  
العموم والاصل **التشايح** فيما للعموم ومن وضع  
لان يستعمل في ذوات من يعقل ذكرا وانثى ولو قال  
من يعلم لكان اولى لانها اطلقت على الله تعالى وهو  
متصف بالعلم لا بالعقل كما وضع لان يستعمل في  
ذوات ما لا يعقل فاذا قال من شاء من عبدي  
المتق فيموجر فشاوا اعتقوا جميعا لكون من عامة  
ومن بيانية لا تبعيضية لاضافة المشيئة الى عام  
لا خاص واذا قال لامته ان كان ما في بطنك غلاما  
فانت حرة فولدت غلاما وجارية لم تعتق تفريج

على

علي عموم ما لان الشرط كون جميع ما في بطنها  
غلاما وظاهره انها لو ولدت غلامين لم تعتق  
ومثل ما الذي واللام الموصولة ولفظ الحمل  
نحو ان كان حملك غلاما بخلاف ان كان في  
بطنك غلاما وما تحي بمعنى من مجازا كقوله  
تعالى والسما وما بناها وكذا عكسه كقوله  
ومنهم من يمشي على بطنه الآية وتدخل  
ما في صفات من يعقل ايضا يقال ما زيد فتقول  
الكريم وكل عامة بمعناها لانها **للحاطة** ولكن  
على سبيل الافراد بكسر الهمزة اي الانفراد فيتناول  
كل فرد على الاصل وهي تصعب الاسماء للزومها  
الاضافة فتعنيها اي الاسماء فان دخلت كل  
على المنكر اوجبت عموم افراده وان دخلت على  
المعرف اوجبت عموم اجزائه لعدم افراده حتى  
فرقوا بين قولهم كل رمان مأكول وكل الرمان مأكول  
بالصدق في الاول لان كل افراده مأكول والكذب  
في الثاني اذ نشره غير مأكول هذا هو الاصل



و فرعوا عليه ما لو قال انت طالق كل تطليقة  
تقع الثلاث ولو قال انت طالق كل التطليقة تقع  
واحدة وما لو قال انت علي كظهر امي كل يوم  
لا يقربها ليلا ولا نهارا حتى يكفر واذ كفر مرة  
بطل الظهار ولو قال في كل يوم له ان يقربها  
ليلا ويكون مظاهرا كل يوم بظهار جديد ذكره  
قاضي خان وغيره واذ **اوصلت** كل بما المصدرة  
**اوجبت عموم الافعال** لانها تضاف اليها ويكون  
المصدر بمعنى الوقت فمعنى كلما تزوجت امرأة  
فهي طالق كل وقت يقع مني التزويج فتطلق  
في كل تزويج ولو بعد زوج آخر وثبت **عموم**  
**الاسماء فيه** اي كلما ضمنا كعموم الافعال في كل  
فانه يثبت ضمنا ضرورة عموم الاسماء قصدا ومن  
العام **كلمة الجميع** وهي توجب عموم الاجتماع اي  
احاطة الافراد على سبيل الاجتماع دون الافراد  
بخلاف كل حتى اذا قال جميع من دخل هذا الحصن  
**اولا فله من النفل** بفتح تين ما يزداد للغازي كذا

فدخله عشرة معان لهم نفلا واحدا بينهم جميعا  
بالشركة ولو دخلوه فرادى فالنفل للاول فقط  
وفي **كلمة كل** من دخل الى آخره يجب لكل رجل منهم  
**النفل** التام باعتبار كل بانفراده وهو اول في حق  
من تخلف وفي **كلمة من** بان قال من دخل الى آخره  
**يبطل النفل** لان الاول اسم لفرد سابق فلما قرنه  
بمن سقط عموم من فلم يجب النفل الا لواحد  
متقدما ولم يوجد **والنكرة في موضع النفي تعم** وجوبا  
ان تضمنت من الاستغرافية نحو لا رجل في الدار  
والانجواز نحو لا بيع فيه ولا خلة فيمن قرأ بالرفع  
وقد لا تعم كما رايت رجلا بل رجلين وفي **الاثبات**  
**تخص** لعدم موجب العموم لكنها اي النكرة المثبتة  
**مطلقة** على فرد غير معين وعند الشافعي **تعم حتى**  
**قال بعموم الرقبة** المذكورة في الظهار قوله تعالى  
فتحرير رقبة وقد خص منها الزمنة اجماعا و  
للتخصص دليل العموم فتخص الكافرة قياسا قلنا  
لا خصوص اصلا لان الرقبة اسم للنية كما خلقها الله تعالى



كذا في الصحاح على ان المطلق ينصرف الى الكامل  
واذا وصفت النكرة في الاثبات بصفة عامة نعم  
ضرورة عموم وصفها كقوله والله لا اكلم احدا الا  
رجلا كوفيافله ان يكلم جميع رجال الكوفة والله  
لا اقربكما الا يوم ما اقربكما فيه لم يصير موليا لانه  
يمكنه القربان في كل يوم ولهذا اي لكون النكرة  
نعم بالصفة العامة قال غلبا ونا اذا قال اي عبيدك  
ضربك فهو حرف ضربوه معا او متفرقين انهم يفتقون  
عليه لان ايا وصف بالضرب وهو عام والنكرة  
في هذا الاصطلاح ما فيه ايهام **مطلب**  
لام التعريف ■ وكذا اي الوصف العام اذا  
دخلت لام التعريف فيما لا يحتمل التعريف بمعنى  
العهد بان لم يكن في جنس تلك النكرة معلوم  
او جبت العموم للجنس نحو ان الانسان لغو خسر  
حتى يستقر اعتبار الجمعية اذا دخلت لام على  
الجمع لانها في الاصل للعهد فاذا تعذر رجل على  
الجنس عملا بالدليلين اي الجمعية والفردية

فيبحث

فيبحث بتزوج امرأة اذا حلف لا يتزوج النساء  
اصير ورثها للجنس والنكرة اذا اعيدت معرفة  
كانت الثانية عين الاولى لدلالة العهد قال تعالى  
فصلى فرعون الرسول اي الذي ذكر واذا اعيدت  
نكرة كانت الثانية غير الاولى لانها لو انصرفت  
الى الاولى لتعينت من وجه والفرض خلافه و  
المعرفة اذا اعيدت معرفة كانت الثانية عين  
الاولى لدلالة العهد قال تعالى فان مع العسر  
يسرا ان مع العسر يسرا قال ابن عباس رضي الله  
عنهما ان يغلب عسر يسرين واذا اعيدت نكرة كانت  
الثانية غير الاولى لما مر وهذا عند عدم القرينة  
والحاصل انه لا اعتبار للاول وان الثاني ان كان نكرة  
فهو غير الاول مطلقا وان كان معرفة فهو عين الاول  
مطلقا كما في التحرير وما اي المقدار الذي ينتهي اليه الخصوص  
نوعان احدهما الواحد فيما هو فرد بصيغة او ملحق به  
على طرف على فرد ما هو جنس مثالها كالمراة والنساء  
و الثاني الثلاثة فيما كان جمعا صيغة ومعنى كرجال



او معنى كقوم لان ادنى الجمع ثلاثة باجماع اهل  
اللغة فيجوز تخصيصه اليها عند المص تبعا  
لفخر الاسلام والمختاران منتهى التخصيص واحد  
مطلقا وعليه الجمهور كما في الكشف وقوله عليه  
السلام الاثنان فما فوقهما جماعة **محمول على**  
**المواريث والوصايا او على سنية تقدم الامام**  
فانه يتقدم على الاثنين كالثلاثة وانما حمل  
عليه لانه عليه السلام بعث لتعلم الاحكام  
لالبیان اللغات • **مبحث المشترك** • واما  
المشترك لم يقم المشترك فيه لانه علم على هذا  
القسم فلم يراع فيه المعنى فما يتناول افرادا  
فردين فاكثر **مختلفة الحدود** وخرج العام على  
سبيل البذل لا الشمول كالقرء بضم القاف وفتحها  
الموضوع للحيض والظهر وحكمه التوقف فيه  
لكن يشترط التأمل ليتوضح بعض وجوه التعلل  
به كما تأمل علماؤنا القرء فوجدوه دالا على الجمع  
والانتقال وكلاهما في الحيض لانه يجتمع في الرحم

ويتنقل

ويتنقل ولا عموم له اي لا يستعمل المشترك في اكثر  
من معنى واحد خلافا للشافعي • **مبحث المؤول** •  
واما المؤول فما ترجح من المشترك السابق بمض  
وجوهه اي معانيه بغالب الرأي اي بما يوجب  
الظن رايا كان او خبرا واحدا وحكمه وجوب  
العمل به على احتمال الغلط والسهو كمن وجد ماء  
فظن طهارته او اخبره واحد لزمه التوضي به  
فلو تبين نجاسته اعاد • **مبحث الظاهر** • واما  
الظاهر فاسم لكلام ظهر ايا اتضح المراد به  
للسامع اذ كان من اهل اللسان بصيغته اي  
بمجرد سماعه بلا تأمل وسيجيء مثاله وحكمه  
وجوب العمل بالذي ظهر منه على سبيل القطع  
عند عامة المتأخرين حتى يثبت به الحدود و  
الكفارات وينبغي ان يكون محل الاختلاف الظاهر  
العام اما الخاص فلا خلاف في قطعيته بمعنى  
عدم الاحتمال الناشئ عن الدليل • **مبحث النص** •  
واما النص فما ازداد وضوحا على الظاهر بمعنى من



المتكلم سباقا وسباقا وهو آخر الكلام لا في نفس  
الصيغة وليس في اللفظ ما يدل عليه وضعا  
كقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم الآية فلهم  
منه اباحة النكاح وبيان العدد والكلام سبق  
للتاني بدليل السياق وهو فان خفتم ان لا  
تعدلوا فواحدة فالاية ظاهرة في الاباحة  
نص في بيان العدد وحكمه وجوب العمل  
بما وضع بطريق القطع على احتمال اي وان  
كان فيه احتمال تاويل وهو في حيز المجاز  
فلا يخرج عن القطع ■ مبحث المفسر ■  
واما المفسر فما ازداد وضوحا على النص  
على وجه لا يبقى معه احتمال التاويل  
بمعنى في النص بان كان محملا فيين او في غيره  
بان كان عاما فالحق ما سد باب التخصيص  
والاول يسمى بيان التفسير والثاني بيان  
التقرير وحكمه وجوب العمل به قطعا

لكنه

لكنه على احتمال النسخ من حيث هو مفسر  
فخرج المحكم ■ مبحث المحكم ■ وأما  
المحكم فما احكم المراد به وامتنع عن احتمال  
النسخ والتبديل بمعنى في ذاته كآيات وجود  
الصانع تعالى او بانقطاع الوحي بموت الرسول  
والاول يسمى محكما لعينه والثاني لغيره وحكمه  
وجوب العمل به من غير احتمال ثم لما بين هذه  
الاقسام بين امثلتهما فقال كقوله تعالى واحل  
الله البيع وجرم الربا مثال للظاهر والنص فانه  
ظاهر في التحليل والتحریم نص في التفرقة بين  
البيع والربا فسجد الملائكة كلهم اجمعون مثال  
للمفسر فاللائكة عام وكلهم يقطع احتمال  
التخصيص فصار نصا واجمعون يقطع التفرقة  
فصار مفسرا واستثناء ابليس منقطع لانه  
جنى ان الله بكل شئ عليم مثال للمحكم و  
لكن يظهر اي كل من هذه الاربع موجب للمحكم  
قطعا لكن يظهر التفاوت عند التعارض ليصير



الادنى متروكا بالاعلى فيرجح النص على الظاهر  
والمفسر عليهما والمحكم على الكل حتى قلنا اذا  
تزوج امرأة الى شهرانه متعة لانكاح و  
يحتمل المتعة والى شهر مفسر في المتعة لا  
يحتمل النكاح ثم ذكر اصاد هذه الاربعة  
فقال • **مبحث الخفي** • واما الخفي فما اي  
لفظ خفي مراده اي معناه بسبب عارض في  
غير الصيغة تأكيد للعارض بان لا ينال ذلك  
المراد الا بالطلب تأكيد للخفي وعبارة التنقيح  
اخصر واحسن وهي فان خفي لعارض سمي  
خفيا وان خفي لنفسه فان اذرك عقلا  
فمشكل او لا بل نقلا فجميل او لا بل اصلا  
فمتشابه وحكمه النظر فيه ليعلم ان اختفا<sup>ته</sup>  
لمزية او نقصان فيظهر المراد كآية السرقة  
ظاهرة في ايجاب القطع في كل سارق وخفية  
في حق الطرار والنياش بعارض فيهما وهو  
اختصاصهما باسم آخر وتغاير الاسامي دليل

علي

على تغاير المعاني فطلبنا فوجدنا معنى السرقة  
كاملا في الطرار فيقطع ناقصا في النباش فلا  
ولو القير في بيت مقفل في الاصح • **مبحث المشكل**  
واما المشكل في الكلام الداخل في اشكاله بفتح  
الهمزة اي امثاله بحيث لا يعرف الا بدليل  
يتميز به وحكمه اعتقاد الحقيقة فيما هو المراد  
به ثم الاقبال على الطلب والتأمل فيه يعني  
التأمل في نظيره من كلام العرب لا في نفس  
الصيغة اذ الخفي كذلك الى ان يتبين المراد  
كقوله تعالى فاتوا حرثكم اني شئت اشتبه انه  
بمعنى من اين او كيف فبعد الطلب والتأمل  
ظهر انه بمعنى كيف بقرينة الحرث اذ الدبر  
ليس موضع الحرث • **مبحث المجهل** • واما المجهل  
فما ازدحت فيه المعاني اي تواردت على اللفظ  
بلا رجحان لاحدهما متساوية كانت كالمشترك  
اولا كما بهما متكلم لو وضعه لغير ما عرف كالاسماء  
الشرعية ويكفي ازدحام معنيين واشتبه المراد



اشتباها لا يدرك بنفس العبارة بل بالرجوع الى  
الاستفسار من المجمل فلا يرد المتشابه لانه لا  
يدرك بالرجوع الى الاستفسار ثم **الطلب ثم التأمل**  
ان احتيج اليهما وحكمه اعتقاد الحقيقة فيما هو  
المراد والتوقف فيه الى ان يتبين المراد ببيان  
**المجمل** كبيان الرسول الربا في الاشياء الستة من  
غير قصره عليهما فبقي فيما وراها مجملا فيطلب  
المراد في الحديث انه لا ي معنى حرم الربا فوجدنا  
القدر والجنس **و كالصلاة والزكاة** وضعا للدعاء والنما  
وهما غير مرادين فتفسرا ببيان الرسول  
**■ بحث المتشابه ■** **واما المتشابه** فهو اسم لما  
انقطع رجاء معرفة المراد منه في حقنادون الرسول  
وحكمه **اعتقاد الحقيقة قبل الاصابة** اي قبل يوم  
القيامة اذ لا ابتداء في الآخرة وهذا كالمقطعات  
في **اوائل السور** مثل الم فنو من بها ولا تؤوا خلافا  
لاكثر المتأخرين وكالصفات في نحو اليد والعين  
والافعال كالنزول وفي التحرير والاكثر على امكان

دركه خلافا للحنفية وفي التنقيح فكما ابتلي من  
له ضرب جهل بالامعان في السير ابتلي بالراسخ  
في العلم بالتوقف وهذا اعظمهما بلوى واعظمهما  
جذوى **■ بحث الحقيقة ■** **واما الحقيقة** فاسم  
لكل لفظ كالجنس اريد به ما اي استعمل فيما وضع  
له خرج المجمل وما وضع ولم يستعمل والفظ والمجاز  
ثم لفظ الحقيقة مشترك على ذات الشيء وعلى اللفظ  
المستعمل فيما وضع له فاطلاق الحقيقة على اللفظ  
المذكور حقيقة لغوية ايضا وهو الاصح لان  
الحقيقة اسم للذات لغة كذا في الكشف وفي  
التوضيح واطلاق بعض الناس الحقيقة والمجاز  
على المعنى اما مجازا ومن خطاء العوام وتعقبه  
في التلويح بتعيين انه مجاز وحمله على خطا  
العوام من خطاء الخواص **وحكمها** وجود ما وضع  
له اي ثبوت حكمه قطعا **خاصا كان او عاما** امرا  
او نهيا كقوله تعالى يا ايها الذين امنوا اركعوا  
وقوله ولا تقربوا الزنا **خاص في المامور به والمنهي عنه**







**العقد** في قوله ولكن يؤخذكم بما عقدتم الايمان  
فكفارتها **لما ينقد** اي يرتبط فيختص في  
المنقذة لكونها رتبط القسم بالمقسم عليه والجزاء  
بالشرط **دون العزم** اي قصد القلب كما قاله  
الشافعي حتى يكفر في الغموس ايضا وما قلنا  
اولى لقربه من الحقيقة بدرجة لان العقد عقد  
الحبل ثم استعير لربط الالفاظ ثم استعير لغرم  
القلب **ويكون النكاح** في قوله ولا تنكحوا ما نكح  
اباؤكم **للوطى** عند نادون **العقد** كما قاله الشافعي  
لانه للوطى حقيقة وللعقد مجازا استدلال بالاية  
على حرمة من زنى بها الاب على الابن فيبقى من  
عقد عليها تثبت حرمتها بالاجماع او بارادة المجاز  
مع الحقيقة في مقام النفي قاله الهمداني في شرح  
الملتقى **ويستحيل اجتماعهما** اي الحقيقة والمجاز  
**مرادين** اي مقصودين بالحكم بلفظ واحد كقولك  
لا تقتل اسدا وتريد اسدا او رجلا شجاعا وجوز  
الشافعي بدليل قوله تعالى اهبطوا لادم وحواء

قلنا اللفظ للمعنى كالشوب للشخص والمجاز من  
الحقيقة كالعارية من الملك فاستحال اجتماعهما  
كما استحال ان يكون الشوب الواحد على اللابس  
**ملكا وعارية في زمان واحد** والاية من باب  
التغليب فيكون فيهما مجازا فقط باعتبارهما  
افاده الهمداني في شرح المعنى قيد بكونهما  
مرادين لانه لا نزاع في جواز استعمال اللفظ  
في معنى مجازي يكون اللفظ الحقيقي من افرادة  
وهو المعبر عنه بعموم المجاز كما سيبي قريباً  
ومن الفروع الغريبة المتفرعة على امتناع الجمع  
ما في الظهيرية لو قال لزوجته وامته اعتقتكما  
ونوى طلاق زوجته وعنتق امته عنتقتكما  
ولا تطلق زوجته وهو دال على عدم جواز الجمع  
في المثنى كالمفرد ثم ذكر الاربع مسائل المتفرعة  
على منع الجمع فقال **حتى ان الوصية للمولى لا**  
**تتناول موالى المولى** واذا كان له معتق بفتح  
التاء واحد يستحق النصف اي نصف الموصى به



سواء كان الموصى به الثلث او اقل او اكثر عند  
الاجازة او عدم وارث ذكره ابن نجيم لانه لمقتقه  
حقيقة ولموالى الموالى مجازا **ولا يلحق غير النحر**  
كما قال الشافعي حتى حد بالقليل من بقية الاشربة  
المسكرة لان النحر حقيقة للنبي من ماء العنب  
اذا غلا ولغيره مجاز للمخامرة **ولا يراد بنوا بنيه**  
**بالوصية لابنائهم** اي ابناء فلان لانه للصليبي حقيقة  
ولغيره مجاز وهذا عند الامام **ولا يراد بالمس**  
**باليد** في قوله تعالى **اولا مستم النساء** خلافا للشافعي  
لان الحقيقة فيما سوى الاخير وهو الموالى والنحر  
والصليبي مرادة والمجاز وهو الجماع فيه اي في الاخير  
مراد بالاجماع حتى احلوا للمجنب التيمم بهذا النص  
مع استدلالهم به على ان المس باليد ناقض فلم  
يبق الاخير وهو المجاز في الثلاثة والحقيقة في  
الاخير مراد الثلاث يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز  
وما قيل ان في الاستئمان من الكفار على الابناء  
والموالى يدخل الفروع فيلزمكم الجمع جوابه

انما

٢٩  
انما دخلوا لان **ظاهر الاسم** اي اسم الابناء والموالى  
**صار شبهة** في حقن الدم من ان يسفك والامان  
يثبت بادنى شبهة ثم اشار الى ما يرد على الجواب  
فقال **بخلاف الاستئمان على الاباء والامهات**  
**حيث لا يدخل الاجداد والجدات** اي لم تعتبر هذه  
الشبهة لان هذا التناول معتبر بطريق التبعية  
لامطلقا فيلحق بالفروع دون الاصول فلا يكونون  
تبعاء واما حرمة نكاح الجدات فتبوتها بالاجماع  
لا بالكتاب وانما يقع الحلف على الملك والاجارة  
فيما اذا حلف لا يدخل دار فلان وعلى الدخول  
حافيا ومتنعلا فيما اذا حلف لا يضع قدمه في  
دار فلان ولا نية له لالجمع بين الحقيقة والمجاز  
بل انما يقع في الثاني باعتبار عموم المجاز وهو كما  
مر استعمال اللفظ في معنى مجازي يكون المعنى  
الحقيقي من افرادة فصار الملقوظ وهو وضع  
القدم مجازا عن شيء وذلك الشيء عام وهو  
الدخول فذكر السبب واراد المسبب وفي الاول



باعتبار نسبة السكني اذا دار لا تعادي وانما  
يجتث اذا قدم ليلا او نهارا في قوله عبده حر  
يوم يقدم فلان مع ان اليوم للنهار حقيقة و  
الليل مجازا لا للجمع بينهما بل باعتبار عموم المجاز  
لان المراد باليوم الوقت مجازا وهو عام شامل  
للليل والنهار وضابطه ان مظهره اليوم متى  
كان غير ممتد كالقدوم يكون قرينة المجاز و  
المراد بالممتد ما يصح تقديره بمدة وبغيره ما لا  
يصح وفيه اشارة الى ان المعتبر في الامتداد هو  
الفعل الذي تعلق به اليوم لا الفعل الذي اضيف  
اليه اليوم وكلام المحيط مشعر بان اليوم مشترك  
بين مطلق الوقت وبياض النهار والاربع الاول  
لان المجاز خير من الاشتراك قاله ابن نجيم وانما  
اريد النذر واليمين اذا قال لله علي صوم رجب  
ونوى به اليمين مع ان الكلام للنذر حقيقة و  
لليمين مجازا التوقفه على النية لا للجمع بينهما بل  
لانه نذر بصيغته لكونها موضوعا لذلك يماين

بموجبه

بموجبه بفتح الجيم لان على للايجاب والايجاب  
المباح يصلح يمينا كتحريمه فاذا لم يصمه يجب  
القضاء بالنذر والكفارة باليمين فهو كشراء  
القريب تملك بصيغته تحرير بموجبه وهو  
الملك لاستحالة كون الشراء مثبتا للملك و  
مزبلا له فسمى الشراء اعتقا قابو واسطة حكمه  
لا بصيغته وطريق الاستعارة اي المجاز اذ  
الاستعارة في اصطلاح الفقهاء ترادف المجاز ومجاز  
خاص عند علماء البيان فان عندهم المجاز نوعان  
مجاز مرسل وهو ان يكون علاقته غير المشابهة  
واستعارة وهو ان يكون علاقته المشابهة  
الاتصال بين الشئيين وقد حصره العلماء بالا  
في خمسة وعشرين نوعا اطلاق اسم السبب  
على المسبب وعكسه واسم الكل على البعض وعكسه  
واسم الملزوم على اللازم وعكسه واسم المطلق على  
المقيد وعكسه واسم العام على الخاص وعكسه  
واسم الحال على المحل وعكسه وحذف المضاق واقامة



المضاف اليه مقامه وعكسه وتسمية الشيء باسم  
مجاورة وتسميته باسم ما يؤول اليه وتسميته  
باعتبار ما كان عليه واسم آلة الشيء عليه واسم  
الشيء على بدله والنكرة في الاثبات للعموم والمعرف  
باللام واردة واحد منكر واسم احد الضدين على  
الاخر والحذف والزيادة كذا في التقرير وغيره  
وضبط ذلك المصنف تبعاً لفخر الاسلام في شيئين  
وهما الاتصال بصورة او معنى اي وصفاً خاصاً  
لازماً مشهوراً كما في تسمية الشجاع اسداً بينهما  
اتصال معنى وهي السجاعة والمطر سماء اتصال صورة  
فان السماء اسم لكل ما علاك والسحاب عال والمطر  
منه هذا في الحسيات وفي الشرعيات الاتصال من  
حيث السببية والتعليل اي اتصال السبب بالمسبب  
والعلة بالمعلول نظير الصورة في المحسوس فالمشابهة  
في ذلك من حيث المجاورة صورة والاتصال اي اتصال  
عقد مشروع بفقد مشروع في المعنى المشروع حال  
كونه مقولاً فيه كيف شرع اي لاي معنى شرع ذلك

الفقد المشروع نظير المعنى كالهبة والصدقة فان  
كلامهما عليك بلا عوض فيستعار احدهما للآخر حتى  
يرجع بصدقته على الغني لا يهبته للفقير والاول  
اي ما هو نظير الصورة على نوعين احدهما اتصال  
الحكم بالعلة كاتصال الملك بالشراء لف ونشر وانه اي  
هذا الاتصال يوجب اي يثبت الاستعارة من الطرفين  
وذلك بان تطلق العلة ويراد بها الحكم وبالعكس للمجاورة  
بين العلة والمعلول حتى اذا قال ان اشتريت عبداً  
فلموحر فاشترى نصف عبد فباعه ثم اشترى النصف  
الآخر شراء صحيحاً ونوى به الملك اي قال عنيت بالشراء  
الملك عتق هذا النصف او قال ان ملكت عبداً  
فمروحر فملك نصف عبد فباعه ثم ملك النصف  
الباقى ونوى به اي الملك الشراء لا يعتق اي هذا  
النصف لم يجتمع الكل في ملكه وانما يصدق فيهما  
ديانة لانه استعار العلة للحكم في الاول والحكم للعلة  
في الثاني وفيه يصدق قضاء ايضاً لان فيه تشديداً  
والثاني من نوعي الاول اتصال السبب المفضي الى الحكم



بالمسبب كاتصال زوال ملك المتعة بامتته بالفاظ زوال  
ملك الرقبة فقله انت حرة سبب مفض لزوال  
ملك المتعة بواسطة زوال ملك الرقبة وفي هذا  
النوع انما يجوز الاستعارة من احد الطرفين **فيصح**  
**استعارة السبب للحكم** اي للمسبب كاستعارة الفاظ  
العقود للطلاق **دون** عكسه لاستغناء السبب عن  
الحكم لجواز تخلفه كمن اشترى مجوسية ملك الرقبة  
لا المتعة ففقد الاتصال فامتنعت استعارة الحكم  
خلاف الشافعي واذا كانت الحقيقة متعذرة تحصل  
بمشقة او **مهمجورة** عند الناس صير الى المجاز بالاجماع  
لعدم المزاحمة **اذا حلف** لا ياكل من هذه النخلة  
مثال للمتعدرة والمجازان لا ياكل ثمرها **ولا يوضع**  
**قدمه** في دار فلان مثال للمهمجورة والمجازان لا يدخل  
والمهمجورة شرعا كالمهمجورة عادة حتى ينصرف  
التوكيل بالخصوص فانها مهمجورة شرعا لقوله تعالى  
ولا تنازعوا في صدار الى المجاز وهو **الجواب مطلقا** اي  
بنعم ولا حتى لو اقر على موكله لزمه خلافا لزر فر

واذا

واذا حلف لا يكلم هذا الصبي لا يتقيد حلفه بزمان  
صباه فيحنت مطلقا لان ترك كلامه لترك الترحم  
حرام الحديث ليس منا من لم يرحم صغيرنا فكان  
المراد الذات واذا كانت الحقيقة مستعملة اي غير  
مهمجورة شرعا وعادة والمجاز متعارفا اي غالبا  
في التعامل عند بعض المشايخ وفي التفاهة عند  
البعض فهي **اولى** عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى  
خلافهما فعندهما المجاز اولى كالو حلف لا ياكل  
من هذه النخلة او لا يشرب من الفرة ولانية له  
فعنده يحنت باكل عينها وبالكرع منه لا باكل الخبز  
والشرب من الاواني خلافا لهما وهذا الاختلاف  
بناء على اصل اخر وهو ان الخلفية اي كون المجاز  
خلفا عن الحقيقة في **التكلم** دون الحكم **عنده**  
فيكفي صحة الكلام من حيث العربية فقط ككونه  
ابتداء وخبر سواء صح معناه او لا ثم يثبت الحكم  
بناء على صحة التكلم بطريق الابتداء اخلفا عن  
حكمه الحقيقي **وعندهما** هو خلف عن الحقيقة



في الحكم فلا بد لثبوت المجاز من امكان المعنى فان  
امتنع الحقيقة امتنع المجاز ويظهر الخلاف في قوله  
لعبدته وهو اي عبدة اكبر سنامنه هذا ابني  
فعنده يعتق لصحة التكلم لا عندهما الامتناع  
لحقيقة وقد تستعذر بالحقيقة والمجاز معا اذا  
كان الحكم ممتنعاً في بطل الكلام كما في قوله امر الله  
هذه بنتي وهي معروفة بالنسب وتولد  
لمثله او اكبر سنامنه حتى لا تقع الحرمة بذلك  
ابد اسواء اصرار وكذب نفسه لكن يفرق في  
الاصرار لابل بهذا بل يمنع الجماع والحق انه  
لا تضيق بينهما كما في البرازية وغيرها  
وهل يعتبر اقرارها بانه ابنها رضاعاً  
المفتى به لا مطلقاً لان الحرمة ليست اليها  
والحقيقة تترك بخمسة اشياء اذ لا بد للمجاز  
من قرينة مانعة من ارادة المعنى الحقيقي  
بدلالة العادة على تركها كالنذر بالصلاة  
والحج فان حقيقة الغلة الدعاء والقصد بدلالة

اللفظ

اللفظ في نفسه كما اذا حلف لا ياكل لحماً لم يحث  
بلحم السمك لانه تخصيص بدلالة اشتقاق اللفظ  
الدال على القوة وسمي اللحم به لقوة فيه  
باعتبار تولده من الدم ولادم للسمك وبعضهم  
علمه بالعرف وعليه فلا يحث بلحم الادمي والخزير  
قال في الكافي وعليه الفتوى كقوله كل مما لوك  
لي حر لم يتناول المكاتب لكونه كالحريد او عكسه  
اي عكس ما ذكر من ترك الحقيقة في المسألتين  
باعتبار النقصان ما ترك الحقيقة باعتبار الكمال  
مثل الحلف باكل الفاكهة لانها من التفكه وهو  
التنعم زيادة على ما به قوام البدن فلا يحث  
بالرمان والرطب والعنب عند الامام لانه  
يتعلق بها القوام وبدلالة سياق النظم اي سوق  
الكلام يعني تترك الحقيقة بقرينة لفظية التحق  
به سابقة او متأخرة كقوله طلق امرأتى لا يكون  
توكيلاً لان المراد اظهر عجزه بقرينة ان كنت  
رجلاً فيكون للتوبيخ مجازاً وبدلالة معنى يرجع



الى حال المتكلم اي من قبله لا غير كما في **يماني**  
**الفوراي** السرعة وهي المؤبدة لفظا المؤقتة  
معنى كقوله لامرأته حين قامت لتخرج ان خرجت  
فانت طالق فانه يقع على تلك الخرجة حتى  
لورجعت ثم خرجت لا تطلق وكقوله والله لا  
اتغذى جوابا لمن دعاه الى الغدا **وبدلالة في**  
**محل الكلام** وهو المخبر عنه فاذا لم يكن قابلا  
لما اخبر عنه تركت حقيقة الكلام وصير الي  
المجاز كقوله عليه السلام انما الاعمال بالنيات  
ورفع عن امتي الخطأ والنسيان فان ظاهرة  
انه لا يوجد عمل بدون نية ولا يوجد خطأ  
ونسيان وهو ممنوع فيحمل على المجاز فيراد  
به حكم الاعمال وحكم الخطأ وهو مشترك  
فحملة الشافعي على الصحة وحمله ابو حنيفة  
رحمه الله على الثواب لاستلزامه الصحة و  
ارادته بالاجماع والتحرير المضاف الى الاعيان  
كالمحارم في قوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم

الاية والخمر في حديث حرمت الخمر لعينها حقيقة  
عندنا كالتحرير المضاف الى الفعل خلافا للبعض  
من اصحابنا قالوا المراد منه تحرير الفعل اي نكاح  
امهاتكم وشرب الخمر فان المخبر عنه بالحرمة  
هو العين وهي لا تحتلها لان الحرمة من صفات  
الفعل والعين ليست بفعل وافاد المصنف في  
شرحه ان المراد بقولنا فعل حرام اي منع  
عنا تحصيله واكتسابه وعين حرام اي منع  
عنا تصرف فيه ■ **مبحث حروف المعاني** ■  
ويتصل بما ذكرنا اي بالحقيقة والمجاز حروف  
اي كلمات المعاني لانقسامها اليهما والاستعارة  
التبعية تجري في الحروف كما تجري في المشتقات  
فان الاستعارة اولاتقع في متعلق معنى الحروف  
ثم فيه كاللام مثلا فيستعار اول التعليل للتعقيب  
ثم بواسطتها تستعار اللام له نحو ولد واليهوت  
وتامه في التلويح ■ **مبحث الواو** ■ **فالواو**  
**لمطلق العطف** اي الجمع من غير تعرض لمقارنة



ولا ترتيب عندنا واما في قوله **لغير الموطوءة** ان  
دخلت الدار فانت طالق وطالق وطالق ف  
انما تطلق واحدة عند ابي حنيفة رحمه الله  
وثلاثا عندهما لا باعتبار الواو اويل لان موجب  
**هذا الكلام** وهو ذكر الطلقات متعاقبة على  
وجه يتصل الاول بالشرط ثم الثاني ثم الثالث  
**الاقتراح** عنده لان الطلاق الثاني تعلق بالشرط  
بواسطة الاول والثالث بواسطة الثاني لان وطالق  
جملة ناقصة مفتقرة الى الكاملة فاذا تعلقن  
بهذا الترتيب ينزلن كذلك فاذا انزل الاول  
لم يبق لهما محل لعدم العدة **فلا يتغير** هذا  
الترتيب **بالواو** لانه لا يتعرض للقران و  
يتوقف صدر الكلام على ما بعده عند  
وجود المغير ولم يوجد **وقال الموجه** الا  
جتماع اي الاشتراك بين المعطوف والمطوف  
عليه متعلقين بالشرط بلا واسطة فيقعن  
جملة **فلا يتغير** الاجتماع **بالواو** ولو اخر الشرط

وقع

وقع الثلاث اتفاقا ورجح في الاسرار قولهما  
وحاصله ان الترتيب في التكلم لا في صيروته  
طلاقا واذا قال **لغير الموطوءة** انت طالق و  
**طالق وطالق** بلا شرط هذه توهم انها بالترتيب  
والجواب انها **انما تبين** بواحدة فقط لا بالثلاث  
كقول بعض لان الطلاق الاول وقع قبل  
الفراغ عن التكلم **بالثاني** فسقطت ولايته  
**لفوات محل التصرف** لانها غير موطوءة فلغا  
الثاني والثالث لا للواو واذا زوج فضولي  
**امتين** من رجل بمقدار وعقدين **بغير اذن**  
**مولاهما** وبغير اذن الزوج وقبل عنه فضولي  
اخر لان الفضولي الواحد لا يتولى طرفي النكاح  
عندهما خلافا لابي يوسف رحمه الله سواء  
تكلم بكلامين او كلام واحد وهو الحق تبعا  
للفتح خلافا للنهائية ثم قال **المولى** هذه حرة  
وهذه متصلا **بالواو** الفطوف انما يبطل نكاح  
الثانية لا **بالواو** اويل لان عتق الاولى يبطل



مصلحة الوقف في حق الثانية حتى لا تلحقه  
الاجازة لانه لاحل للامة بمقابلة الحرية في بطل  
النكاح الثاني قبل التكلم بعقدها واذا بطل  
التوقف لم يصح التدارك لفوات المحل واذا  
زوج رجلا اختين في عقدين بغير اذن الزوج  
فبلغه فقال اجزيت نكاح هذه وهذه بطلا  
كما اذا اجازهما معا وان اجازهما متفرقا  
بطل الثاني هذا يوهم انها للمقارنة والجواب  
انما بطلا لان صدر الكلام بوقف على آخرة  
اذا كان في آخرة ما يغير اوله كما يتوقف في الشرط  
والاستثناء وجواز النكاح الثاني ينا في الاول  
للمجمع بين الاختين وانما صح الاول في التفريق  
لان التوقف المذكور مشروط بالوصل وقد  
تكون الواو للمحال مجازا بمصحح الجمع بين  
المحال وصاحبه ولو آخرة عن عطف الجملة  
لكان اولى لانه حقيقة فيه واما في الحال فمجاز  
كافي التحرير وغيره كقوله لعبدته اذ الي الفأ

وانت

وانت حر لقبج المطف بتغاير الجملتين حتى لا  
يعتق الا بالاداة لان الحال وصف وهو لا يسبق  
الموصوف فتأخر الحرية عن الاداء فيجعل وانت  
حر حال لقبج المطف في مثله لان شرط جوازه  
اتفاق الجملتين خبرا وطلبيا والاحوال شروط  
فتعلقت الحرية بالاداء وقد تكون الواو لعطف  
الجملة فلا تجب به المشاركة في الخبر كقوله هذه  
طالق ثلاثا وهذه طالق فتطلق الثانية واحدة  
لان الشركة في الخبر انما كانت لافتقار المعطوف  
اليه فاذا كانت تامة فقد ذهب دليل الشركة  
وكذا في قولها طلقني وكك الف لعطف الجملة  
عند الامام حتى اذا اطلقها لا يجب شيء لانها  
للعطف حقيقة والمعاوضة في الطلاق زائد  
اذا الكرام تالي العوض فيه بخلاف احمله وكك  
درهم فانها للمحال اتفاقا للزوم المعاوضة  
في الاجارة وقالوا انها للمحال بدلالة حال  
المعاوضة اذ الخلع عقد معاوضة فيصير



وجوب الالف عليهما شرطا وبدا لا لتعذر العطف  
بالانقطاع للزوم عطف الاسمية على الفعلية  
ولهم المعاوضة فيجب الالف لان الاحوال  
شروط ■ بحث الفاء ■ والفاء للوصل  
والتعقيب باتفاقهم في تراخي المعطوف عن  
المعطوف عليه بزمان وان لطف اي قل فاذا  
قال ان دخلت هذه الدار فهذه الدار فانت  
طالفت فالشرط ان تدخل الثانية بعد الاولى  
بلا تراخ فلو دخلت باتراخ لم تطلق وتستعمل  
الفاء في احكام العلل مجازا لترتيب الاحكام على  
العلل بالذات فصحت الاستعارة لوجود الترتيب  
فلا ينافيه ان العلة مقارنة للمعلول على الصحيح  
كما في التنوير فاذا قال لا خربت منك هذا  
العبد بكذا وقال الآخر فهو حر انه قبول للبيع  
ويعتق لانه ذكر الحرية بالفاء تعقيب الايجاب  
كانه قال قبلت فهو حر اذا اعتاق لا يترتب  
على الايجاب الا بعد ثبوت القبول فيثبت اقتضاء

وقد تدخل الفاء على العلل على مطلقا بل اذا  
كانت العلة مما تدوم اي تبقى ليحصل الترتيب  
فلا تلغو الفاء كقوله اذا لي الفاء فانت حرا اي ادلي  
الفا لانك حرف يعتق للمحال وان لم يؤد لان وصف  
الحرية ممتد فاشبه المترتب وفي التحرير وتدخل  
العلل كثيرا لا واسما فتأخر في البقاء او باعتبار  
انها معلولة في الخارج للمعلول ومن الاول لا الثاني  
ابشر فقد اتاك الغوث ومنه اذ فانت حرا ونزل  
فانت آمن ومن الثاني زملوهم بدما ثم فانهم  
يبعثون وتستعار الفاء بمعنى الواو مجازا في قوله  
له على درهم فدرهم اذ الترتيب والتعقيب لا  
يتحقق في الاعيان بل في الافعال فيصرف الترتيب  
عن الواجب الى الوجوب فكانه قال وجب درهم  
وبعده اخر حتى لزمه درهمان خلافا للشافعي  
■ بحث ثم ■ وثم للتراخي وهو ان يكون  
بينهما معلقة فعند الامام يظهر التراخي في التكلم  
والحكم جميعا بمنزلة ما لو سكت على المعطوف عليه



ثم استأنف بالمعطوف رعاية لكمال التراخي و  
عندهما للتراخي في الحكم مع الوصل في التكلم  
رعاية للمعطف حتى اذا قال لغير الموطوءة فانت  
طالق ثم طالق ثم طالق ان دخلت الدار  
فعنده يقع الاول في الحال ويلغو ما بعده كالمو  
سكت على الاول حقيقة ولو قدم الشرط فقال  
ان دخلت الدار فانت كذا الخ تعلق الاول بالشرط  
ووقع الثاني لبقاء المحل ولغا الثالث لعدم العدة  
وقال يتعلقن جميعا في المسألتين للمعطف وينزلن  
على الترتيب اذا وجد الشرط للتراخي فان ملئ  
طلقت ثلاثا والافواحدة ولغا الباقي وفي قوله  
صلى الله عليه وسلم فليكفر عن يمينه ثم ليات  
بالذي هو خير فانه يفيد جواز التكفير قبل الحنث  
كما قال به الشافعي قلنا استعير ثم لمعنى الواو عملا  
بالرواية الاخرى وهي فليات بالذي هو خير  
ثم ليكفروا لا تناقضا واجزاء للامر وهو ليكفر  
على حقيقة اذا الكفارة واجبة بعد الحنث بالاجماع

• بحث بل • وبلا ثبات ما بعده والاعراض  
عما قبله منفيما كان او مثبتا على سبيل التدارك للفظ  
بشرط ان يحتمل الصدر الرجوع والافسح للمعطف  
فتطلق ثلاثا اذا قال لامراته الموطوءة انت طالق  
واحدة بل ثنتين لانه لا يملك ابطال الاول وهو  
الواحدة فيقعان اي الثنتان ايضا بخلاف قوله له  
علي الف درهم بل الفان فانه يلزمه الفان استحسانا  
لان الطلاق انشاء لا يحتمل التدارك والاقرار اخبار  
يحتمله • • بحث لكن • ولكن للاستدراك  
اي التدارك لانزاله الوهم الناشئ من الكلام  
السابق بعد النفي خاصة اذا عطف مفرد على  
مفرد اما جملة على جملة فبعدهما كبل غير العطف  
به اي بهذا الطريق انما يصح عند اتساق الكلام  
اي ارتباط ما بعده بما قبله اما باتصال او نفي وثبات  
والا اي وان لم يثبت الاتساق فهو مستأنف مثاله  
كالامة اذا تزوجت بغير اذن مولاهما بمائة درهم  
فقال المولى لا اجيز النكاح بمائة ولكن اجيزه بمائة



وخمسين قالوا ان هذا **افسخ للنكاح** ويكون باطلا  
وجعل **لكن مبتدأ اي** لا ابتداء النكاح **لان هذا نفي**  
**فعل** وهو الاجازة **واثباته بعينه** فيكونان متضادين  
ولا عبرة للتغاير من حيث المال لانه تبع فيصير  
لكن بمائة وخمسين مستانفا اجازة للنكاح اخر  
مهر مائة وخمسون ■ **مبحث او •** **واول احد**  
**المذكورين اسمين او فعلين** او اكثر فقله **هذا**  
**حرا** وهذا **اقله** **احد كاحر** وهذا **الكلام انشاء**  
للحرية شرعا اذ لو كان خبرا لكان كذا **بافيجب**  
ان تجعل الحرية ثابتة قبيل هذا الكلام بطريق  
الاقتضاء تصححا لمدلوله اللغوي **يحمل الخبر**  
**عملا باللغة** **فاوجب كلمة** او **التخيير على احتمال**  
انه اي اختيار المولى بيان لما في الواقع **وجعل البينا**  
**انشاء من وجه** حتى لا يملك المولى تعيين المبيت  
**واظهارا من وجه** حتى يجبر على البيان لو كانا  
حيين بخلاف الاخبارات كالقرار بالمجهول  
حيث يجبر على البيان **واذا دخلت** او في الوكالة

كوكلت

كوكلت هذا او هذا اوبع هذا او هذا **ايصح** استحسانا  
لان او في موضع الانشاء للتخيير والتوكيل انشاء  
بخلاف **البيع كبعثك هذا او هذا** او بعشرة او  
عشرين **والاجارة** كآجرت هذا او هذا او بدرهم  
او درهمين فان المقدفاسد لجهالة المقدود  
عليه اوبه الا ان يكون من له الخيار اي خيار  
التعيين معلوما ويكون في اثنين او ثلاثة  
فقط من المبيع والمستأجر اعتبارا لمحل الخيار  
بزمانه **فيصح** استحسانا خلافا لفر والشافعي  
وفي المهر **يوجب التخيير كذلك عندها ان**  
**صح التخيير بان** كان مقيدا **اكثر وجتك على**  
الف درهم او مائة دينار فيعطى ايهما شاء  
وفي النقد **ين اي اذا لم يفد التخيير بان اتحد**  
للجنس لا يخير بل **يجب الاقل** لانه المتيقن  
كالقرار والوصية والخلع والعقود **فالنقد ان**  
مثال لا قيد **وعنده يجب مهر المثل** لانه  
الموجب الاصلي وفي الكفارات ككفارة اليمين



في قوله تعالى فكفارته اطعام عشرة مساكين الآية  
**يجب احد الاشياء** لا بعينه **عندنا** خلافا للبعض  
من العراقيين والمعتزلة فانهم اوجبوا الكل  
على سبيل البذل فلو ادى الكل او ترك الكل  
يحصل ثواب الكل واثم الكل وعندنا ثواب  
الاعلى واثم الادنى لسقوط الفرض به و اوفى  
قوله تعالى ان يقتلوا او يصلبوا الآية للتخيير  
**عندنا** ما لك فيخير الامام في العقوبات **وعندنا** انهما  
للترتيب على حسب اجزيتهم فتكون بمعنى بل  
كما في قوله تعالى فهي كالحجارة او أشد قسوة اي  
بل يصلبوا اذا اتفقت **المحاربة** بقتل النفس واخذ  
المال بل تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف اذا  
اخذوا المال فقط ولم يقتلوا بل ينفوا من الارض  
اي يجلسوا حتى يتوبوا اذا خوفوا الطريق والاصل  
ان الجملة اذا قوبلت بالجملة ينقسم البعض على  
البعض وقد بين كذا في حديث حد اصحاب  
الى برزة وقال لا تكون او لاحد المذكورين اذا قال

لعبد

لعبد ودايته هذا حرا وهذا **الله** باطل  
لانه اسم لاحدهما غير معين وذلك أي  
احدهما غير محل صالح للعتق فلا يعتق الا  
بالنية **وعنده** هو اسم لاحدهما كذلك لكن على  
احتمال التعيين حتى لزمه التعيين في مسألة  
العبدين اي لو كانا عبيدين ولو لم يحتمل التعيين  
لما اجبر عليه والعمل بالمحتمل اولى من الاهدار  
فجعل ما وضع لتحقيقته وهو احدهما غير معين  
مجازا عما يحتمله وهو احدهما على التعيين وان  
استحالته حقيقة وهما يتكرران الاستعارة عند  
استحالة الحكم لما مران المجاز خلف عن الحقيقة  
في الحكم عندهما وفي التكلم عنده فكانه قال  
هذا حرو سكت ولغت الزيادة وتستعار او للعموم  
بقريضة فتصير بمعنى واو العطف لا عينه اي فيراد  
كل واحد منهما لكن بانفراد ذلك اي استعارتهما  
بمعناها اذا كانت في موضع النفي او في موضع الالباب  
كقوله والله لا اكلم فلانا او فلانا حتى اذا اكلم احدهما



حنت بخلاف الواو فانه لا يحنت الابتكليم ما  
لاستلزامها الاجتماع الال دليل ولادليل كالسو  
حلف لا يرتكب الزنا واكل مال اليتيم يحنت باحدهما  
ولوكلهما لم يحنت الامرة كالواو ومثال الاباحة  
لو حلف لا يكلم احدا الا فلانا او فلانا فله ان يكلمها  
لان الاستثناء من المحض اباحة والاباحة دليل العموم  
لانها رفع القيد ويلزمها جواز الجمع بخلاف التخيير  
والضابط انه ان قامت قرينة في الواو على شمول  
العدم فذلك والا فهو لعدم الشمول واو بالعكس  
كذا في تغيير التنقيح لابن كمال باشا وتستعار او  
بمعنى حتى او الا ان اذا فسد العطف لاختلاف  
الكلام كاسم وفعل او ماض ومستقبل ويحتمل الكلام  
ضرب الغاية بامتداد الفعل كقوله تعالى ليس لك  
من الامر شيء او يتوب عليهم اي حتى يتوب او الا  
ان لان العطف على شيء عطف الفعل على الاسم  
وعلى ليس عطف المضارع على الماضي وهو يحتمل  
الامتداد لانه للتحريم فسقطت حقيقته واستغنى

لما يحتمله وهو الغاية • يبحث حتى • وحتى  
للغاية وهي ما ينتهي اليه الشيء او يمتد اليه  
ويقتصر عليه كالي قال الله تعالى حتى مطلع  
الفجر وتستعمل للعطف مع قيام معنى الغاية في  
التعظيم كقولهم مات الناس حتى الانبياء او  
التحقير كقولهم استنبت اي عدت الفصل حتى  
القرعى جمع قريع وهو الفصيل الذي به يترابض  
مثل لمن يتكلم مع من ينبغي ان يتكلم بين يديه  
ومواضع اي حتى في الافعال ان تجعل غاية بمعنى  
الى نحو حتى تغتسلوا او تجعل غاية هي جملة مبتدأ  
لا محل لها لانها مستأنفة كخرج الناس حتى خرج  
زيد وعلامة الغاية ان يحتمل الصدر الامتداد  
وان يصلح الآخر وهو ما بعد حتى دليلا على الانتهاء  
للصدر كقاتلوا الذين لا يؤمنون الاية فالقتال  
قد يمتد وقبول الجزية يصلح منتهى له فان لم  
يستقم معنى الغاية المذكور فللمجازات بمعنى لام  
كي ان صلح الصدر سببا للثاني نحو اسلمت حتى



ادخل الجنة فان **تعذر** هذا الجعل بمعنى لامر كي جعل  
مستعار للعطف المحض بمعنى الفاء وبطل معنى  
الغاية وعلى هذا المذكور من المعاني الثلاثة  
مسائل ذكرها محمد في الزيادات كان لم اضربك  
حتى تصبح فعبدى حر حنت ان ترك ضربه  
قبل الصباح لان حتى هنا للغاية ان لم آتك حتى  
**تغديني** فعبدى حرفا تاه فلم تغده لم يحنت لانها  
بمعنى كي فانه قوله تغديني لا يصلح للانتماء بل  
هو داء الى الاتيان ويصلح سببا والغدا يصلح  
جزاء فحمل عليه ان لم آتك حتى **اتغدى** سمع  
بالالف وتركها **عندك** فعبدى حرفان اتى وتغدى  
مع التراخي حنت وبلا تراخي يبر لانها بمعنى الفاء  
فان اتيانه لا يصلح سببا لفعله ولا فعله جزاء  
لاتيان نفسه لان المكافى غير المكافى وليس  
لهذا الاخير في كلام العرب نظير  
• **مبحث حروف الجر** • ومنها اي من حروف  
المعاني حروف الجر **الباء** **للاصاق** وهو تعليق الشيء

بالشيء

بالشيء والصاقه به وتقضى طرفين فمدخولها  
الملصق به والاخر الملصق **وتصحب الوسائل**  
فتكون الباء للاستعانة مثل الاثمان فان الثمن تبع  
حتى لا يشترط وجوده بخلاف المبيع حتى لو قال  
**اشتريت منك هذا العبد بكر حنطة جيدة يكون**  
**الكر** ثما يثبت في الذمة فيصح الاستبدال به قبل  
القبض بخلاف ما اذا اضاف المقد الى الكر فقال  
اشتريت الكر بالعبد فيكون سلها فتراعى شرايطه  
**ولو قال ان اخبرتنى بقدر فلان فعبد حريق**  
**على الحق** حتى لو اخبره كاذبا لم يعتق لان مفعول  
الخبر محذوف دل عليه الباء تقدير ان اخبرتنى  
خبرا ملصقا بقدر زيد والقدر اسم لفعل  
موجود **بخلاف ان اخبرتنى ان فلانا قدم** فانه  
يتناول الكذب ايضا لعدم بقاء الاصاق **ولو قال**  
**ان خرجت من الدار الاباذنى** فانت طالق يشترط  
تكرار الاذن لكل خروج لان معناه الاخراج  
ملصقا باذنى وهو استثناء مفرغ فيجب ان يقدم له



مستثنى منه عام مناسب له في جنسه وصفته  
فيكون المعنى لا تخرجني خروجا الاخر جابذا في  
يفيد العموم بخلاف قوله **الا ان آذن لك فانه**  
على الاذن مرة لتعذر حقيقة الاستثناء فصار  
مجازا عن الغاية للمناسبة بينهما اي الى ان آذن  
وفي قوله **انت طالق بمشيئة** بالاصاق وقال  
الشافعي الباء في قوله تعالى **وامسحوا برؤوسكم**  
للتبعض وقال مالك انها صلة لان الفعل يتعدى  
الى مجرورها بنفسه وليس كذلك بل هي للاصاق  
باصل الوضع وعليه اقتصر سيبويه واكثر النحاة  
لكنها اذا دخلت في آلة المسح كان الفعل متعديا  
الى محله وهو المسح فبتناول كله كسحت  
الحائط بيدي واذا دخلت في محل المسح كما في الآية  
بقي الفعل متعديا الى الآلة تقديره وامسحوا ايديكم  
برؤوسكم فلا يقتضي استيعاب الرأس بالمسح لعدم  
الاضافة اليه وانما يقتضي الصاق الآلة بالمحل  
وذلك لا يستوعب الكل عادة لتعذر الصاق ما

بين الاصابع فصار المراد اكثر اليد والاصل فيها  
الاصابع والثلاث اكثرها فصار التبعض مرادا  
بهذا الطريق لا بالباء على ان البيان ما كانت  
ضروريا اذ بمسح كل الرأس يحصل المقصود وهو  
الربيع بخلاف ما لو كان على العكس وكان مجزلا  
متعذرا كما في وادوا زكاة اموالكم ولم يبين ريع  
العشر كذا افاده شيخ والدنا ملا محمد البعداكي  
• **مبحث علي** • وعلى للالزام فقوله له علي  
الف درهم يكون دينا لان على للاستعلاء حسا  
ومعنى فتفيد الوجوب حقيقة الا ان يصل به  
الوديعة فيحتمل على وجوب الحفظ فان دخلت  
في المعاوضات المحضة الخالية عن معنى لاسقاط  
كالبيع كانت بمعنى الباء مجازا كبعثك على الف درهم  
وكذا اذا استعملت في الطلاق كطلقني ثلاثا على  
الف فطلقها واحدة كانت بمعنى الباء عندها فيجب  
ثلثها لانه معاوضة من جانبها وعندا في حنيفة  
رحمه الله للشرط والطلاق مما يقابله واجزاء الشرط



لا تنقسم على اجزاء المشروط فلم يجب شيء فيقع  
رجعيا • • • **مبحث من • • •** ومن للتبعيض  
فان قال من شئت من عبیدی عتقه فاعتقه  
له اي للمخاطب ان يعتقه الا واحدا متسلما  
عند ابي حنيفة رحمه الله عملا بكلمتي العموم  
والتبعيض وهي من ومن وقال له عتق الكل  
حملا لمن على البيان ■ **مبحث الى • • •** والي  
لانتهاء الغاية اي المسافة فان كانت المسافة  
قائمة موجودة مستقلة بنفسها قبل التكلم كقوله  
من هذا الحائط الى هذا الحائط لا تدخل الغايات  
اي الحائطان الا بدليل كقراأت الكتاب من  
اوله الى آخره وان لم تكن قائمة بنفسها فان كان  
اصل الكلام اي صدره مناولا للغاية كان ذكرها  
اي الغاية لاخراج ما وراءها فتدخل الغاية  
كفاي وايدىكم الى امرافق اذ اليد تتناول الى  
الابط وان لم يتناولها او كان فيه اي في تناوله  
شك فذكرها المد الحكم اليها فلا تدخل كفاي وانما

الصيام الى الليل ونحوه اكلمه الى رمضان على  
المذهب للشك • • • **مبحث في • • •** وفي الظرف  
اتفاقا لكنهم اختلفوا في حذفه اي في وفي اثباته  
في ظروف الزمان كانت طالق غدا او في غدا فقالا  
هما سواء وفرق ابو حنيفة رحمه الله بينهما  
فيما اذا نوى آخر النهار حيث يصدق في الثاني  
ديانة وقضاء لانه نوى حقيقة كلامه بخلاف  
الاول لان تخصيص العام مجاز فلا يصدق قضاء  
حيث كان فيه تخفيف لجعله الظرف جزاء مبهما  
واليوم والشهر ووقت العصر كالغد فيهما ومن  
فروعهما في البدائع ان صمت الدهر او في الدهر  
فالاول على الابد والثاني على ساعة واذا اضيف  
الطلاق الى مكان كانت طالق في الدار يقع في الحال  
لعدم اختصاصه بالمكان الا ان يضم  
الفعل بان اراد في دخولك الدار فيصير بمعنى  
الشرط يعني وقت دخولك على وضع المصدر  
موضع الزمان ■ **مبحث اسماء الظروف ■**



ومع للمقارنة فيقع ثنتان في انت طالق واحدة  
مع واحدة وقبل للتقديم فتطلق للحال لو قال  
وقت الضحوة انت طالق قبل غروب الشمس  
بخلاف ما لو قال قبيل غروبها فانها لا تطلق  
الا قريب الغروب ذكره الهندي **وبعد للتأخير**  
الذي لزمان متأخر عما اضيف اليه **وحكمها في**  
**الطلاق ضد حكم قبل** فقوله لغير الموطوءة انت  
طالق واحدة قبل واحدة تطلق واحدة قبلها  
واحدة ثنتين وقوله بعد واحدة ثنتين **وبعد**  
واحدة واحدة وتلغوا الثانية لعدم العدة  
والاصل ان الظرف اذا قيد بالكناية اي الضمير  
كان صفة لما بعده لانها خبران عنه واذا لم  
يقيد كان صفة معنوية لانحوية لما قبله وان  
الايقاع في الماضي ايقاع في الحال **وعند المحضر**  
فاذا قال لفلان عندي الف درهم كانت  
وديعة لان المحضرة تدل على الحفظ دون  
النزوم في الذمة ولكن لا ينافيه حتى لو قال

دينا

دينا يثبت **■** مجتث غير وسوى **■** وغير تستعمل  
صفة للنكرة وتستعمل استثناء كقوله له علي درهم  
غير دانق بالرفع فيلزمه **■** درهم تامر لانه صفة  
للدرهم اي درهم مغاير للدانق **ولو قال بالنصب**  
كان استثناء فيلزمه درهم الادانقا وهو سدس  
درهم وسوى مثل غير في كونه صفة واستثناء  
**●** مجتث حروف الشرط **●** ومنها حروف  
الشرط اي كلماته وان اصل فيها لانها مختصة به  
وانما تدخل ان على امر معدوم **على خطر الوجود**  
ليس بكائن لا محالة فلا يقال ان جاء الغد فكذا  
لانه مما سيكون البتة فاذا قال ان لم اطلقك فانت  
طالق ثلاثا لم تطلق حتى يموت احدهما لان  
الشرط لا يتحقق الا بقرب موت احدهما ويكون  
فارا فترثه وهو لا يرثها **●** مجتث اذا **●**  
واذا عند حاجة الكوفة تصالح للوقت اي للظرفية  
والشرط على السواء فيجوز بها اي تستعمل للشرط  
مرة كقوله **●** واذا انصبك خصاصة فتحمل **●**



فاذا دخل الفاء في جوابها كانت للشرط جازمة  
للفعلين وقد لا يجازي بها اخرى كقوله . واذا  
يحاس الحيس طعام العريف يدعى جندب . واذا  
جوزي بها يسقط الوقت عنها كأنها حرف شرط  
فصارت بمعنى ان وهو قول ابن حنيفة رحمه  
الله وعند نحاة البصرة هي موضوعة للوقت  
وقد تستعمل للشرط مجازاً من غير سقوط الوقت عنها  
مثل متى فانها موضوعة للوقت لا يسقط عنها ذلك  
بجاء وهو قولهما ويظهر الخلاف فيما اذا قال لامرأته  
اذا لم اطلقك فانت طالق لا يقع الطلاق عنده ما  
لم يمت احدهما مثل ان لم اطلقك وقال يقع كافرغ  
عن كلامه مثل متى لم اطلق وهذا اذا لم ينو فان  
نوى الوقت او الشرط فكأنوى اتفاقاً وروى عنهما  
اذا قال انت طالق لو دخلت الدار انه بمنزلة ان  
دخلت الدار ولا نص عن الامام مبحث كيف  
وكيف سؤال عن الحال فان استقام فيها والابطال  
العبارة الصحيحة فان لم يستقم حمل على الحال والا

بطل

بطل قاله ابن نجيم ولذلك اي لبطلان كيف قال  
ابو حنيفة رحمه الله في قوله انت حركيف شئت  
انه ايقاع اذ ليس للعتق بعد وقوعه كيفية تقبل  
التفويض وفي الطلاق كانت طالق كيف شئت  
تقع الواحدة قبل المشيئة لان كلمة كيف انما تدل  
على تفويض الاحوال والصفات دون الاصل وسبق  
الفصل في الوصف اي الزائد على اصل الطلاق  
من كونه باثناً والقدر بالرفع اي الثلاث مفوضاً  
اليها ان كانت موطوءة بشرط نية الزوج فان  
توافقا فذاك والاتساق لا يفي الرجعي وقال الاما لا  
يقبل الاشارة من الامور الشرعية بان لا تكون من  
المحسوسات كالطلاق والعتاق فحاله ووصفه  
عطف تفسير بمنزلة اصله لافتقار الوصف الى  
الاصل فاستويا فيتعل الاصل بتعليقه اي الوصف  
الى الاصل وبالضد ففي العتق لا يعتق بالمشيئة  
في المجلس وفي الطلاق لا يقع شيء ما لم تشأ فاذا  
شاءت فالتفريع كما قال الامام مبحث كمر



وكبر للعدد الواقع بمعنى الشرط مجازا فاذا قال انت  
طالق كم شئت لم تطلق مالم تشأ شيئا من العدد هـ  
بشرط المجلس ونية الزوج ■ **مبحث حيث واين** ■  
وحيث واين اسمان للمكان المبهم بمعنى ان مجازا  
فاذا قال انت طالق حيث شئت او اين شئت انه  
لا يقع مالم تشأ وتتوقف مشيئتها على المجلس بخلاف  
اذا شئت ومتى شئت تشاء في المجلس وبعده لاتصال  
الطلاق بالزمان دون المكان ■ **مبحث الجمع** هـ  
الجمع المذكور بعلامة الذكور عندنا يتناول الذكور  
والاناث عند الاختلاط تغليباً على وجه الحقيقة  
لانه صح للمذكر والمؤنث كالمذكر فقط والاصل  
الحقيقة وقال الاكثر انه مجاز لانه خير من الاشتراك  
ورد بانه خير من المشترك اللفظي وليس كذلك وانما  
هو معنوي اي الأحد الداير في عقلاء المذكرين  
منفردين اومع الاناث فان استدلل بعدم دخولهن  
في الجمعة والجهاد وغيرهما فقد يقال انه لدليل  
خارجي قاله ابن نجيم ولا يتناول الاناث المنفردات

اي لا يكون لهن خاصة اتفاقا وان ذكر بعلامة التانيث  
يتناول الاناث خاصة حتى قال محمد في السير الكبير  
اذا قال المستأمن آمنوني على بني وله بنون وبنات  
اي الامان يتناول الفريقين ولو قال آمنوني على  
بناتي لا يتناول المذكور من اولاده ولو قال على بني  
وليس له سوى البنات لا يثبت لهن الامان وكذا  
الوصية لبني فلان ■ **مبحث الصريح** هـ • واما  
الصريح فما ظهر المراد به ظهورا بينا تاما حقيقة  
لغة او اصطلاحا كان الصريح او مجازا كقوله لا اكل  
من هذه الخلة فانه مجاز مشتهر ليجر الحقيقة اتفاقا  
وكقوله انت حروانت طالق قائما في ازالة الرق  
والنكاح حقيقتان شرعيتان مجازان لغويان  
صريحان في ذلك بواسطة الاستعمال وحكمه تتعلق  
الحكمة الشرعية وان لم يقصده بعين الكلام حتى لو  
طلق او اعتق مخطئا وقع ثم المراد بثبوت حكمه  
بلانية قضاء فقط والا اشكل بعث واشتريت  
اذ لا يثبت حكمهما في الواقع مع الهزل وفي نحو



الطلاق والعناق لخصوصية الدليل كذا في التحرير  
وقيامه مقام معناه حتى استغنى عن العزيمة  
اي النية لغاية وضوحه • **مبحث الكناية** ■  
واما الكناية فما استتر المراد به اي استترا بالاستعمال  
ولا يفهم الا بقريضة حقيقية كان او مجازا مثل الفاظ  
الضمير كهوفاته لا يميز بين اسم واسم الابد لالة  
اخرى وحكمها ان لا يجب العمل بها الا بالنية او دلالة  
الحال وكنايات الطلاق كبائن وحرام سميت بهما  
بالكنايات مجازا لانها كناية عن البينونة عن  
وصلة النكاح حتى كانت بوائن وعند الشافعي  
رواجع الا اعتدى واستبرئ رحمك وانت واحدة  
فرواجع لاقتضاءها وقوع الطلاق سابقا والواقع  
بالصريح رجعي والاصل في الكلام الصريح ففي  
الكناية قصور لتوقفها على النية وظهر هذا  
التفاوت بين ما يدرأ بالشبهات فيحد القاذف  
بزيت بفلانة لا يجامعتها • **مبحث الاستدلال**  
بعبارة النص ■ **واما الاستدلال الدلالة كونه**

الشيء

الشيء متى فهم فهم غيره فان كان التلازم بعلة  
الوضع فوضعية او العقل فعقلية ومنها الطبيعية  
وتمامه في التحرير واللفظية عبارة وشارة ودلالة  
واقضاء وباعتباره ينقسم اللفظ الى دال بعبارة  
النص اي اللفظ لا النص قسيم الظاهر فالمراد بعبارة  
النص عينه فالاضافة من قبيل جميع القوم وكل  
الدرهم كما في التقرير فهو العمل من المجتهد بظاهر  
ما سبق الكلام له بلا تأمل والمراد بالسوق هنا مجرد  
التكلم به لا فائدة معناه سواء كان سوقا أصليا  
اولا كما في التحرير وحاصله ان العبارة دلالة اللفظ  
على المعنى • **مبحث الاستدلال بشارة النص** ■  
واما الاستدلال بشارة النص فهو العمل بما ثبت  
بنظمه لغة اي بتركيبه من غير زيادة ولا نقصان  
لكنه اي ما ثبت غير مقصود بالقصد الاول ولا  
سبق له النص وهو ليس بظاهر من كل وجه بل  
يحتاج لتأمل وهذا يسمى في علم آخر بدلالة التضمن  
كان السامع لا قبالة • على ما سبق الكلام له غفل عما



في ضمنه فهو يشير اليه وهذا كقوله تعالى وعلى  
المولود له رزقهن سيق الكلام لا يثبت النفقة على  
الوالد فثبت بعبارة النص وفيه اي في ذكر المولود  
له دون الوالد اشارة الى النسب الى الآباء لانه  
نسب الولد اليه بلام التملك فيكون مخصوصاً  
به وهما سواء في ايجاب الحكم اي اثباته الا ان  
القسم الاول اي العبارة احق عند التعارض  
لاختصاصه بالسوق كحديث تفقد احداهن  
في بيتها شطر عمرها لا تصلى سيق لنقصان  
دينهن وفيه اشارة الى ان اكثر الحيض خمسة  
عشرون ما قاله الشافعي وهو معارض بحديث  
اقل الحيض ثلاثة واكثره عشرة وهو عبارة  
تترجح على الاشارة وللادارة عموم كالعبارة  
فتقبل التخصيص ■ بحث دلالة النص •  
واما الثابت بدلالة النص فما ثبت بمعنى في النص  
من حيث اللغة بحيث يعرفه كل لغوي بلا  
تأمل لا اجتهاد اي دون معناه الشرعي

المستخرج

المستخرج بالاستنباط فهو تأكيد لقوله لغة كالتبي  
في الآية عن التأنيف لاجل الاذى يتوقف به  
على حرمة سائر انواع الاذى كالضرب وغيره  
بمجر السماع بدون الاجتهاد والرأي والثابت به  
كالثابت بالاشارة الا انه عند التعارض دون  
الاشارة لاختصاصها بالنظر ولهذا اي لكون  
الثابت به كالثابت بالاشارة صح اثبات الحدود  
والكفارات بدلالة النصوص كحديث ما عرفانه  
لم يرجع لانه ما عزبل لانه زنى وهو محصن واجب  
الكفارة على الاعرابي لا لكونه اعرابيا بل لجناته  
على الصوم فثبت الحكم في غيرهما بالدلالة دون  
القياس المدرك بالرأي كما قال الشافعي لان فيه  
شبهة وهذه تندرج بها والثابت به لا يمتثل  
التخصيص لانه لا عموم له اذا العموم من اوصاف  
اللفظ ولا لفظ في الدلالة • بحث الاقتضاء •  
واما الثابت باقتضاء النص اي بمقتضاه فما اي حكم  
لم يعمل النص في اثباته الا بشرط تقدمه عليه



اي تقدم ذلك الحكم على النص مثل ارادة الملك  
من البيع فان ذلك اي الشرط امر اقتضاه النص  
لصحة ما يتناوله النص فصار هذا اي الثابت  
وهو حكم المقتضى مضافا الى النص بواسطة  
المقتضى بالفتح وهو ذلك الشرط فكان حكم المقتضى  
كالثابت بالنص وهو المقتضى بالكسر سمي بذلك  
لانه امر اقتضاه النص وعلامته اي المقتضى ان  
يصح به المذكور وهو المقتضى ولا يلغى عند  
ظهوره اي ظهور المقتضى بل يبقى على حاله  
بخلاف المحذوف فان اثباته بغير المنطوق نحو  
واسأل القرية اي اهل القرية فتحول السؤال عنها  
اليه ونقل المفعولية منها اليه فكان ثابتا لغة  
فكان كالمفروض فيجري فيه العموم والخصوص  
بخلاف المقتضى واعلم ان العامة جعلوا ما أضم  
ضرورة الصدق كرفع عن امتي وما أضم لصحته  
عقلا كسأل القرية وشرعا كاعتق عبدك سموا  
الكل مقتضى بالفتح فهو ما استدعاه الصدق

او يكون

يكون من قبيل الحجة بان لا يعتد لا اي لا يستوي كالكتا  
او الخبر المشهور يعارض خبر الواحد وكالمحكم يعارضه  
المجمل وهذا راجع الى انتفاء الركن او من قبيل الحكم  
بان يكون احدهما حكم الدنيا والاخر حكم العقبي فلم  
يتخذ الحكم وهذا راجع الى انتفاء الشرط في الحقيقة  
لان الاختلاف في الحكم يوجب الاختلاف في المحل كآيتي  
اليمين في سورة البقرة لا يؤاخذكم الله باللغو في ايمانكم  
ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم وفي المائدة بما عقدتم  
الايمان فالاولى توجب المواخذة في الغموس والثانية  
تنفيها فتعارض ظاهر والخلاص باختلاف الحكم فان  
المواخذة في البقرة مطلقة فتصرف الى الكامل وهي  
في الآخرة وفي المائدة مقيدة بالكفارة وهي في الدنيا  
او من قبيل الحال بان يحمل احدهما على حالة والاخر على  
حالة وهذا راجع الى اختلاف الشرط والمراد من الحال  
المحل كما عبر به في التوضيح قال بان يحمل على تغاير  
المحل كما في قوله تعالى حتى يظهن بالتحفيف والتشديد  
فالتحفيف يقتضي حل القربان بالانقطاع والتشديد يقتضي



عدم حله قبل الاغتسال فتعارض حمل المخفف  
على الانقطاع للاكثر والمشدد على ما دونه لاحتمال  
عوده فيؤكد بالاغتسال وهذا من قبيل تعارض  
القراءتين لاية واحدة ومته قرأتا الجرو والنصب  
في ارجلكم المقتضيتان مسحهما وغسلهما فيتخلص  
بانه يجوز بالمسح عن الغسل والعطف فيهما على رؤسكم  
لتواتر الغسل عنه عليه السلام عن كل من حكى وضوءه  
ويقربون من ثلاثين وتوارقته الصحابة وما قيل في  
الغسل مسح اذا لاسالة بلا اصابة غلط بادنى تأمل  
ولو جعل فيهما على الوجوه والجرجوار عورض بان  
فيهما على الرؤس والنصب على المحل ويترجح انه  
قياس لا الجوار كذا في التحرير **ومن قبيل اختلاف**  
**الزمان صريحا** فيكون الثاني ناسخا للاول وهذا  
راجع الى انتفاء الشرط ايضا كقوله تعالى **واولات**  
**الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن** فانها نزلت بعد  
**التي في سورة البقرة** والذين يتوفون منكم ويذرون  
ازواجا الآية لقول ابن مسعود من شاباهلته ان سورة

١٩  
النساء القصري واولات الاحمال نزلت بعد التي في  
سورة البقرة فسقط التعارض في الحامل المتوفى  
عنهما وزوجهما فتعبد بالوضع اذا التأخر دليل النسخ  
**اولاد لالة** ليس هذا قسما اخر خامسا كما توهم لانه  
نوع من اختلاف الزمان قاله ابن نجيم **كلما ظرو**  
**المبيح** اذا اجتمعا يجعل الحاضر اخر ناسخا للمبيح خياطا  
لقوله عليه الصلاة والسلام ما اجتمع الحلال والحرام  
الا غلب الحرام الحلال تقبلا للنسخ لان قبل البعثة  
كان الاصل في الاشياء الاباحة كما بسطه ابن الملك  
قال المصنف في شرحه هذا قول بعض مشايخنا  
واقوى الطريقتين ان الاصل فيها التوقف كما ذكر  
في الميزان **والدليل المتيقن** لامر عارض **اولى من النافي**  
له ولان المتيقن مؤسس والنافي مؤكد والتأسيس  
خير من التأكيد **عند الكرخي** ولد سنة ستين  
ومائتين ومات سنة اربعين وثلاثمائة **وعند عيسى**  
**ابن ابان** كان محدثا وتفقه على الامام محمد ومات  
سنة احدى وعشرين ومائتين **يتعارضان**



ولما اختلف عمل ائمتنا احتيج الى اصل والاصل فيه  
اي في ترجيح المثبت او النافي ان **النفي** اي المنفي ان  
كان من جنس ما يعرف بدليله بان كان مبنيًا على  
دليل بان كان امرا مشتبهًا يجوز ان يعرف بدليله  
وجوز ان يعتمد المخبر ظاهر الحال او كان مما يشتهيه  
حاله هل بني على دليل او لا لكن لما عرف ان الراوي  
النافي اعتمد دليل المعرفة اي ولم يبين خبره على  
ظاهر الحال كان النفي في هاتين الصورتين مثل  
الاثبات في القوة فيتنعازان لتساويهما قوة ويطلب  
الترجيح من وجه آخر كما قال ابن ابان وان لم يعارضه  
شيء عمل به كالاثبات والا يكن مما يعرف بدليل  
بل باستصحاب الحال ولا مما عرف ان الراوي اعتمد  
دليل المعرفة فلا يكون النفي في هاتين الصورتين  
كالاثبات فلا يعارضه فالنفي في حديث بريرة  
وهو ما روي انها اعتقت وزوجها عبد فخيرها  
الرسول مما اي من النفي الذي لا يعرف الا بظاهر  
الحال وهوان العبودية كانت ثابتة قبل العتق

فهو ظاهر الحال لان معناه ان رقبته لم تتغير بعد  
وهذا نفي لا يدرك عيانا بل بقي على ما كانت  
فلم يعارض نفي الحرية الاثبات وهو ما روي انها  
اعتقت وزوجها حر فخيرها الرسول فاخذ ائمتنا  
بالمثبت فتخير اذا اعتقت وزوجها حر والنفي في  
ميمونة وهو ما روي ابن عباس انه عليه السلام تزوجها  
وهو حر وهذا نافي اذا الاحرام كان ثابتا قبل التزوج  
مما اي من النفي الذي يعرف بدليله وهو هيثة  
المحرم فعارض النفي الاثبات وهو الحل وهو ما روي  
يزيد انه عليه السلام تزوجها وهو حلال فلما  
تعارض صير الى الترجيح وجعل رواية ابن  
عباس اولى من رواية يزيد بن الاصم لانه  
اي يزيد لا يعدله اي ابن عباس في الضبط  
والاقتان فاخذ ائمتنا بالنافي وجوزوا نكاح له  
المحرم وطهارة الماء وحل الطعام من جنس ما  
يعرف بدليله كالنجاسة والحرمه فان المخبر بهما  
يعتمد الدليل فوق التعارض بين الخبرين



فيما اذا اخبر مخبر بنجاسة الماء او حرمة الطعام  
واخر بطهارته او حله فالخبر بالطهارة والحل  
ناف للمعارض والنفي هنا يحتمل ان يبني على  
دليل فان عرف انه اخبر على ظاهر الحال لم  
يعارض المثبت وان علم انه اخبر بدليل عارض  
المثبت فوجب العمل بالاصل وهو الطهارة والحل  
لان الاستصحاب وان لم يصلح حجة يصلح مرجحا  
فترجح النافي به **والترجيح عند ابى حنيفة وابى**  
**يوسف وحمهما الله لا يقع بفضل عدد الرواة اي**  
**بكثرتهم** ما لم يصل الى حد التواتر وبالذكورة والحريّة  
واذا كان في احد الخبرين زيادة على الآخر فان كان  
الراوي واحدا يؤخذ بالمثبت للزيادة ويحال حذفها  
الى غفلة الراوي كافي الخبر المروي في التحالف و  
هو ما روى ابن مسعود عنه عليه السلام اذا اختلفا  
المتبايعان والسلعة قائمة تخالفا وتراد او في رواية  
عنه لم يذكر والسلعة قائمة فاخذا بالمثبت و  
قلنا لا يتحالفان الا عند قيامها واما اذا اختلف

الراوي

الراوي فيجعل كالخبرين ويعمل بهما ما أمكن  
كما هو مذهبنا في ان المطلق لا يحمل على المقيد  
في حكمين كروايتي النهي عن بيع الطعام قبل  
القبض وعن بيع ما لم يقبض فعملنا بهما حتى لا  
يجوز بيع سائر العروض قبل القبض كالطعام  
**ه فصل ه وهذه الحجج التي مرت تحت**  
**البيان وهو على خمسة اوجه بالاستقراء** اما ان يكون  
بيان تقرير الاضافة فيه وامثاله من اضافة الجنس  
الى نوعه اي بيان ما هو تقرير الاني بيان الضرورة  
فانه من اضافة الشيء الى سببه اي بيان يحصل  
بالضرورة كذا في الكشف وهو تأكيد الكلام بما  
يقطع احتمال المجاز نحو ولا طائر يطير بجناحيه  
فان الطيران بالجناح حقيقة فانه يحتمل غيره  
يقال المرء يطير بهمته فقطعه بقوله يطير  
بجناحيه ولهذا قالوا في تحوانت طائر انه يحتمل  
غير قيد النكاح وهو القيد الحسي مجازا حتى لو  
نواه دين او خصوص نحو فسجد الملائكة احتمل



البعض فقطعه بقوله كلهم اجمعون وفي التقرير  
ان هذه الآية تصلح مثالا لهما لان كلهم قطع  
احتمال الخصوص واجمعون قطع احتمال المجاز  
بكونه متفرقا وقد مناه قبيل بحث الخفي او بيان  
تفسير يدفع الخفاء كبيان **المجمل** كقيموا الصلاة  
بينته السنة او **المشترك** كانت بائن البينونة مشتركة  
فاذا عني الطلاق صح تفسيرها وانما يصحان **موصولا**  
ومفصولا وعند بعض المتكلمين لا يصح بيانات  
**المجمل** و**المشترك** الا **موصولا** لان في تأخير البيان  
تكليف المجال قلنا اللازم قبله الاعتقاد دون  
العمل او بيان تغيير كالتعليق بالشرط والاستثناء  
فان كلاهما يغير الكلام الاول وانما يصح ذلك  
اي بيان التغيير **موصولا فقط** باجماع الفقهاء  
والمراد بالوصل ان لا يعد في العرف متفصلا وعن  
ابن عباس يصح مفصولا واختلف في خصوص  
**العموم** اي في تخصيص عام لم يخص هل يجوز  
بدليل متارخ فعندنا لا يقع المخصص متارخا

وعند

وعند الشافعي يجوز ذلك وهذا الاختلاف بناء  
على ما مر ان العموم مثل الخصوص عندنا في ايجاب  
الحكم **قطعا** وبعد الخصوص لا يبقى القطع فكان  
تخصيص العام تغييرا من القطع الى الاحتمال  
في قيد التغيير بشرط الوصل كالتعليق وعندنا  
ما لم يكن العام موجبا قطعا فال تخصيص ليس بتغيير  
بل هو تقرير فيصح **موصولا** ومفصولا ولا يرد  
علينا بيان بقرة بنى اسرائيل كانطق به التنزيل  
لانه من قبيل تقييد المطلق لا من تخصيص العام  
لان الفكرة في الاثبات تخص في كيف التخصيص  
فكان تقييد المطلق **نسخا** فصح متارخيا و**الاهل**  
في قوله تعالى واهلك لم يتناول الابن لان المراد به  
اهل دينه لانه فيكون اهل مشتركا فصح تأخير  
بيان لانه **خص** بقوله تعالى انه ليس من اهلك  
وقوله تعالى انكم وما تعبدون من دون الله لم  
يتناول عيسى عليه السلام لان ما مختص بما لا  
يهقل لانه **خص** بقوله ان الذين سبقتم من



الحسنى والاستثناء يمنع شيئين التكلم بحكمة اي  
مع حكمه بقدر المستثنى عن الدخول كان المتكلم  
لم يتكلم بقدر المستثنى في حق الحكم فيجعل **تكلما بالباقي**  
بعده فكانه لم يتكلم في حق الحكم بقدر المستثنى و  
عند الشافعي الاستثناء يمنع الحكم بطريق المعارضة  
فيمنع الموجب لا الموجب وعندنا يمنع طاعة جماع  
اهل اللغة على ان الاستثناء من النفي اثبات  
ومن الاثبات نفي وهذا صريح في ان حكمه يعارض  
حكم المستثنى منه ولان قوله لا اله الا الله باجماع  
المجتهدين للتوحيد ومعناه النفي والاثبات  
اي نفي الالهية عن غير الله واثباتها له تعالى  
فلو كان الاستثناء **تكلما بالباقي** بعد الثبوت لكان هذا  
نفيًا بغيره لا اثباتًا له تعالى ولنا قوله تعالى فليث  
فيهم الف سنة الا خمسين عاما وسقوط الحكم  
بطريق المعارضة في الايجاب يكون اي في الانشاء  
لا في الاخبار لانه لو ثبت حكم الف بجملة ثم  
عارضه الاستثناء في الخمسين لزم كونه نافيًا

لما اثبتته او لا فيلزم الكذب في احد الامرين تعالى  
الله عن ذلك ولان اهل اللغة قالوا الاستثناء  
**استخراج وتكلم بالباقي** بعد الثبوت اي المستثنى كما  
قالوا انه من النفي اثبات وعكسه فاذا ثبت الوجوب  
وجب الجمع فنقول انه **تكلم بالباقي بوضعه**  
اي بحقيقته في اصل الوضع واثبات للمستثنى  
او نفي له **بإشارته** فالاول نحو لا اله الا الله والثاني  
نحو الا خمسين عاما لانها لم يذكر اقصد ابل فمما  
من الصيغة **وهو اي الاستثناء نوعان متصل**  
وهو ما كان من جنس الاول وهو الاصل اي الحقيقة  
ومنفصل وهو ما لا يصح اخراجه من الصدر لانه لم  
يتناول له لعدم المجانسة فهو مجاز فجعل مبتدأ اي  
بمنزلة نصلي لا تعلق له باول الكلام قال تعالى  
حكاية عن الخليل **فالضم** عدوى الى العرب العالمين  
اي فاني اعبدته فهو منقطع كانه قال لكن رب العالمين  
فانه ليس منهم والاستثناء متى تعقب كلمات  
اي جملا **مطوفة بعضها على بعض** كقوله لزيد علي



الف درهم وليكر على الف درهم الا خمسمائة ينصرف  
الى الجميع عند الشافعي بناء على اصله انه معارض  
مانع للحكم كالشرط نحو عبده حروا امرأته طالق  
ان دخل هذه الدار عند الشافعي رحمه الله  
لان العطف يصير المتعدد كالمفرد ولانه لو قال  
والله لا اكلت ولا شربت ان شاء الله تعلق بهما  
وعندنا ينصرف الى ما يليه فقط لانه يخرج اصل  
الكلام عن العمل بخلاف الشرط لانه مبدل الحكم  
لا يخرج ومغيرا وبيان ضرورة وهو نوع بيان يقع  
بسبب الضرورة بما لم يوضع له اي للبيان وهو  
السكوت لان الموضوع للبيان هو النطق وهو  
على أربعة اما ان يكون في حكم المنطوق اي النطق  
يدل على حكم مسكوت فكان بمنزلة المنطوق كقوله  
تعالى وورثه ابواه فلا ممة الثلث صدر الكلام  
اوجب الشركة لاضافة الارث اليهما ثم خص الامر  
بالثلث فكان بيانا ان للاب الباقي ضرورة او  
يثبت بدلالة حال المتكلم اي الذي من شأنه

التكلم

٥٤  
التكلم في الحادثة كالشارع والمجتهد وصاحب الحادثة  
كذا في التلويح كسكوت صاحب الشرع عند أمر  
بعبائنه من قول افعل عن التغيير فانه يدل على حقيقة  
ذلك الأمر لحديث الساكت عن الحق شيطان اخرس  
وكذلك سكوت الصحابة عن تقويم منقعة البدن  
في ولد المفرو ورحتي حل محل الاجماع او يثبت ضرورة  
دفع الغرر عن الناس كسكوت المولى حين رأى  
عبده يبيع ويشترى فانه يجعل اذنا دفعا للغرر  
خلاف للشافعي وفي التلويح الاظهر ان دراج هذا  
القسم في القسم الثاني اعني ثبوت البيان بدلالة حال  
المتكلم او يثبت ضرورة طول الكلام كقوله له عافية  
ودرهم جعل العطف بيانا بان المائة من جنس المنطوق  
خلاف للشافعي بخلاف قوله له عافية وثوب فان  
الثوب لا يثبت في الذمة الاسلام فلا يكثر وجوبها  
فلا ضرورة او بيان تبديل وهو النسخ لغة وهو شرعا  
بيان لمدة الحكم المطلق الذي كان معلوما عند الله تعالى  
انه ينتهي في وقت كذا الا انه اطلقه اي لم يبين



تأقبت الحكم المنسوخ **فصار المنسوخ ظاهراً والبقاء**  
**في حق البشر** لان اطلاق الامر بشيئ يوهنا بقاءه  
على لتأبيد فكان النسخ تبديلاً في حقنا بياً فاما محضاً  
في حق صاحب الشرع وهو جائز عندنا بالنص  
وهو ما ننسخ من اية الاية خلافاً لليهود لعنهم الله  
لا حاجة الى ذكر خلاف الكفار في الكتب الاسلامية  
والرد عليهم لان جواز النسخ معلوم من الدين  
بالضرورة ولذا قال في التتقيج وقد انكره بعض  
المسلمين وهذا لا يتصور من مسلم وبعض الروافض  
**ومحله** اي النسخ حكم شرعي لم يلحقه تأبيد ولا  
توقيت كذا في التلويح **يحتمل الوجود والعدم**  
كالامر والنهي والخبر في احكام الشرع **في نفسه**  
خرج الاحكام العقلية والحسية والعقائد والاخبار  
عن الامور الماضية والحاضرة والمستقبلية مما  
يؤدي نسخها الى كذب او جهل لم يلحق به اي بالحكم  
ما ينال في النسخ من توقيت لان النسخ قبل تمام  
الوقت بداءاً **وتأبيد** ما دام دار التكليف **نصاً** كقوله

عليه

عليه السلام للجهد ما ضا الى يوم القيامة **او دلالة**  
كالشرائع التي قبض عليها الرسول فانها مؤبدة اذ  
لانبي بعده **وشرطه** اي شرط جواز النسخ **التمكن**  
**عند القلب** اي من اعتقاد دون زمان يسع **التمكن**  
من الفعل خلافاً للمعتزلة وبعض الخنابلة والكرخي  
والصيرفي واما الفعل فغير لازم اتفاقاً لما ات  
حكمه اي النسخ **بيان المدة لعمل القلب عندنا**  
**اصلاً ولعمل البدن تبعاً** فانه تعالى ابتلانا بما هو  
متشابه يلزمنا اعتقاد الحقيقة فيه **وعندهم هو**  
**بيان مدة العمل بالبدن** لانه المقصود فقبله يصير  
بمعنى البدا والغلط ولنا انه عليه السلام امر ليلة  
المعراج بخمسين صلاة ثم نسخ ما زاد على الخمس  
وكان ذلك بعد العقد لانه عليه السلام اصل هذه  
الامة فكان عقده كفقد الكل على انه لا يشترط  
على الكل ولم يكن ثمة التمكن من الفعل **والقياس**  
**لا يصلح ناسخاً ولا منسوخاً** وكذا الاجتماع **عند**  
**الجمهور** اذ لا اجتماع في حياة الرسول ولا نسخ بعده



لكن افاد ابن الكمال انه قد ثبت به النسخ كنسخ  
تلاح المتعة فانه ثبت باجماع الصحابة **وانما**  
**يجوز النسخ** للكتاب **بالكتاب** نحو فاصح الصفيح  
لجميل بعد فاقتلوا المشركين **والسنة** بالسنة نحو  
كنت نهيتكم عن زيارة القبور الا فزورها **متفقاً**  
نسخ الكتاب بالسنة وبالعكس والمراد نسخ الخبر  
المتواتر بمثله والاحاد بمثله ونسخ الاحاد بالمتواتر  
اولى بالجواز ابن نجيم **مختلفا خلافاً للشافعي في المختلف**  
لقوله عليه السلام تكثر عليكم الاحاديث من بعدك  
فاذا روى عنك حديث فاعرضوه على كتاب  
الله فان وافقه فاقبلوه وان خالفه فردوه ولنا  
انه عليه السلام كان يصلي الى الكعبة ثم صلى  
بالمدينة الى بيت المقدس بالسنة ثم نسخ بالكتاب  
وامر العرض فيما اذا اشكل تاريخه او شك في صحة  
اسناده بدليل تكثر الاحاديث من بعدك وفي  
ميزان الفقه اية الوصية للوالدين والاقربين  
نسخت بحديث لا وصية لوارث **والمنسوخ** من

من الكتاب **انواع التلاوة والحكم** وهو ما نسخ من القرآن  
في حياة الرسول بالانساء والحكم **دون التلاوة** نحو  
لكم دينكم ولي دين **والتلاوة** **دون الحكم** كقراءة  
فاقطعوا ايمانهم **ونسخ** وصف بيان للنوع الرابع  
فان الثلاثة نسخ الاصل وهذا النسخ الوصف  
**في الحكم** مع بقاء اصل الحكم وذلك مثل الزيادة على  
النص فانها نسخ معنى عندنا وعند الشافعي تخيير  
لانسخ حتى ابينا زيادة النفي حدا اما سياسة فيجوز  
على نص الجلد بخبر الواحد وهو حديث البكر قييد  
بالزيادة لان نقص جزء او شرط نسخ اتفاقا كما في التحرير  
وزيادة قييد الايمان في الكفارة اليمين **والظهار**  
**بالقياس** على كفارة القتل لان النص لانسخ بخبر  
الواحد والقياس **فصل** **افعال**  
**النبي صلى الله عليه وسلم** الصادرة عن قصد  
ولذا قال **سوى الذلة** لانها اسم لفعل غير مقصود  
في نفسه وليست بمعصية وتسميتها بها في وعصى  
ادم ربه مجاز لعصمة الانبياء عن الكبائر والصغائر



عن الزلات عندنا أربعة بالنسبة اليها مباح **مستحب**  
وواجب وفرض واختلف في افعاله مما ليس بسلمو  
ولا طبع ولا مختصا به على اقوال **والصحيح** عندنا  
ما قاله الجصاص ان ما علمنا من افعاله عليه السلام  
واقعا على جهة اي صفة من وجوب ونحوه يقتضى  
به في ايقاعه على تلك الجهة وما لم يعلم على أي  
جهة فعله عليه السلام قلنا فعله على ادنى منازل  
فعله وهو الاباحة لقوله تعالى لقد كان لكم في رسول  
الله اسوة حسنة فيه تنصيص على جواز التماسي  
به في افعاله حتى يقوم دليل **الخصوص** ونحوه ■  
• تنبيه • ما يكره في حقنا قد يستحب في حقه  
عليه السلام بل يجب عليه تعليل الجواز والوحي نوعا  
ظاهرا منه من الله تعالى وباطن بالاجتهاد فالظاهر  
ثلاثة ما ثبت بلسان الملك فوق في سمعه اي  
سمع النبي عليه السلام بعد علمه **بأمر** يا آية  
قاطعة بان خلق الله علما ضروريا بان المبلغ ملك  
نازل بالوحي من الله وهو اي ما ثبت القرآن الذي

أنزل

أنزل عليه بلسان الروح الأمين كما قال قل نزله روح  
القدس او ثبت عنده ووضح له **بإشارة الملك من**  
**غير بيان** بالكلام كما قال عليه السلام ان روح القدس  
نفت في روعي ان نفسا لن تموت حتى تستكمل رزقها  
او تبذى لقلبه اي ظهر بلا شبهة **بالهام** من الله تعالى  
بان اراه بنور من عنده كما قال لتحكم بين الناس  
بما أراكم الله والباطن من الوحي ما ينال باجتهاد الرائي  
بالتأمل في الأحكام المنصوصة واختلف في جواز  
في حقه عليه السلام فإلى بعضهم ان يكون هذا  
من حظه عليه السلام واجازه بعضهم مطلقا وعندنا  
هو ما مورى بانتظار الوحي فيما لم يوح اليه ثم العمل  
بالرأي بعد انقضاء مدة الانتظار بخوف فوق الحادثة  
لعموم امر الاعتبار الا انه عليه السلام مقصود عن  
القرار على الخطا فهو يحتمل الخطا ابتداء لابقاء لان قوله  
تعالى عفى الله عنك لم اذنت لهم يد على الخطا في الآذن  
والا لم يعاتب عليه وقوله تعالى وما ينطق عن  
الهوى نزل في شأن القرآن ولئن سلمنا التعميم



فاجتهاده وحي باطن باعتبار المال لانه لا يقرر على  
الخطا: **مخلاف ما يكون من غيره من البيان بالرأي**  
لانه غير معصوم عن ذلك وهذا اي اجتهاده عليه  
السلام كاللهام وهو ما وقع في القلب من غير نظر  
واستدلال فانه حجة قاطعة في حقه عليه السلام  
لا تسع مخالفته بوجه وان لم يكن في حق غيره بهذه  
الصفة اذ فيه أقوال ثالثها المختار انه ليس بحجة عليه  
ولا على غيره لعدم ما يوجب نسبته اليه تعالى كذا في  
التحرير وشرائع **من قبلنا قيل** تلزمنا وقيل لا والمذهب  
عندنا انها تلزمنا اذ **اقص الله امر سوله علينا**  
**من غير انكار** لقوله تعالى ثم اورثنا الكتاب الالية  
والارث يصير ملكا للوارث مخصوصا به فيعمل به  
**على انه شريعة** لرسولنا ما لم ينسخ اتماما علم ينقلهم  
او يفهمنا من كتبهم فلا تحرفهم الكتب **وتقليد الصحابي**  
وهو اتباعه في قول او فعل معتقدا للحقية من  
تأمل في الدليل **واجب يترك به القياس** اي قياس  
التابعين ومن بعدهم لاحتمال السماع من النبي صلى الله  
عليه

عليه وسلم ولو سلمنا فتواه بالرأي فرأيه اقوى  
لمشاهدته موارد النصوص وهذا قول ابى سعيد  
البرزدي وهو الاصح قاله المصنف **وقال الكرخي لا يجب**  
**لتقليده الا فيما لا يدرك بالقياس** لتعين جهة السماع  
**وقال الشافعي لا يقدح احد منهم** سواء كان يدرك بالقياس  
اولا وقد اتفق عمل اصحابنا بالتقليد فيما لا يقبل بالقياس  
**كما في اقل الخيض** قالوا انه ثلاثة ايام اخذ يقول عمر  
رضي الله عنه **وشر ما باع باقل مما باع قبل نقد الثمن**  
افسدوه عملا بقول عائشة في قصة زيد بن ارقم لانه  
لما لم يدرك بالرأي حمل على السماع من رسول الله صلى  
الله عليه وسلم لا وجه له الا هذا الا التكذيب وذلك  
باطل فوجب العمل به لا محالة **واختلف علمه أي**  
**اصحابنا في غيره** وهو ما يدرك بالقياس كما في اعلام  
**قدر رأس المال في السلم** اشترطه ابو حنيفة رحمه الله  
في المشار اليه وقال بلغنا ذلك عن ابن عمر وخالفنا  
بالرأي **والاجير مشترك** ضمناه ماضع في يده ورؤيا  
عن علي وخالف ابو حنيفة بالرأي وهو ان الضمان



على نوعين ضمان جبر والتعدي وضمان شرط  
بالعقد ولم يوجد افكان امانة واختلف في الافتاء  
ففي الخانية يفتي بقوله وذكر الزيلعي الفتوى على  
قولهما وفي الظاهرية اختاروا الصالح على نصف  
القيمة وبه يفتي وهذا الاختلاف المذكور في تقليد  
الصحابي في كل ما ثبت عنهم من غير خلاف بينهم  
اذ لو اختلفوا لم يجز تقليد الصحابي ومن غيرات  
يثبت ان ذلك القول ببلغ غير قائله فسكت مسلماته  
اذ لو ثبت لكان اجماعا لم يجز خلافه والحاصل ان تقليد  
الصحابي يجب اجماعا فيما شاع فسكتوا مسلمين  
ولا يجب اجماعا فيما ثبت الاختلاف بينهم واختلف  
في غيرهما كما مر ولو قال المؤلف ومحل الاختلاف  
هو ما لم يعلم اتفاقهم ولا اختلافهم لكان اخصر  
وأما التابعي فان ظهرت فتواه في زمان الصحابة  
كشرح خالف عليا ورد شهادة الحسن وكان علي  
يري شهادة الابن لأبيه وابن عباس رجع الى فتوى  
مسروق في النذر يذبح الولد فاوجب عليه شاة

بعد ما كان يوجب عليه مائة من الابل كالدية  
كان مثلهم في وجوب التقليد عند البعض وهو  
رواية النوادر عند ابى حنيفة وهو الصحيح وظاهر  
الرواية لا وان لم تظهر فتواه كان كسائر ائمة الفتوى  
• باب الاجماع • هو لغة الاتفاق  
وشرعا اتفاق مجتهدى هذه الأمة في عصر على  
امر ديني اجتهداى بحيث يحصل به ما لم يكن قبل  
ركن الاجماع نوعان عزيمة وهو ما كان اصلا في  
الباب لان العزيمة هي الامر الاصيل وهو التكليف  
اي من اهل الاجماع بما يوجب الاتفاق من الكل  
على الحكم او شرع عليهم في الفعل ان كان من باب  
اي باب الفعل كما اذا شرعوا جميعا في المزارعة  
والمضاربة وفي التقرير عن الميزان الاجماع الفعلي  
يدل على حسن ما فعلوا وكونه مستحبا ولا يدل على  
الوجوب ما لم توجد قرينة كاجماع الصحابة على  
الاربع قبل الظهور وانه سنة لا واجب انتهى ورخصة  
وهو ان يتكلم البعض او يفصل به البعض دون البعض



بأن يسكت الباقي بعد بلوغ ذلك إليهم ومضي  
مدة التأمل وليس ثمة خوف فتنة ويسمى الاجماع  
السكوتي وفيه **خلاف الشافعي** فإنه ليس باجماع  
عنده وصح عنه ان العبرة للاكثر **واهل الاجماع**  
**من كان مجتهدا** فلا عبرة باتفاق العوام وفقهيه  
ليس بأصولي وأصولي ليس بفقيه كما في التقرير **لا**  
**فيما يستغنى فيه عن الاجتهاد** كأصول الدين وأعدا  
الركعات والاستحباب قاجماع العوام فيه كاجماع  
المجتهدين **وليس فيه** أي المجتهد **هوى** أي بدعة  
**ولا فسق** لسقوط العدالة وصرح في التلويح بأن  
المبتدع من أمة الدعوة دون المتابعة كالكفار  
ومطلق الاسم لأمة المتابعة المشهود لها بالعصمة  
انتهى **وكونه الاجماع من الصحابة** أو العترة بكسر  
المهملة وسكون المثناة وهم نسله عليه السلام  
وربطه الأدن **لا يشترط** لإطلاق الأدلة **وكذا**  
**اهل المدينة** ليس بشرط خلافا لما لك ولنا إطلاق  
الأدلة كقوله تعالى كنتم خير أمة و- لك جعلناكم

أمة وسطا وقوله عليه السلام لا تجتمع امتي على  
الضلالة وما راها المسلمون حسنا فهو عند الله  
حسن **وانقراض العصر** دعوت مجتهديه بعد اتفاقهم  
ليس بشرط خلافا للشافعي وثمرته فيما اذا رجع بعضهم  
بعد الانقضاء يصح عنده لا عندنا لما قد منا وقيل  
**بشروط للاجماع اللاحق** عدم الاختلاف السابق  
أي الخلاف المتقدم يمنع من اجماع المتأخر عندنا  
حنيفة رحمه الله كما هو مذهب الشافعي **وليس كذلك**  
أي لا يمنع **في الصحيح** بل هذا اجماع عند اصحابنا  
جميعا لأن دليل حجية الاجماع لم يفصل وانما نفذ  
قضاء القاضي بجواز بيع أم الولد لشبهة الاختلاف  
**والشرط في انقضاء الاجماع اجماع الكل** وخلاف الواحد  
الصالح للاجتهاد **مانع** من الاجماع عندنا **اختلاف**  
**الاكثر** لاحتمال ان يكون الحق مع ذلك الواحد المخالف  
وصح الرضي في اصوله ان ذلك المخالف ان سوغوا  
له ذلك الاجتهاد لم يثبت حكم الاجماع والاثبت  
**وحكمه في الاصل ان يثبت المراد به** أي بالاجماع



شرعا على سبيل اليقين والقطع حتى يكفر جاحده  
لقوله تعالى ويتبع غير سبيل المؤمنين والمداعى  
اي مستند الاجماع قد يكون من اخبار الاحاد والقياس  
وقد يكون من الكتاب قيل وقد يتعقد لا عن دليل  
بل بالهام وتوفيق ورده في الاسرار وأفاد ان دليله  
لم ينقل اليه استغناء عنه بالاجماع واذا انتقل اليه  
اجماع السلف اي الصحابة بالاجماع كل عصر على نقله  
كان كنقل الحديث المتواتر فيوجب العلم والعمل قطعاً  
كاجماعهم على فرضية الصلاة واذا انتقل اليه بالافراد  
كقول عبيدة ما اجتمع الصحابة على شيء كاجتماعهم  
على محافظة اربع قبل الظهر كان كنقل السنة  
بالافراد فيوجب العمل فقط ثم هو اي الاجماع  
على مراتب فالاقوى اجماع الصحابة نصاً كاجماعهم  
على خلافة الصديق فانه مثل الآية والخبر المتواتر  
حتى يكفر جاحده ثم بعده الذي نص عليه البعض  
من الصحابة وسكت الباقيون ولا يكفر جاحده بل  
يضلل ثم اجماع من بعدهم من كل عصر على حكمه

لم يظهر فيه خلاف من سبقه فهو بمنزلة المشهور  
يضلل جاحده ثم اجماعهم على قول سبقه فيه  
مخالف فهو بمنزلة الاحاد لا يضل جاحده والامة  
في عصر ما اذا اختلفوا في مسألة على اقوال كانت  
اجماعاً منهم على ان ما عداها اي ما عدا تلك الاقوال  
باطل لان الحق لا يعذر واقتوالهم وقيل هذا في الصحابة  
خاصة والحق الاصلح . باب القياس .  
القياس في اللغة هو التقدير في الشرع تقدير الفرع  
بالاصل اي مساواته اي تسوية المقيس بالمقيس عليه  
في الحكم والعلة كربوية الذرة قياساً على ربوية البر  
بعلية الكيل كما سيصح وانه حجة نقل وعقل اما  
النقل فقوله تعالى فاعتبروا اي قيسوا يا اولي الابصار  
والعبرة لعموم اللفظ وحديث معاذ معروف وهو  
انه عليه السلام حين عزم ان يبعثه الى اليمن قال  
بهم تقضى قال بكتاب الله قال فان لم تجد قال بسنة  
رسول الله قال فان لم تجد قال اجتهد برأيي فقال عليه  
السلام الحمد لله الذي وفق رسول رسوله لما يرضى به



رسوله وهو من المشاهير التي تثبت بها الاصول كيف  
وأقيسة الرسول والصحابة أشهر من ان تخفى كقوله  
عليه السلام للخشعية ارايت لو كان على ابيك دين  
فهذا بيان بطريق الرأي وتعليم للمقايسة وقد دل  
الكتاب على وجوب قبول قول الرسول وقول الرسول  
دل على حجية القياس فكان كتاب الله والاعلى الاحكام  
الثابتة بالقياس فلا يكون في الكتاب تفريط ولذا  
قالوا ان القياس مظهر للحكم لا مثبت **وأما المقول**  
**فهو ان الاعتبار واجب لقوله تعالى فاعتبروا وهو**  
**التأمل فيما اصاب من قبلنا من امثالات اي المقوبات**  
**باسباب نقلت عنهم لتكف عنها احترازا عن مثله من**  
**الجزاء اذا الاشتراك في العلة يوجب الاشتراك في العلل**  
**وكذلك التأمل استدلال ثاب بالمقول في حقائق**  
**اللغة لاستعارة غيرها أي غير الالفاظ الحقائق لها**  
**سائغ اي جائز كالتأمل في الانسان الشجاع لاستعارة**  
**اسم الأسد له والقياس نظيره اي نظير كل واحد**  
**من التأملين وبيانه اي التأمل بالوجهين يتحقق**

في قوله

71  
في قوله عليه السلام **الخنطة بالخنطة بالنصب أي**  
**بيعوا الخنطة بالخنطة** اذا الباء تقتضي فعلا وروى  
بالرفع بتقدير مضاف اي بيع الخنطة والاخبار من  
الشارع جار مجرى الأمر وحديث كانت **الخنطة مكيل**  
**أي له صلاحية الكيل قبل بجنسه وقوله مثلا بمثل**  
**حال لما سبق من تقدير بيعوا أي حال كونها متماثلين**  
**والاحوال شروط لانها صفات والصفات مقيدة**  
**كالشروط فان قوله انت طالق ركية بمنزلة قوله**  
**ان ركبت فانت طالق أي بيعوا بهذا الوصف و**  
**هو التماثل وكان الامر وهو بيعوا للايجاب باعتبار**  
**الوصف وذلك لان البيع مباح باجماع فلم يكن**  
**تسليط الامر عليه فيصرف الامر الى الحال وهي مثلا**  
**بمثل التي هي شرط للجواز فانه قال اذا بقت الخنطة**  
**فراعوا المماثلة واراد بالمثل القدر وهو الكيل في**  
**المكيل والوزن في الموزون دون غيره بدليل ما ذكر**  
**في حديث آخر كيل بكيل وونا بوزن مكان مثلا بمثل**  
**واراد بالفضل في قوله والفضل ربا الفضل على القدر**



اذلاربا في حفنة بحفتين ما لم يبلغ نصف صاع  
فصار بما ذكرنا حكم النص وجوب التسوية بينهما  
اي بين الخنطة والخنطة في القدر ثم الحرمة للفضل  
ثبت بناء على قوت حكم الامر وهو التسوية هذا  
المذكور من وجوب التسوية وحرمة الفضل حكم النص  
والسبب الداعي اليه اي الى وجوب التسوية القدر  
والجنس لان ايجاب التسوية في القدر بين هذه الاموال  
المبيعة بجنسها يقتضي ان تكون هذه الاموال امثالا  
متساوية ولن تكون كذلك الا بالقدر والجنس لان  
المماثلة بين الشيئين تقوم بالصورة اي الذات  
والمعنى لكل محدث وذلك بالقدر لانه يسوي الصورة  
واليه اشار بقوله مثلا بمثل والجنس لانه يسوي المعنى  
واليه اشار بقوله الخنطة بالخنطة وقد يضاف الحكم  
الى علة العلة ولم يعتبروا العدة هنا لانه لا ينفي  
التفاوت واعتبروه في ضمان العدو ان للضرورة  
وفي السلم لانه شرع للرخصة فتسوهل فيه حتي  
جوزوا في غير المثلي كالثياب وسائر المكيالات واللوزونات

وسقطت

وسقطت قيمة الجودة في الربويات بالنص وهو قوله  
عليه السلام جيدها وورد بها سواء هذا اي كون  
الداعي الى وجوب التسوية القدر والجنس حكم ثابت  
باشارة النص لا بالرأي وقد وجدنا الارز وغيره  
مما لم يوجد فيه نص كالدخن والجص امثالا  
متساوية اي قابلة للتساوي بالمستوى المذكور فكان  
الفضل على المماثلة فيما فضلا خاليا عن العوض  
في عقد البيع مثل حكم النص في الاشياء الستة  
المنصوصة بلاف تفاوت فلزمنا اثباته اي اثبات  
حكم النص كما مر على طريق الاعتبار لما موربه  
والحاصل ان الداعي الى هذا الحكم القدر والجنس  
لان مما ثبت المساواة صورة ومعنى فاذا وجدنا  
هذه العلة في سائر المكيالات والموزونات اعتبرنا  
بالخنطة والذهب وهو اي القياس لمذكور نظير  
المثالات ليس بيتهما فرق باعتبار النظر في السبب  
والحكم فان الله تعالى قال هو الذي اخرج الذين  
كفروا من اهل الكتاب من ديارهم الاول الحشر



الي قوله فاعتبروا يا اولى الابصار والخراج من  
الديار **عقوبة كالقتل** قال تعالى ولو اننا كتبنا  
عليهم ان يقتلوا انفسكم واخرجوا من دياركم  
فالتخير دليل على انه بمنزلة **والكفر يصح داعيا**  
اليه اي الى الخراج كما يصلح سببا للقتل **و اول**  
**الحشر يدل على تكرار هذه العقوبة** لان الاول  
يدل على ثانيا بعده والحشر اخراج قوم من مكان  
الى آخر واللام بمعنى في واخره او ان جلاهم عمر  
رضي الله عنه في خلافته من خيبر ثم دعانا سبحانه  
وتعالى الى الاعتبار **بالتأمل في معاني النص** بقوله  
فاعتبروا **واللعمل به** اي بما وضع لنا من المعنى فيما  
لأن نص فيه فنعتبر احوالنا باحوالهم توقيا عما نزل  
بهم فكذلك **ها هنا اي في الشرعيات والاصول**  
اي الكتاب والسنة والاجماع في **الاصل معلولة اي**  
ذات علة مثل النصوص في المقدرات من العبادات  
الا انه لا بد في ذلك **التعليل من دلالة التمييز** اي دليل  
يميز ما هو العلة عن غيرها اذ لا يجوز التعليل بكل

وصف ولا بد قبل ذلك **التعليل والتمييز من قيام الدليل**  
**على انه للحال اي النص في حال القياس شاهد اي**  
معلول ولا يكفي كون الاصل في النصوص **التعليل**  
■ **شرط القياس** ■ **ثم للقياس تفسير لغة وشرعية**  
كما ذكرناه و**شرط** وركن وحكم ودفع فشرطه أربعة  
ان لا يكون الاصل اي المقيس عليه مخصوصا بجمعه  
اي حكم الاصل بسبب نص آخر **ال** على الاختصاص  
ث قبول **شهادة خزيمة** وحده خص بقوله عليه السلام  
من شهد له خزيمة فهو حسبه وسماه ذا الشهادةتين  
كرامة له فلا يقاس عليه غيره وان كان افضل كابي بكر  
رضي الله عنه لئلا تبطل الخصوصية وان لا يكون  
الاصل معدولا به اي ما يلاعن سنن القياس كبقاء  
**الصوم مع الاكل والشرب** ناسيا بحديث ثم على صومك  
انما اطعمك ركب فلا يقاس عليه المخطى وان يتعدى  
وهذا الشرط الثالث مقيد بقبول خمسة ذكرها  
بقوله **الحكم الشرعي** اذ القياس لا يجري في اللغة الثابت  
بالنص اي الكتاب والسنة والاجماع لا بالقياس



وكون المتعدى **بمعينه** بلا تغيير في الفرع لحكم الاصل  
من الاطلاق والتقييد وكون المتعدى الى فرع هو  
**نظيره** اي نظير الاصل في العلة والحكم وكون الفرع  
لأنه فيه قطعي الدلالة لأنه حيث لا مساع للاجتهاد  
فلا يستقيم التعليل لانبات اسم الزنا للواطئة تفريع  
على القيد الاول لأنه ليس بحكم شرعي وانما هو  
من الاسماء وانما يجد عندهما بدلالة النص بالقياس  
اذ لا قياس مع اللغة ولا صحة ظاهر الذي قياسا  
على صحة طلاقه كالمسلم وأنه تفريع على الثالث  
لأنه اي التعليل تغيير محرمة **امتنائية** بالكفارة  
في الاصل وهو ظاهر المسلم الى اطلاقها اي المحرمة  
في الفرع وهو ظاهر الذي عن الغاية وهو التكفير  
حاصله ان المحرمة في المسلم مغييات بالكفارة وفي  
الذي مؤبد لا تنتهي بها لعدم اهليته فلا يقاس على  
المسلم خلافا للشافعي ولا يستقيم التعليل **لتعديده**  
**الحكم** من الناس في الفطر الى المكره والخاطي تفريع  
على الرابع لان عذرهما دون عذر **اذا النسيان**

مضاف

مضاف الى صاحب الحق بدليل انما اطعمك الله بخلا  
فهما ولا يستقيم التعليل **لشروط الايمان في رقبة**  
**كفارة اليمين والظن** تفريع على الخامس لأنه  
تعديده الى شيء فيه نص بتغييره بالتقييد كما مر  
والتحقيق ان جميع الشروط المذكورة للقياس من  
الى شرط مركب من امرين وهو التعديده من  
غير تغيير كما بسطه ابن نجيم والشرط الرابع أن  
يبقى حكم النص بعد التعليل على ما كان قبله  
لان تغييره بالرأي باطل وانما خصصنا القليل الذي  
لم يدخل تحت الكيل من قوله عليه السلام لا تتبعوا  
الطعام بالطعام الاسواء بسواء مع انه يعلل القليل  
والكثير لا بالتعليل بل بدلالة النص لان استثناء  
حال **التساوي** بقوله الاسواء بسواء دال على عموم  
صدره اي صدر الكلام وهو الطعام في الاحوال  
اي احوال بيع الطعام وهي ثلاثة تساوت فاضل  
مجازفة ولن يثبت ذلك اي هذه الاحوال الا في الكثير  
المعلوم بالكيل فكان اخر الكلام دليلا على أن أوله



لم يتناول القليل **فصار المتغير بالنص** اي بدله  
حال كونه حال **مصاحب للتعليل** لانه حصل  
به اي بالتعليل فان الاستثناء يدل على ان القليل  
ليس بمراد وتعليلنا بالكيل يدل ايضا انه ليس بمحل  
فتوافقا وانما سقط حق الفقير في الصورة اي  
ذات شاة الزكاة وجازت القيمة باذنه تعالى الثابت  
**بالنص** لا بالتعليل بدفع الحاجة لانه تعالى وعد  
**ارزاق الفقراء** بقوله وما من دابة في الارض الا  
على الله رزقها ثم اوجب ما لا يسمى كالشاة و  
البقرة على الاغنياء لنفسه تعالى بخصوص الزكاة  
ثم امر الاغنياء بانجاز المواعيد للفقراء من ذلك المسمى  
وذلك المسمى لا يحتمله اي الانجاز للفقراء من عينه  
مع اختلاف المواعيد لاختلاف حاجاتهم فكان  
الامر بانجازها اذنا بالاستبعاد بدلالة النص المضاف  
للتعليل لا بالتعليل • **ركن القياس** • وركنه  
اي القياس اربعة اشار اليها بقوله **ما جعل علما** اي  
وصف جعل علامة على **حكم النص** مما اي من الاوصاف

التي

التي اشتمل عليه **النص** اي ثبت حكمه له كاشتمال  
نص الربا على الكيل والجنس وجعل **الفرع نظير الله في**  
**حكمه** اي للنص في حكم النص كجواز وفساد وحل  
وحرمة وهو احتراز عن العلة القاصرة بوجودة  
**فيه** اي بسبب وجود ذلك الوصف في الفرع وهو اي  
ما جعل علما **جائزا ان يكون وصفا لازما** للمنهصوص  
كالثمنية فانها لازمة للمضروب عللنا بها زكاة الحلي  
**واسما** كالدور في حديث المستحاضة فانه دمر عرقا **نفجر**  
فالدور اسم جنس والتعليل به يدل على اعتبار  
صفة النجاسة ووصف **عارض** كالتفجار المذكور  
فانه وصف عارض والتعليل به يدل على اعتبار  
صفة الخروج ووصف **اجليا** لا يحتاج الى التامل كالطواف  
في حديث الهرة ليست بنجسة فانها من الطوافين **و**  
كالقدر والجنس في الربا **وحكما** اي يجوز ان يكون ذلك  
الوصف حكما شرعيا كتعليله عليه السلام قضاء  
دين الله بدين العباد في حديث الخشعية **وفردا**  
كتعليل ربا النسبنة بالجنس والكيل **وعدد** كتعليل



يحريم التفاضل بالقدوم مع الجنس وكتفيله عليه  
السلام في المستحاضة بالدم والانفجار ويجوز ان  
يكون الوصف الذي جعل علة في النص اي المنصوص  
كالطواف في حديث الهرة وفي غيره اذا كان الغير  
ثابتا به اي بالنص كتفيل جواز السلم بفقر العاقد  
ودلالة اي دليل كون الوصف علة صلاحه و  
عدائته بظهور اثره اي اثره في ذلك الوصف في  
جنس ذلك الحكم المعلل به كتأثير الاخوة لاب وام في  
التقديم في الميراث على الاخوة لاب فيقاس عليه  
ولاية الانكاح ونعني بصالح الوصف ملايمته و  
هوان يكون على وفق العلل المنقولة عن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وعن السلف الصالح اي الضحا  
والتابعين اذا الكلام في العلة الشرعية المثبتة للحكم  
كتفيلنا بالصغر في ولاية النكاح بالفتح جمع منكح  
بمعنى الانكاح فلولي اجبارا لثيب الصغيرة خ لا ف  
لشافعي لما يتصل به اي بالصغر من العجز فانه اي  
العجز يؤثر في اثبات الولاية تأثير الطواف الذي عل

به الرسول الطهارة لسورة الهرة لما يتصل به اي بالطهارة  
من الضرورة والضرورة مؤثرة في اسقاط النجاسة  
فكذا الصغر مؤثر في اثبات الولاية فكان التعليل به موافقا  
لتفيل الرسول صلى الله عليه وسلم دون الاطراد اي  
دلالة كون الوصف علة ما ذكرنا لا الاطراد اي الدور  
كازعم بعضهم ان الشرط اطراد الحكم مع الوصف اي  
ترتبه عليه وجودا ويسمى الطرد او وجودا وعدمه  
يعني زاد بمض اخر العدم ويسمى الطرد والعكس اي كلما  
وجد الوصف وجد الحكم وكلما عدم عدم كالتحريم  
مع السكر فان الخمر يحرم اذا كان مسكرا وتزول حرمة  
اذا زال اسكاره بصيرورته خلا لان الوجود قد يكون  
اتفاقا كما في جميع العلل فانها لا تخلو عن اوصاف  
اتفاقية وكذا الدوران لا يدل على كون المدار علة  
للدائر لان الحكم كما يدور مع العلة وجودا وعدمه يدور  
مع الشرط ولا قائل بان الشرط علة ومن جنسه اي  
من جنس الاطراد في كونه لا يصلح دليلا للتعليل بالنفي  
وبالعدم لان استقصاء العدم اي عدم العلة لا عين الوجود



لعلة اخرى من وجه آخر لان الحكم قد ثبت بعلة شتى  
فشرط العلة عندنا ان لا تكون عدما وعند الشافعية  
يجوز تعليل العدمي بالعدم اتفاقا وكذا الوجودي عند  
اكثرهم كقول الشافعي في عدم ثبوت النكاح بشهادة  
النساء مع الرجال انه ليس بمال فأشبهه الحدود فلا  
ينعقد بشهادتهن الا ان يكون السبب معين ليس له  
سبب آخر فيصح التعليل بالنفي عندنا كقول محمد في  
ولد الغصب اي مولود الدابة المفصوبة انه لم يضمن  
لانه لم يغصب اي الولد لان سبب الضمان هنا  
هو الغصب لا غير ومن جنس الاطراد ايضا الاحتجاج  
باصحاب الحال وهو الحكم ببقاء امركان في الزمان  
الاول ولم يظن عدمه وليس بحجة عندنا لان  
الدليل المثبت للحكم ليس بمحقق اي لا يدل على البقاء  
لان البقاء غير الوجود وفيه نظر بسطه ابن كمال باشا  
وذلك الاحتجاج انما يتحقق في كل حكم عرف وجوبه  
اي ثبوته بدليله اما قبل الاجتهاد في طلب الدليل  
المنزىل فلا يعمل به اجماعا ثم وقع الشك في زواله

اي الحكم كان استصحابا يجوز ان يكون جزاء شرط  
مقدر اي فاذا كان كذلك كان استصحابا ويجوز ان  
يكون خارجا يخرج التعليل بخلاف ما يدل عليه وتقدير  
وذلك في كل حكم كذا وكذا فانه كان استصحابا حال  
البقاء على ذلك موجبا اي دليلا ملزما عند الشافعي  
وكثير من الحنفية ذكره ابن نجيم وعندنا لا يكون حجة  
موجبة اي ملزمة لامر لم يكن ولكنها حجة دافعة  
اي مبقية ما كان على ما كان كاليد تصالح حجة للدفع  
للالزام وفي التحرير والوجه انه ليس بحجة أصلا  
والدفع استمرار عدمه الاصل حتى قلنا في الشقص  
اذا بيع من الدار وطلب الشريك الشفعة فانكر المشتري  
ملك الطالب فيما في يده ان القول قوله اي المشتري  
ولا تجب الشفعة الا بينة يقيمها الطالب على ملك  
ما في يده لان اليد دليل الملك ظاهر او الظاهر للدفع  
لاللزام وقال الشافعي تجب بينة لا بد منه يصالح  
للدفع والالزام عنده ومثله الاحتجاج بتعارض  
الاشباه كقول زفر في المرافق ان من الغايات ما يدخل



في المغيبا نحو الى المسجد الاقصى ومنها ما لا يدخل نحو  
قنطرة الى ميسرة والميسرة لا تدخل في امهال الغريم و  
نحو ثم اتموا الصيام الى الليل **فلا تدخل المرافق بالشك**  
**وهذا فاسد** لانه **عمل بغير دليل** لان الشك حادث  
فلا يثبت الا بدليل ومثله الاحتجاج بما لا يستقل بنفسه  
في اثبات الحكم **الابوصف** يقع به الفرق بين الفرع و  
الاصل **كقولهم** اي بعض الشافعية في مس الذكر انه  
مس الفرج فكان حدثا كما اذا مسه وهو يبول وهذا  
فاسد لانه قياس بلا مقيس عليه ومثله الاحتجاج  
بالوصف **المختلف فيه** اي في كونه علة للحكم **كقولهم**  
في بطلان الكتابة الحالة انه عقد لا يمنع من جواز  
التكفير بالاعتناق فكان العقد فاسدا كما لكتابة بالخمر  
وهذا فاسد اذ الكتابة المؤجلة كذلك عندنا لا تمنع  
من التكفير فلم يكن عدم المنع عن التكفير دليلا على  
فساد الكتابة ومثله **الاحتجاج بما لا يتك في فساد**  
**كقولهم** الثلاث ايات ناقص العدد عن سبعة يعني  
الفاحة فلا تتأدى به الصلاة كما لا تتأدى بمادون الآية

وفساده ظاهرا ذلامناسبة بين المقيس والمقيس عليه  
ومثله **الاحتجاج بدليل** وهو حجة للنافي عند  
اصحاب الظواهر وعند الجمهور ليس بحجة أصلا  
لا في اثبات ولا في نفي فيطلب الدليل من النافي و  
المثبت جميعا **وجملة ما يعلل له اربعة اقسام** هذا  
بيان حكمه اثبات السبب **الموجب بكسر الجيم او وصفه**  
**واثبات الشرط او وصفه** **واثبات الحكم او وصفه**  
**فالموجب كالجنسية لحرمة النساء** بفتح النون اي  
الجنس بانفراده علة محرمة للبيع نسيئة عندنا باثبات  
النص لما في النسيئة من شبهة الفضل وشبهة الربا  
كحقيقته ووصف **الموجب كصفة السوم في زكاة**  
**الانعام والشرط كالشهود في النكاح** فانها شرطان  
في النص وفيها خلاف مالك ووصف **الشرط كشرط**  
**العدالة والذكورة** فيها اي في الشهود فانها ليسا  
بشرط لاطلاق لانكاح الابشهود رواية وشاهدي  
عدل لم تصح والحكم **كالبتير** اي الركعة الواحدة  
غير مشروعة عندنا للنهي عنها **وصفة الحكم**



كصفة التور وهي واجبة عند الامام **والرابع** مما  
يعلل له تعدية حكم النص الى ما لا نص فيه ليثبت  
فيه بغالب الراي فالتعدية حكم لازم للتعليل  
عندنا حتى يبطل التعليل بدون التعدية جائز  
عند الشافعي فيوجد التعليل بدون القياس لانه  
يجوز التعليل بالعلة القاصرة على محل النص كالتعليل  
للربا بالتمنية وهي مقتصرة على الذهب والفضة  
اذ غير المحجرين لم يخلق ثمننا قلنا الحكم في الاصل ثابت  
بالنص عدل امر لا وانما يجوز التعليل للاعتبار وتعليلنا  
للزكاة بالتمنية لتعديده الى المحلي والتعليل **للاقسام**  
**الثلاثة** لاثبات الاول ونفيها بالرأي باطل لأن  
نفيها ليس بحكم شرعي وفي التلويح الحاصل ان التعليل  
لاثبات العلة او الشرط او الحكم ابتداء باطل بالاتفاق  
والاثبات حكم شرعي مثل الوجوب والحرمه بطريق  
التعدية من اصل موجود في الشرع ثابت بالنص  
او الاجماع جائز اتفاقا اذ ليس للعبد ذلك فلم يبق  
لاستعمال القياس **الا الرابع** وهو تعدية حكم

النص

النص وهو على وجهين لان التعدية ان كانت بناء  
على العلة الظاهرة فالقياس او الباطنة فالاستحسان  
• **مبحث الاستحسان** • والاستحسان اسم  
لدليل يقابل القياس الجلي يكون بالاثار والضرورة  
**والاجماع والقياس الخفي** امثلة ذلك كالسلم فانه  
جائز بالاثار وهو من اسلم منكم فليسلم في كيل معلوم  
**والاستحسان** جائز بالاجماع لتعامل الناس **وتطهير**  
**الارواني** والابار والحياض للضرورة المحوجة الى  
التطهير **وطهارة سورساع الطير** بالقياس الخفي  
لانها تشرب بمنقارها وهو عظم وهو ليس بنجس  
من الميت فالحي اولى فصار لهذا باطنا لعدم ذلك  
الظاهر في مقابلته فسقط حكم الظاهر لعدم كونه  
مكروه لانها لا تحتز عن الميتة فكانت كالدجاجة  
المخلاة ولما صارت العلة عندنا علة باثرها خلافا  
لاهل الطرد كما مر قد منا على القياس **الاستحسان**  
الذي هو القياس الخفي اذ اقوى اثره اي تأثيره كما  
مر وقد منا القياس لصحة اثره الباطن على الاستحسان



الذي ظهر اثره وخفي فساد له لان العبرة لقوة اثر العلة  
دون ظهورها اذا تلى آية السجدة في صلاته فانه  
يكفيه ان يركع بها ناولا بالسجدة ثم يعود الى القيام  
قياسا لان الركوع والسجود ركنان متشابهان في  
الخصوع ولذا اطلق الركوع على السجود في قوله تعالى  
وخرركعا اي ساجدا مجازا في الاستحسان لا يجزئه  
الا السجود لانه المأمور به وبالقياس يعمل لقوة  
اثره ونقل ابن نجيم عن التقرير ان مسائل تقدم  
القياس اثنتان وعشرون ثم المستحسن بالقياس الخفي  
تصح تعديته لانه قياس وقد مر حكمه التعدي  
بخلاف الاقسام الاخرى وهي المستحسن بالاجماع والاثر  
والضرورة لانها معدول بها عن سنن القياس فلا  
تقبل التعدي الا يرى ان الاختلاف بين البايع والمشتري  
في مقدار الثمن قبل قبض المبيع لا يوجب عيب البايع  
قياسا جليا لانه ليس بمنكر ظاهر او يوجب استحسانا  
لان البايع ينكر وجوب تسليم المبيع باقل الثمن والمشتري  
يدعيه وينكر الزيادة فيتحالفان وهذا اي وجوب

التحالف

التحالف قبل القبض حكم تعدي الى الوارثين حتى  
لومات واختلفا وارثاهما فيه تحالفا والى الاجارة  
اذا اختلفا في البذل قبل استيفاء المفقود عليه  
فتحالفوا وتراد العقد لان كلامهما يصلح مدعيما  
ومنكرا والاجارة تحتل الفسخ وفي التحالف ثم الفسخ  
دفع الضرر عن كل منهما وأما الاختلاف بعد القبض  
للمبيع فلم يجب عيب البايع الا بالاثر وهو اذا اختلف  
المبتايعان والسلعة قائمة تحالفا وتراد ان لم تصح  
تعديته الى الوارثين والاجارة لانه غير مفقود  
المعنى اذا البايع لا ينكر شيئا فيقتصر على مور النص  
وهو تحالفهما حال قيام السلعة شرط الاجتهاد •  
وشرط الاجتهاد هو لغة بذل الوسع واصطلاحا  
استفراغ الفقيه الوسع لتحصيل ظن بحكم شرعي  
يتنوع الى استدلال ظني وقياسي فبين القياسيين  
والاجتهاديين عموم وخصوص ان يحوى المجتهد علم  
الكتاب بمعانيه لغة وشرعا وجوهه التي قلنا  
كلها والعام وعلم السنة بطرقها كالتواتر والآحاد



وأن يعرف وجوه القياس السابقة وحكمه  
الإصابة بغالب الرأي حتى قلنا أن المجتهد يخطئ  
ويصيب والحق في موضع الخلاف أي في المسائل  
الفقهية **واحد** والمصيب عند اختلاف المجتهدين  
واحد بناء على أن الله تعالى في كل صورة من الحوادث  
حكما معيناً عند أهل السنة والجماعة **بأثر ابن مسعود**  
**في المفوضة** التي لم يسم لها مخرجاً مجتهد برأي  
فإن يكن صواباً فمن الله وإن يكن خطأً فمن ومن  
الشیطان ولم ينكر عليه أحد فكان إجماعاً منهم  
أن الحق واحد **وقالت المعتزلة كل مجتهد مصيب**  
بناء على أن الحكم عندهم ما أدى إليه رأي المجتهد  
ولاحكم في المسألة عندهم قبل الاجتهاد **والحق**  
**في موضع الخلاف متعدد** وهذا الخلاف في النقلات  
أي الأحكام الشرعية **لا في العقليات** التي من أصول  
الدين فالحق فيها واحد إجماعاً والمطلوب هو اليقين  
الحاصل بالأدلة القطعية إذ لا يعقل حدوث العالم  
وعدمه وجواز رؤية الصانع وعدمها فالخطئ

فيها

فيها مخطئ ابتداءً وانتهاءً **الأعلى قول** بعضهم أي  
المعتزلة وهو العنبري قال كل مجتهد مصيب في  
العقليات أيضاً ثم المجتهد إذا أخطأ كان مخطئاً  
ابتداءً وانتهاءً **عند البعض** كإبي منصور والمختار أنه  
**مصيب ابتداءً** أي في نفس اجتهاده مخطئ **انتهاءً**  
أي في إصابة المطلوب ولهذا أي لكون المجتهد  
يخطئ ويصيب قلنا لا يجوز تخصيص **العلة** وهو  
تخلف الحكم في بعض الصور عن الوصف المدعى عليه  
لأنه يؤدي إلى تصويب كل مجتهد خلافاً للبعض  
كالمرافقين جوزوا تخصيصها وذلك أي التخصيص  
أن يقول المعلن كانت علة توجب ذلك الحكم لكنه لم  
يجب مع قيامها أي لم يثبت مع تلك العلة لما منع فصلاً  
مخصوصاً من العلة بهذا الدليل وهو المانع وعندنا  
عدم الحكم في صورة التخصيص عند الخصم بناء على  
عدم العلة فالذي جعلوه دليل خصوص جعلناه  
دليل العدم وبيان ذلك الخلاف في الصائم النائم إذا  
صب الماء في حلقه مكرهاً أنه يفسد الصور لفوات



ركنه ويلزم عليه الناسى فان صومه لا يفسد مع  
فوات الركن فمن اجاز للخصوص اي تخصيص العلة  
قال امتنع حكم هذا التعليل ثمة لما منع وهو الاثر  
هو تم على صومك فانما اطعمك الله مع بقاء العلة  
وقلنا امتنع الحكم في الناسى لعدم العلة وهو فوات  
الركن حكما لان فعل الناسى منسوب الى صاحب الشرع  
حيث قال فانما اطعمك الله فسقط عنه معنى الجناية  
وصار اكله كلا اكل حكما وبقي الصوم لبقاء ركنه لا مانع  
مع فوات ركنه بخلاف النائم لان فوات الركن مضاف  
الى غير من له الحق فاعتبر وبني على هذا التخصيص  
تقسيم الموانع وهي خمسة بالاستقراء مانع يمنع  
انعقاد العلة كبيع الحر ومانع يمنع تمام العلة كبيع  
عبد الغير بدليل انه يبطل بموته ولا يتوقف على  
اجازة الورثة ومانع يمنع ابتداء الحكم كخيار الشرط  
للبيع يمنع ملك المشتري ومانع يمنع تمام الحكم  
كخيار الرؤية لتمكنه من الفسخ بلا قضاء ورضى ومانع  
يمنع لزوم الحكم كخيار الغيب لثبوت الرد له لكنه

بالقضاء

بالقضاء او الرضى ■ دفع القياس • ثم  
هذا بيان دفعه نوعان على زعم القايسين هـ  
طردية وقد مر فسادها ومؤثرة وعلى كل قسم  
ضروب من الدفع اما الطردية فوجوه دفعها  
بالاستقراء اربعة الاول القول بتوجب العلة وهو  
التزام ما يلزمه اي قبول السائل ما يثبته المعلن  
بتعليله مع بقاء الخلاف في الحكم كقولهم اي الشافعية  
في صوم رمضان انه صوم فرض فلا يتأدى الا  
بتعيين النية كالقضاء فجعلوا وجوب التعيين حكما  
دائرا مع وصف الفرضية فهي طردية فنقول عندنا  
لا يصح الابتعيين النية وانما النزاع في ان الاطلاق  
تعيين ام لا فنحن نجوزه باطلاق النية على انه  
اي الاطلاق تعيين لعدم المزاحم والثاني الممانعة  
وهي امتناع السائل من قبول ما اوجبه المعلن بلا دليل  
وهي اربعة بالاستقراء اما ان تكون في نفس الوصف  
كقول الشافعية في كفارة الافطار انها عقوبة هـ  
متعلقة بالجماع لا غير او في صلاحه اي الوصف



**الحكم مع وجوده** كقولهم في اثبات ولاية الاب بو  
صف البكارة انها جاهلة بامر النكاح **أو في نفس**  
**الحكم** كقولهم في مسح الرأس انه ركن في الوضوء  
فيسن تثليثه **أو في نسبته** أي الحكم إلى الوصف  
المعلل به كقولهم لا يعتق الاخ على أخيه اذا ملكه  
اذ لا بعضية كابن العم والثالث فساد الوضع  
وهو ان يعلق على الوصف ضد ما يقتضيه الوصف  
كتعليقهم **لا يجاب الفرق** ب سبب اسلام احد الزوجين  
لاختلاف الدين كالردة قلنا الاسلام عاصم للاهلا  
لامبطل فكان الوصف نابياً عن الحكم والرابع  
**المناقضة** وهي تخلف الحكم عن الوصف المدعى  
عليته كقول الشافعي في الوضوء **والتييم** أنهما  
**طهارتان** فكيف افترقا في النية فانه **ينتقض**  
**بغسل الثوب** والبدن عن النجاسة بلانية فيضطر  
إلى ان يغسل الاعضاء المفروضة تعبدى قلنا لا  
اذ القياس غسل كل البدن الا ان الشرع اقتصر  
على بعض الاعضاء التي هي حدود البدن فان بالأس

والرجل

والرجل ينتهي طرفا الصلوات وباليدين طرفا العرض  
تيسير في المحدث لكثرة وقوعه واقر على القياس  
فيما لا حرج فيه كالمني **واما العلل المؤثرة فليس**  
**للسائل فيها بعد** اعتراضه عليها بالممانعة التي  
هي اساس المناظرة الا الاعتراض بالمعارضة  
لخالصة لانها لا تحتل المناقضة وفساد الوضع  
بعد ما ظهر أثرها بالكتاب والسنة والاجماع اذ  
التأثير الثابت بهذه الادلة لا يحتمل ان يكون  
فاسدا لكنه اذا تصور مناقضة على المؤثرة يجب  
دفعه بطرق أربعة اما الطردية فيبطلها النقض  
كالقول في تعليل الخارج من غير السيلين بالعلة  
المؤثرة انه نجس خارج من البدن فكان حدثا  
كالبول فيورد عليه نقضا ما اذا لم يسيل الخارج بينا  
للطرق الأربعة فنذفعه **أو** لا يمنع الوصف و  
هو منع وجود العلة في صورة النقض وهو أنه  
**ليس بخارج** لان الخروج انتقال من باطن إلى ظاهر  
ولم يوجد فلا يرد نقضا ثم ندفعه **ثانيا** بالمعنى



اي يمنع المعنى الثابت بالوصف دلالة وهو  
منع وجود المعنى الذي صارت العلة علة لاجله  
وهو وجوب غسل ذلك الموضع اي محل الخروج  
فيه اي في وجوب غسل ذلك الموضع صار الوصف  
اي وصف خروج النجس حجة في انتقاض الطهارة  
من حيث ان وجوب التطهير في البدن باعتبار ما يكون  
منه اي من البدن لا يتجزأ فاذا وجب غسل  
بعضه وجب غسل كله لكنه اقتصر على الاعضاء  
الأربعة دفعا للحرج بفعل الكل وهناك اي فيما  
لم يسئل لم يجب غسل ذلك الموضع لان ما لا يكون  
حادثا لا يكون نجسا على الصحيح فعدم الحكم وهو  
انتقاض الطهارة لعدم العلة وهي الخروج وبور  
عليه نقضا صاحب الحجج السائل فندفعه بالحكم  
ببيان انه حدث موجب للتطهير بعد خروج الو  
للضرورة وندفعه بالفرض فان غرضنا من التعليل  
التسوية بين الدم والبول حكما وقد حصل وذلك  
لان البول حدث فاذا التزم اي دام صار عفو الاجل

قيام

قيام اداء الصلاة في الوقت نفيا للحرج فكذا هنا  
اي في الدم ليوافق الفرع الاصل واما المعارضة  
وهي تسليم دليل المعلن وانشاء دليل آخر على خلاف  
حكمه فهي نوعان معارضة من حيث اثبات تقيض  
الحكم فيهما مناقضة من حيث ابطال دليل المعلن  
اذ الدليل الصحيح لا يقوم على التقيضين وهي  
القلب وهو نوعان احدهما قلب العلة حكما والحكم  
علة فلا يصح الا اذا علل بالحكم كقولهم اي بعض  
الشافعية لان الكفار اي اهل الذمة جنس يجلد  
بكرهم مائة فيرجم ثيبتهم كالمسلمين فنقول بطريق  
القلب المسلمون انما يجلد بكرهم مائة لانه يرجم  
ثيبتهم فهذا قلب مبطل لعلتهم والمخلص منه اي  
اذا اراد ان لا يرد عليه هذا القلب طريقه ان  
يخرج الكلام مخرج الاستدلال بان يجعل احد  
الحكمين دليلا على الآخر لا بطريق التعليل فانه  
يمكن ان يكون الشيء دليلا على شيء وذلك الشيء  
يكون هو دليلا عليه وهو انما يصح اذا تساوا بقولنا



الصوم عبادة تلزم بالنذر فتلزم بالشروع فلا  
يقلب بانما يلزم بالنذر لانه يلزم بالشروع و  
**الثاني قلب الوصف** اي جعل السائل وصف  
المعلل شاهدا لنفسه اي حجة على الخصم بعد  
ان كان شاهدا له كقولهم في صوم رمضان  
انه صوم فرض مقدمة اولى فلا يتأدى الا  
بتعيين النية كصوم القضاء دليل الثانية مقدمة  
كبرى والنتيجة فهذا لا يتأدى الابتعيين النية  
فقلنا لما كان صوم رمضان صوما فرضا استغنى  
عن تعيين النية بعد تعيينه كصوم القضاء بعد  
الشروع فانه حينئذ يستغنى عن التعيين لكنه  
اي صوم القضاء انما يتعين بالشروع وهذا تعين  
قبله فحصل التعيين فيما لكن بهذا المقدار لا  
تقع المفارقة بينهما فلم يكن تغييرا وصار صوم  
القضاء بقلب العلة حجة لما بعد ما كان علينا  
وقد قلب العلة من وجه آخر وهو ضعيف  
فاسد كقولهم في صلاة النفل او صومه هذه

عبادة لا يمضي في فاسدها اي لا يجب اتمامها  
اذا فسدت فلا تلزم بالشروع كالوضوء فانه  
لما لم يمضي في فاسده لم يلزم بالشروع فيقال لهم  
لما كان كذلك اي النفل كالوضوء في عدم الامضاء  
وجب ان يستوى فيه اي النفل عمل النذر والشروع  
كما استويا في الوضوء ويسمى هذا النوع من القلب  
عكسا اي شبيها بالعكس من حيث انه رد للحكم  
الذي اطرده وان كان على خلاف سنن  
■ **القسم الثاني** قسمي العكس • والثاني  
المعارضة الخالصة من معنى المناقضة وهي  
نوعان احدهما المعارضة في حكم الفرع وهو  
صحيح باقسامه الخمسة سواء عارضه اي عارض  
السائل المعلل **بضد ذلك الحكم** بلا زيادة كقولهم  
المسح ركن في الوضوء فيسن تثليثه كالغسل  
فتقول سلمنا قياسكم لكن عندنا ما ينفيه وهو انه  
مسح فلا يسن تثليثه مسح الخف وكالتيم او  
بزيادة هي تفسير الاول كقولنا انه ركن في الوضوء



فلا يسن تثليثه بعد اكماله كالفسل **أو تغيير**  
كقولنا في اليتمة انها صغيرة فتتكم كالتى لها اب  
فقالوا هي صغيرة فلا يولى عليها بولاية الاخوة قياسا  
على المال لكنه نفى لغير المتنازع فيه **او عارضه**  
بما فيه نفى لما لم يثبت المعلن **اول او اثبات لما لم**  
**يتفيه الاول** لكن تكون تحته **معارضة للحكم**  
**الاول** كقولنا الكافر يملك بيع العبد المسلم فيملك  
شراءه كالمسلم فقالوا بهذا المعنى وجب ان يستوى  
ابتداء الملك وبقاؤه فلا يصح الشراء لكنها معارضة  
لم تحصل بموضع النزاع فتكون فاسدة **أو في حكم**  
**غير الاول** لكن فيه نفى **للاول** كقول ابي حنيفة  
رحمه الله في التى اخبرت بموت زوجها واعتدت  
وتزوجت وولدت ثم جاء الزوج الاول فالولد  
للاول لان فراشه صحيح فيعارض بان صاحب  
الفراش الفاسد يستوجب النسب كما لو تزوج  
بغير شهوة فولدت لكنها في الظاهر فاسدة  
لاختلاف الحكم لكن الصحيح ما اورد به الجرجاني

ان الاولاد من الثانی ان احتمله الحال وان الامام  
رجع الى هذا القول وعليه الفتوى كما في حاشية  
ابن الحنبلي عن الوقعات والاسرار ونقله ابن نجيم  
عن الظهيرية **والثاني** المعارضة **في علة الأصل**  
المقيس عليه وذلك باطل بأقسامه الثلاثة سواء  
كان التعليل بمعنى لا يتعدى اي بعلة قاصرة **أو**  
بعلة متعدية الى فرع مجمع عليه **او مختلف فيه**  
كمعارضة الشافعي ايانا في الحنطة بقوله علة الربا  
الطعم وانه يتعدى الى القليل **وكل كلام صحيح**  
**في الأصل** اي في نفسه واصل وضعه يذكر في مقام  
السؤال على سبيل المفارقة اي على الفرق ولا يقبل  
منه فتذكره على سبيل الممانعة فيقبل منا كقولهم  
في اعتناق الراهن عبد الرهن انه باطل كالبيع  
فقالوا ليس كالبيع لانه يحتمل القسح بخلاف الفتق  
وهذا فرق صحيح لكنه لا يقبل لانه صدر ممن  
لا ولاية له على الفرق وهو السائل والوجه في  
ايراد ه على وجه الممانعة ليقبل ان يقول ان القياس



شرع لتعددية حكم الاصل لا لتغييره وانا لانسلم  
وجود التعددية هنا لان حكم الاصل وهو البيع  
التوقف على اجازة المرتهن وانت في الفرع وهو  
الاعتاق تبطل من الاصل مشياً لا يجوز فسخه  
بعد ثبوته ■ **مبحث التعارض والترجيح**  
واذا قامت المعارضة كان السبيل فيه أي في دفعها  
الترجيح وهو عبارة عن بيان فضل احد المثلين  
على الآخر وصف كترجيح الشهادة بالعدالة لا بكثرة  
العدد حتى لا يترجح القياس بقياس آخر وكذا  
الحديث والكتاب لا يترجح بحديث او نص آخر  
وانما يترجح بقوة فيه كفقهاء الراوي واتقانه وكذا  
صاحب الجراحات لا يترجح على صاحب جراحة  
واحدة حتى لو مات المجروح تكون الدية على عا  
قلتهما نصفين لان كل جراحة علة تامة تصالح  
معارضاً لا وصفاً مرجحاً وكذا الشفيعان في الشقص  
المبيع بسبب ملك سميئين متفاوتين سواء  
أي متساويان في استحقاق الشفعة حتى لا يترجح

أحدهما

أحدهما بكثرة نصيبه بل يكون المبيع بينهما  
لان كل جزء علة للشفعة لا وصف وما يقع به  
الترجيح الصحيح اربعة بقوة الاثر والاستحسان  
في معارضة القياس مثاله ما مر وبقوة ثباته  
أي الوصف على الحكم المشهور به بان يكون وصف  
احد القياسين الزم للحكم كقولنا في صوم رمضان  
انه متعين بتعيين الشارع فلا يجب تعيينه  
اولى من قولهم صوم فرض لان هذا أي  
وصف الفرضية مخصوص في الصوم بخلاف  
التعيين أي التعيين فقد تعدى الى الودائع  
فلا يشترط للوديعة تعيين الدفع وكذا رد  
المغصوب ورد المبيع في البيع الفاسد فكان  
اقوى وبكثرة اصوله الشاهدة له كشواهدنا  
على عدم تكرار مسح الرأس بالتييم ومسح  
الخف والجبيرة والجورب ولا شاهد للخصم  
على التكرار الا الغسل وبالعدم للحكم عند  
العدم للعلة وهو العكس كقولنا انه مسح



فلا يسن تكراره فانه يرجح على قولهم انه ركن  
قيسن تثليثه لان ما قلنا ينعكس بما ليس بمسح  
كفصل الوجه يسن تكراره وما قالوا لا ينعكس  
فان المضمضة تتكرر وليست بركن **واذا تعارض**  
**ضربا ترجيح كان الرجحان الحاصل بمعنى في**  
**الذات احق منه بمعنى في الحال لان الحال قائمة**  
**بالذات تابعة له في الوجود وعلى هذا فيقطع**  
**حق المالك عن العين الى القيمة بالطبع والشيء**  
**اذا صنعهما الغاصب لان الصنعة قائمة بذاتها**  
**من كل وجه والعين هالكة من وجه وتبدل**  
**الاسم دليل على تبدل المسمى وقال الشافعي**  
**صاحب الاصل اي المالك احق لان الصنعة**  
**قائمة بالمصنوع تابعة له والجواب ان ما**  
**ذكره يرجع الى الحال والرجحان بسبب الوجود**  
**احق والترجيح بغلبة الاشتباه ويعموم**  
**الوصف وبقلة الادوصاف باطل عندنا**  
**واذا ثبت دفع العلل بما ذكرنا من انواع الدفع**

كانت

كانت غائية اي ثمرة الدفع ان يلجأ المعلن  
الى الانتقال وهو على اربعة اقسام **اما ان**  
**ينتقل من علة الى علة اخرى لاثبات العلة**  
**الاولى** كمن علل بوصف ممنوع فقال في الصبي  
المودع اذا استهلك الوديعة لم يضمن لانه مسلط  
فلما انكر الخصم التسليط احتاج الى اثباته او  
**ينتقل من حكم الى حكم آخر بالعلة الاولى** كقولنا  
ان الكتابة عقد يحتمل النسخ فلا يمنع الصرف  
الى الكفارة كالاجارة فان قال عندي هذا فقد  
لا يمنع لكن المانع نقصان تمكن فيه قلنا لو تمكن  
النقصان لما احتل الفسخ او **ينتقل الى حكم آخر**  
**وعلة اخرى** كما لو قلنا في الصورة المذكورة هذه  
رقبة مملوكة فيجوز صرفها اليها او **ينتقل من علة**  
**الى علة اخرى لاثبات الحكم الاول** لاثبات  
العلة الاولى وهذه الوجوه صحيحة **الا الرابع**  
لان مجالس المناظرة لم تنفقد الا لاثبات الحق وانما  
تحصل الاثبات اذا كان الدليل متناهي **ومحاجة**



الخليل عليه السلام مع غرود اللعين فانه انتقل الى  
دليل آخر لاثبات الحكم الاول ليست من هذا القبيل  
لان الحجة الاولى كانت لازمة على اللعين لانه عارضه  
بباطل لكونه لا يحبي ويميت حقيقة **الا أنه** أي الخليل  
انتقل الى حجة ظاهرة **دفعاً للاشتباه** على العامة  
ومثل ذلك حسن والله اعلم **فصل**  
جملة ما ثبت بالحجج التي سبق ذكرها على باب القياس  
شيان الاحكام المشروعة كالحل والحرم وما  
يتعلق به الاحكام المشروعة كالسبب والعلة اما  
الاحكام فاربعة حقوق الله خالصة وحقوق  
العباد خالصة وما اجتماعيه وحق الله غالب  
فلا يورث ولا يسقط بالعفو كحد القذف وما اجتماعي  
فيه وحق العبد غالب كالقصاص وحقوق الله تعالى  
ثمانية انواع بالاستقرار عبادات خالصة كالايان  
وفروعه التي لا تصح بدونه كالصلاة والزكاة وهي  
العبادات انواع ثلاثة اصول كالتصديق في الايمان  
وكالصلاة في فروعه **ولو اُحق** كالاقرار وكالزكاة

وزوائد

وزوائد كتكرار الشهادتين وكالنوافل وعقوبات  
كاملة اي محضة كالحد وكحد الشرب وعقوبات  
قاصرة كحرمان الميراث بالقتل وحقوق دائر بين  
العبادة والمقوبة كالكفارات فيها معنى العبادة  
لانها تؤدي بنحو الصوم ومعنى المقوبة لانها لم  
تجب ابتداء بل اجزية للفعل وعبادة فيها معنى المؤنة  
اي الثقل كصدقة الفطر وهي زكاة النفس فتجب على  
الغير بسبب الغير كالنفقة ومؤنة فيها معنى العبادة  
كالعشر لان مصرفه الفقراء ومؤنة فيها معنى  
المقوبة كالخراج لانه اعراض عن الجهاد وحق  
قائم بنفسه بلا سبب مقصود كخمس الغنائم والمغانم  
واما حقوق العباد الخالصة فكثيرة كبذل المتلفات  
والمغصوبات وغيرها كالدية والتكاح والطلاق  
وغيرها وهذه الحقوق كلها لله اولل عباد تنقسم  
الى اصل وخلف فالايان اصله التصديق والاقرار  
كما هو مذهب الفقهاء ثم صار الاقرار اصلاً مستبداً  
خلفاً عن التصديق في احكام الدنيا جنى يحكم بالايان



على من اكره على الاسلام وان عدم منه التصديق  
ثم صار اداء احد الابوين الايمان في حق الصغير  
خلفا عن ادائه لعجزه فيجعل مسلما ثم صار تبعية  
اهل الدار خلفا عن تبعية احد الابوين في اثبات الاسلام  
للصغير اذا دخل دارنا ثم تبعية السابى حتى لو وقع  
في سلم رجل ثمة فمات يصلى عليه وكذلك الطهارة  
بالماء اصل والتيمم خلف عنه بلا خلاف ثم الخلاف عندنا  
مطلق يعنى يرتفع الحدث بالتيمم الى غاية وجوب الماء  
وعند الشافعى ضروري فيتقدر بقدر الضرورة لكن  
الخلاف بين اتفاق ائمتنا على طلاقها بين الماء والتراب  
في قول ابي حنيفة واى يوسف رحمهما الله وعند  
محمد وزفر رحمهما الله الخلاف بين الوضوء والتيمم  
وينبى عليه اى على خلافهم مسألة امامة المتيمم  
المتوضئين تجوز عند الاولين لا الاخيرين والخلاف  
لا ثبت الا بالنص او دلالة وشرطه اى شرط كونه  
خلفا عن الاصل عدم الاصل للمحال على احتمال  
الوجود ليصير السبب منقدا للاصل فيصح الخلاف

بالعجز

بالعجز عن الاصل فاذا لم يحتمل الاصل الوجود فلا  
يكون موجبا للخلف لان السبب لم ينقصد موجبا  
للاصل ويظهر هذا في يمين الغيوس لما لم ينقصد  
موجبا للبر لم تجب الكفارة والحلف على من السماء لما  
انقصد موجبا للبر وجبت الكفارة بحسب السبب  
واما القسم الثانى وهو ما يتعلق به الاحكام فاربعة  
الاول السبب وهو اقسام سبب حقيقى وهو ما يكون  
طريقا الى الحكم خرج العلامة من غير ان يضاف اليه  
وجوب خرج العلة ولا وجود خرج الشرط والاقفل  
فيه معاقبة العلة خرج ما فيه معنى العلة او شبهتها  
لكن يتخلل بينه اى السبب وبين الحكم علة لا يضاف  
الى السبب اى لا تستفاد منه كدلالة انسانا ليسرق  
مال انسان او ليقتله ففعل المدلول لم يضمن الدال  
شيئا لان الدلالة سبب محض وقد تخلل ما هو علة  
غير مضاف الى السبب وهو فعل المدلول باختيار  
ولا يرد ضمان الساعى الظالم لانه قول بعض المتأخرين  
افتوا به زجرا فان اضيفت العلة المتخللة اليه



اي الى السبب صار للسبب حكم العلة حتى اضعف  
الحكم اليه كسوق الدابة وقودها فان كلاهما  
سبب لما يتلف بوطئها لكنه مضاف الى المكره لان  
فعل العجاء هدر الله بالله تعالى قبل الخنث  
او بالطلاق او بالعتاق او بالندركانت طالق او حرة  
ان دخلت الدار يسمى سببا للكفارة والطلاق والعقار  
مجازا باعتبار ما يؤول ولكن له اي لهذا المجاز  
شبهة الحقيقة اي حقيقة العلة حتى يبطل التنجيز  
للطلاق الثلاث التعليق للطلاق حتى لو عادت اليه  
بعد المحلل ثم وجد الشرط لم يقع شيء خلافا لفر  
لان قد رما وجد من الشبهة لا يبقى الا في محله  
يعني لا بد لشبهة السبب من محل تبقى فيه كالحقيقة  
اي حقيقة السبب لا تستغنى عن المحل فاذا فأت  
المحل تنتجيز الثلاث بطل اي الشبهة فيبطل التعليق  
بخلاف تعليق الطلاق بالملك في المطلقة ثلاثا  
كقوله لها ان تزوجتك فانت طالق ثلاثا فانه  
يصح وان عدم المحل لان ذلك الشرط في حكم العلة

لان

لان ملك الطلاق يستفاد من النكاح فكان كالعلة  
فصار التعليق بشرط هو في حكم العلة معارضا اي  
مانعا لهذه الشبهة السابقة عليه اي على الشرط  
وهو وقوع الجزاء وثبوت السببية للمعلق قبل تحقق  
الشرط والایجاب المضاف كانت طالق غدا سبب  
للمحال لكن يتأخر حكمه بواسطة الاضافة فالمضاف  
يصح تعجيله بخلاف الشرط وهو من اقسام العلة  
وسيجي وسبب له شبهة العلة كما ذكرناه في اليمين  
بالطلاق والعتاق وهو السبب المجازي فعلم ان السبب  
ثلاثة حقيقي ومجازي وفي معنى العلة  
■ محتمت العلة ■ والثان العلة وهي لفظة  
المغير وشرعا ما يضاف اليه وجوب الحكم اي ثبوته  
ابتداء اي بلا واسطة خرج علة العلة والسبب الشرط  
والعلامة وهو سبعة اقسام علة اسما وحكما ومعنى  
وهو الحقيقة في الباب ما يبيع المطلق عن الشرط فانه  
موضوع للملك والملك يضاف اليه بلا واسطة وهو  
مؤثر في الملك وعلة اسما لاحكما ولا معنى كالایجاب



المعلق بالشرط كما مر في تعليق الطلاق والعناق  
بالشرط وعلة اسما ومعنى لاحكما كالبيع بشرط النجاء  
اذ الحكم وهو ثبوت الملك متراخ الى اسقاط الخيار  
والبيع الموقوف لتراخ الملك البات الى زمان اجازة  
الملك والايجاب المضاف الى وقت كانت طالق غدا  
لتاخره الى القدر ونصاب الزكاة قبل مضي الحول  
لتاخر وجوب الاداء الى حولان الحول وعقد الاجا  
لتراخي ملك المنفعة عن الفقد فلا تكون علة حكما  
وعلة في حيز الاستباب اي مكانها ليس سببية <sup>سباب</sup> بالاسباب  
كشراء القريب لتوسط علة العتق وهو الملك  
ومرض الموت علة الحجر عن التباعد لحق الوارث  
ويشبه السبب لان الحكم يثبت به اذا اتصل به  
الموت وكذلك التزكية لشهود الزنا عند <sup>سباب</sup> ابي حنيفة  
رحمه الله علة بواسطة الشهادة فلو رجع  
المزكون ضمنوا الدية خلا فالحما وكذا كل ما هو  
علة العلة فانه علة تشبه الاسباب كالرعي  
فانه علة القتل بالوسائط ووصف له شبه

العلل

العلل وهو العلة معنى فقط كاحد وصفي العلة  
كالقدر او الجنس يحرم النسب لانه شبهة الفضل  
فيتثبت بشبهة العلة وعلة معنى وحكما لا اسما  
كاخر وصفي العلة كانت طالق ان دخلت هاتين  
الدارين تطلق ان وجد الثاني في الملك لا ت  
التاخر هو المؤثر وعلة اسما وحكما لا معنى بيان  
للسابع كالسفر والنوم للترخص والمحدث فان  
المؤثر في الترخيص المشقة واقيم السفر مقامه  
وبقي قسم ثامن وهو العلة حكما فقط كحفر البئر  
وليس من صفة العلة الحقيقية تقدمها على الحكم  
كما قال بعض بل الواجب عند الجمع وراقتراهما  
معا كاقتران الاستطاعة مع الغلق بالزمان  
وقد يقام الشيء مقام غيره بطريقتين احدهما  
السبب الداعي والثاني الدليل مقام المدعى  
والمدلول والفرق ان السبب لا يخلو عن تأثير  
بخلاف الدليل وذلك اما لدفع الضرورة والعجز  
كافي الاستبراء فانه اقيم استحداث الملك مقام



مشغل الرحم وغيره كالتقاء الختانين مقام الانزال  
والخلوة الصحيحة مقام الدخول والتكاح مقام  
علوق الولد **اول الاحتياط** وهو العمل باقوى الدليلين  
**كافي** تحريم الدواعي تبعاً لتحريم الوطئ على المعتكف  
ونحوه للاحتياط اول دفع العرج **كافي** السفر اقيم  
مقام المشقة **والطهر** القائم مقام الحاجة الى الطلاق  
• **بحث الشرط** • والثالث الشرط وهو لغة  
العلامة اللازمة وشرعاً ما يتعلق به الوجود  
**دون الوجوب** اي يتوقف عليه وجود الشيء ولا  
يثبت به وهو اي ما يطلق عليه اسم الشرط  
**خمس** بالاستقراء شرط محض حقيقي كدخول  
الدار للطلاق المعلق به كان دخلت الدار فانت  
طالق وشرط هو في حكم الغلل وهو كل شرط  
لم تعارضه علة كحضر البئر في غير ملكه **وشق**  
**الزق** الذي فيه مانع فان الثقل والسيلا نجلين  
فلا يمكن اضافة الحكم اليهما فاضيف الى الشرط  
خلفا عن العلة وشرط له حكم **الاسباب**

وهو

وهو كل شرط يعرض عليه فاعل مختار غير منسوب  
الى الشرط **كما اذا حل قيد عبد حتى ابق** لم يضمن  
لحدوث الا باق باختيار صحيح فانقطع نسبته  
عن الشرط وصار كالسبب فكان التلف مضافاً الى  
العللة المعترضة لا الشرط **وشرط اسما لا حكماً**  
وهو ما يفتقر الحكم الى وجوده ولا يوجد عند  
وجوده كأول الشرطين كما مر انفاً في حكم تعلق بهما  
كقوله ان دخلت هذه الدار وهذه الدار فانت  
فان دخولها الاولى شرط اسما لا حكماً فلو ابا منها  
ثم دخلت احدها ثم نكحها ثم دخلت الثانية هـ  
طلقت لان الملك شرط عند الشرط الصحة  
نزول الجزء وشرط هو كالعلامة **لخالصة**  
كالاحصان في الزنا وسيجيء في بحث العلامة وانما  
يعرف الشرط بصيغته اي باللفظ الدال عليه  
صرحاً بحروف الشرط او دلالة كقوله المرأة التي  
اتزوجها طالق ثلاثاً فانه بمعنى الشرط دلالة  
لوقوع الوصف في النكحة فان التزوج دخل

هذا هو الشرط  
الذي هو شرط  
في النكاح



على امرأة غير معينة فكانت نكرة والوصف في  
النكرة معتبر فصارك أنه قال ان تزوجت امرأة  
فكذا **ولو وقع** وصف الزوج في **المعين** بأن  
قال هذه المرأة التي اتزوجها طالق **لما صلح**  
**دلالة** على الشرط لان الوصف في المعين  
لغو ونهر اي صريح الشرط يجمع الوجهين  
المعين وغيره فرقابين الدلالة والصريح  
■ **مبحث العلامة** ■ **والرابع العلامة**  
وهو لغة الامارة وشرعا ما يعرف به الوجوه  
للحكم من غير ان يتعلق به وجوب ولا وجود  
كالاحصان حتى لا يضمن شهوده اذا رجعوا  
بحال من الاحوال لان الاحصان علامة فلا  
يصلح للخلافة ولئن سلمنا انه شرط فتشرو  
الشرط ايضا لا يضمنون هو المختار والله علم  
● **فصل في بيان الاهلية** ● **العقل**  
معتبر لاثبات الاهلية للتكليف وانه خلق  
متفاوتا قرب صغيرا عقل من كبير فأنيط

التكليف

التكليف على البلوغ عاقلا اقامة للسبب لظاهر  
مقام حكمه وقالت **الاشعرية** لا عبرة للعقل  
**اصلا** اي مدخل له وحده في ايجاب شيء ولا  
تحريره دون السمع واذا جاء السمع اي الدليل  
السمعي **قله** العبرة دون العقل حتى ابطلوا  
ايمان الصبي وقالت **المعتزلة** انه اي العقل  
علة موجبة لما استحسنه محرمة لما استقبه  
على القطع فوق العلل الشرعية فلم يثبتوا له  
الشرع ما لا يدركه العقل تحسينا أو تقبيحا  
وقالوا لا عذر لمن عقل ولو صغيرا في الوقف  
اي التوقف عن الطلب للايمان وفي ترك الايمان  
وقالوا الصبي العاقل مكلف بالايمان ومن لم  
تبلغه الدعوة أصلا اذا لم يفتقد ايمانا ولا  
كفرا كان من اهل النار لوجوب الايمان عندهم  
بمجرد العقل ونحن نقول في الذي لم تبلغه  
الدعوة انه غير مكلف بمجرد العقل فاذا لم  
يفتقد ايمانا ولا كفرا كان معذورا اذا لم يدرك



مدة التأمل بان بلغ على شاهق جبل ومات  
من ساعته واما اذا اعانه الله بالتجربة <sup>وامهله</sup>  
لدرك العواقب مدة التأمل على اختلاف الاشخاص  
لم يكن معذورا وان لم تبلغه الدعوة لان امهاله  
بمنزلة دعوة الرسل في حق تنبيه القلب وعند  
الاشعرية ان من غفل عن الاعتقاد حتى هلك  
او اعتقد الشرك ولم تبلغه الدعوة كان معذورا  
لاعتبارهم السمع ولا يصح ايمان الصبي العاقل  
عندهم لما مر وعندنا يصح وان لم يكن مكلفا  
به هذا هو الصحيح لاسلام على رضي الله عنه  
ولا يجب تجديده بعد بلوغه والاهلية نوعان  
اهلية وجوب لحقوق له وعليه وهي بناء على  
قيام الذمة اي العهد السابق يوم الميثاق  
والأدهي يولد وله ذمة سالحة للوجوب  
له وعليه باجماع الفقهاء اما قبل الولادة  
فله فقط فيرث غير ان الوجوب غير مقصود  
بنفسه بل المقصود حكمه فجاز ان يبطل الوجوب

لعدم

لعدم حكمه وهو الاداء فما كان من حقوق  
العباد من الغرم كضمان الاتلاف والعوض  
كثمن المبيع ونفقة الزوجات والاقارب  
لزمه اي الصبي لان المقصود المال وما كان  
عقوبة كالقصاص او جزاء كحرمان الميراث  
بالقتل لم يجب عليه لانه لا يوصف بالتقصير  
وحقوق الله تعالى تجب عليه متى صح القول  
بحكمه اي بالوجوب عليه كالعشر والخراج  
فيجبان في ارضه لما مر ومتى بطل القول  
بحكمه لا تجب كالعبادات الخالصة ولو مالية  
لان المقصود في حقوق الله هو الاداء لا المال  
والعقوبات كالحدود لما مر واهلية اداء وهي  
نوعان قاصرة تبتني على القدرة القاصرة  
من العقل القاصر والبدن الناقص كالصبي  
العاقل اي المميز والمعنوه البالغ فانه كالصبي  
ويبتني عليها اي القاصرة صحة الاداء اي  
يصح ما ادى بلا عهدة وكاملة تبتني على



القدرة الكاملة من العقل الكامل والبدن  
الكامل للبالغ العاقل ويبتنى عليها أي على  
الكاملة وجوب الأداء وتوجه الخطاب والا  
حكام منقسمة في هذا الباب باب الأهلية  
القاصرة إلى ستة فحق الله أن كان حسنا  
لا يحتمل غيره غير الحسن كالإيمان وجب القول  
بصحته من الصبي بل لزوم أداء لأنه مما  
يحتمل السقوط بعذر كاكل وان كان قبيحا  
لا يحتمل غيره كالكفر أي الردة لا يجعل عفو  
من الصبي فتصح رده وهو ما بين الأمرين  
أي الحسن والقبح كالصلاة ونحوها كالصوم  
والحج يصح الأداء من غير لزوم عهدة كاتمام  
وقضاء وما كان من غير حقوق الله تعالى أن كان  
نفعاً محضاً كقبول الهبة تصح مباشرته وإن  
لم يأذن وليه وفي الضار المحض كالطلاق  
أي ولاية إيقاعه أما الوقوع فقد يحصل  
بنحو جب وردة كافي التقرير والوصية تبطل

أصلا وإن أذن وليه وفي الدائر بينهما بين النفع  
والضرر كالبيع ونحوه كالأجارة والنكاح ونحوهما  
يملكه برأي الولي أي بشرط أذنه فيصير عند  
الامام كالبالغ حتى يصح بغبن فاحش من  
الأجانب ومن الولي في رواية وقال الشافعي  
كل منفعة يمكن تحصيلها له مباشرة وليه  
لا تعتبر عبارته فيه كالإسلام والبيع لإسلامه  
بإسلام أحد أبويه ونفاذ بيع وليه عليه وما  
لا يمكن تحصيله بمباشرة وليه تعتبر عبارته  
فيه كالوصية بأعمال البر واختيار أحد أبويه  
بعد مضي مدة الحضانة لما روى أنه عليه  
السلام خير غلاما والجواب أنه عليه السلام  
دعى لذلك الغلام فببركه دعائه اختار الأفع  
ولم يوجد بمثله في حق غيره **فصل**  
والأمور المعترضة على الأهلية نوعان سماوي  
ليس للعبد فيه اختيار وهو أحد عشر الصغر  
عدمها لأن الأدمي قد يخلو عنه كأدم وحواء



عليهما السلام وهو في **اول احواله** قبل ان يعقل  
**كالجنون** لكن بينهما فرق ان الجنون لاحد له  
بخلاف الصغير فلو اسلمت امرأة الصبي يؤخر  
العرض الى ان يعقل وفي الجنون يمرض الاسلام  
على وليه **لكنه** اي الصغير اذا **عقل فقد**  
**اصاب** ضربا أي نوعا من اهلية الأداء وهي  
الاهلية القاصرة لا الكاملة لبقاء صغره ه  
**فيستقط به** ما يحتمل السقوط عن البالغ بعذر  
فلا تسقط عنه فرضية أصل الايمان حتى اذا  
أداه وقع فرضا لانفلا ووضع عنه أي ترك  
الزام الاداء لكل عبادة لقصور الاهلية وجملة  
الأمر اي حاصل احكامه ان توضع عنه العهدة  
حتى لا ياثم بترك الايمان ويصح منه اي الصبي  
بان يباشر بنفسه **وله** بان يباشره وليه ما لا  
عهدة فيه اي لا ضرر كقبول الهبة فلا يحرم الصبي  
عن الميراث بالقتل لمورثه عندنا بخلاف الكفر والرق  
لانهما ينافيان اهلية الارث والجنون وهوزوال

المقل واختلاله **يسقط به كل العبادات** دون  
حقوق العباد كدية وضمان متلف لكنه اذا لم يمتد  
**الحق بالنوم** استحسانا لعدم الحرج و**حد الامتداد**  
المستقط مختلف فحده في الصلاة ان يريد على يوم  
وليلة ساعة وعنده محمد بصلاة كما سيحج وفي  
الصوم باستغراق الشهر ليله ونهاره في ظاهر  
الرواية وعن شمس الأعة الحلواني لو كان مفيقا  
في اول ليلة منه فاصبح مجنونا واستوعب الشهر  
لا يقضى هو الصحيح لان الليل لا يصام فيه  
ولو افاق في آخر يوم من رمضان في وقت النية  
لزمه القضاء ولو بعده لا وهو الصحيح ذكره ابن  
الملك وغيره وفي الزكاة باستغراق الحول في الأصح  
وابو يوسف اقام أكثر الحول مقام الكل تيسيرا  
وتخفيفا والعتة بعد البلوغ وهو اختلال في العقل  
وحكمه كما **صباح العقل** في كل الاحكام حتى  
لا يمنع العتة صحة القول والفعل فتصح عبادته  
وان لم تجب عليه وقبول الهبة لكنه أي العتة



يمنع العهدة اي الزام شئ فيه مضره كالصبا  
واما ضمان ما استهلك من الاموال فليس  
بعهدة وانما شرع جبرا لما ائلف من المحل  
المعصوم وكونه اي المتلف صبيا او معتوها  
لا ينافي عصمة المحل لانها ثابتة لحاجة  
العبد والمعتوه بوضع عنه الخطاب فلا  
عبادة ولا عقوبة عليه كالصبي هو الصحيح  
ويولى عليه اي تثبت الولاية على المعتوه  
ولا يلي على غيره لعجزه والنسيان وهو عدم  
الاستحضار في وقت حاجته فتشمل السهو وحكمه  
انه لا ينافي الوجوب في حق الله تعالى حتى  
يلزم قضاء الصلاة لكن النسيان اذا كان غالبا  
كافي الصوم فان الطبع داع الى المفطرات  
والتسمية في الذبيحة لنفور الطبع عند الذبح  
وسلام الناسى في القعدة الاولى لغلبة وجوده  
يكون عفو فلا يفسد صومه وصلاته وتوكل  
ذبيحته لانه من قبل صاحب الحق ولا يجعل عذرا

في حقوق العباد لانها محرمة لحاجتهم والنوم  
وهو عجز عن استعمال القدرة بفترة طيمنية  
فاوجب تاخير الخطاب الى وقت الانتباه ولم يمنع  
الوجوب لا مكان الاداء حقيقة بالانتباه او خلفا  
بالقضاء وينافي الاختيار أصلا اذ لا تميز للنائم  
حتى بطلت عباراته في الطلاق والعتاق والاسلام  
والردة والبيع والشراء ولم يتعلق بقراءته اي النائم  
وكلامه وقهقهته في الصلاة حكم وقيل الأخيران  
يفسدان وزجح والاغماء وهو ضرب مرض  
يضعف القوى ولا يزيل الحجا اي العقل بخلاف  
الجنون فانه يزيله اي العقل وهو اي الاغماء  
كالنوم حتى بطلت عبارته بل هو أشد منه  
ولذا يمتنع التنبيه بخلاف النوم فكان اي الاغماء  
حادثا بكل حال ولو حال القيام وقد يحتمل  
الامتداد فيسقط به الاداء أصلا كافي الصلاة  
اذا زاد الاغماء على يوم وليلة باعتبار الصلوات  
عند محمد رحمه الله تعالى وباعتبار الساعات عندهما



كما مر وامتداده في الصوم والزكاة نادراً فلا يقتر  
حتى لو اغمي عليه كل الشهر لزمه القضاء لنذرة  
شهر او سنة ويضمن ما أتلفه ويصح احرام  
عبده عنه والرق وهو عجز حكيم حيث لم يجعله  
الشارع اهلاً للشهادة ونحوها شرع جزاء للكفر  
استنكفوا ان يكونوا عبيد ه تعالى جعلهم عبيد  
عبيده والحقهم بالبهائم في الاصل ولذا لا يثبت  
الرق على المسلم ابتداء لكنه في حال البقاء صار  
من الامور الحكمية اي حكماً من احكام الشرع  
من غير مراعات الجزاء بمنزلة الخراج به اي بسبب  
الرق يصير المرء عرضة اي محلاً للتملك والابتذال  
وهو اي الرق وصف لا يتجزأ اي لا يقبل التجزأ  
ثبوتاً وزوالاً على المشهور كالعتق الذي هو ضد  
لا يتحمل التجزأ اتفاقاً وكذا الاعتاق عندهما  
لا يتجزأ لئلا يلزم الاثر وهو العتق بدون المؤثر  
وهو الاعتاق لان الاعتاق اذا كان متجزأ فالعتق  
ان ثبت في الكل يلزم الاثر بدون المؤثر والمؤثر

بدون الاثر ان لم يكن ثابتاً في الكل ولا يخفى ان  
اثر الشيء لازم له فيلزم من عدم تجزأ اللازم  
وهو العتق عدم تجزئ ملزومه وهو الاعتاق  
او تجزأ العتق ان ثبت في البعض دون الآخر  
وكل ممتنع فينتفي الجزئ وقال ابو حنيفة رحمه  
الله انه اي الاعتاق ازالة الملك وهو متجزئ بالقول  
لا اسقاط الرق ولا اثبات العتق حتى يتجه ما قلتم  
والحاصل ان الاختلاف في الاعتاق مبني على تفسيره  
فيما فسرناه بزوال الرق وهو متجزئ بالاتفاق فكذا  
ازالته والرق ينافي مالكية المال فلا يملك شيئاً  
وان ملكه المولى لقيام المملوكية حالاً اي لانه  
مملوك حالاً والمملوكية تنافي المالكية حتى لا  
يملك العبد والمكاتب التسري أي أخذ السرية ولو  
بأذن المولى لا بتناؤه على ملك الرقبة دون المنفعة  
ولا يصح منها حجة الاسلام لان المنافع للمولى  
والعبادة لا تنادي بملك الغير الا ما استثنى ولا  
ينافي مالكية غير المال كالنكاح لانه من خواص



الأدمية وتوقفه على الاذن لاستلزامه المهر  
**والدم والحياة** فلا يملك المولى اتلافهما وصح  
اقرارهما بالقصاص كما سيجي **وبينا في الرق**  
**كالحال في اهلية الكرامات** لانه ينبئ عن  
العجز والمذلة فينا في الكمالات البشرية الذنوبية  
**كالذمة والولاية على الغير والحل** لاربع نساء  
فانها كرامات اتقست بالرق حتى لا تحتل نفس  
ذمته الدين ولا ينكح سوى امرأتين **وانه** اي  
الرق لا يؤثر في عصمة الدم لان العصمة المؤتمنة  
ثبتت بالايمان بالله تعالى والمقومة بقود أودية  
بالاحراز **يداره** اي الايمان والعبد فيه اي كل واحد  
من المؤتمنة والمقومة كالحرف لا نقصان وانما يؤثر  
الرق في **قيمه** حتى اذا قتل العبد وقيمه مثل  
الدية او اكثر ينقص عن الدية عشرة دراهم ولهذا  
اي لمساواة الحرفي العصمتين يقتل الحر بالعبد  
قصاصا خلافا للشافعي **وصح** امان العبد المأذون  
بالجهاد لاستحقاقه الرضخ فامانه ابطال حقه

قصد اوحق غيره ضمنا وصح اقراره بالحدود و  
القصاص وبالسرقه المستهلكه حتى وجب القطع  
لما مران الدم حقه وبالسرقه الفائده فيرد المال  
على المسروق منه وتقطع وفي الحجر اختلاق ومذهب  
الامام يصح اقراره مطلقا فيقطع ويرد المال والمرض  
وهو بديهي التصور **وانه** لا ينافي اهلية وجوب  
الحكم واهلية العبادات ولكنه لما كان سبب الموت  
**وانه** عجز خالص كان المرض من اسباب العجز فشرحت  
العبادات عليه بقدر الممكنة فيصلى قاعدا ان لم  
يمكنه القيام ولما كان الموت علة للخلافة اي  
خلافة الورثة والغرماء في ماله كان المرض من  
اسباب الحجر على المريض بقدر ما يتعلق به صيانة  
الحق لغريم ووارث وانما يثبت به الحجر اذا اتصل  
المرض بالموت حال كون الحجر مستندا الى اوله اي  
المرض حتى لا يؤثر المرض فيما لا يتعلق به حق غريم  
ووارث كنكاح بمهر مثل فيصح في الحال اي حين  
الصدور كل تصرف يحتمل الفساد كالمهبة والمحاباة



ثم ينقضى ان احتيج اليه اي النقض لتدارك الحال  
مالم يمنع مانع كالواعتق الوارث ما وهبه له لم يطل  
عتقه وانما يضمن القيمة وما لا يحتمل النقض  
من التصرفات جعل كالمعلق بالموت اي كالمدير  
كالاعتاق اذا وقع على حق غريم بان كان العبد  
المعتق مستغرقا بالدين او على حق وارث بان  
كانت قيمته تزيد على الثلث جعل كالمدين بخلاف  
اعتاق الرهن حيث ينقذ لان حق المرتهن في ملك  
البيد دون ملك الرقبة فافترقا والحيض والنفاس  
واحكامهما سواء الا في سبعة ينفتهما في شرح التنوير  
وهما لا يعدان اهلية الوجوب ولا الاداء لكن  
الطهارة عنهما للصلاة شرط وفي فوات الشرط  
فوات الاداء وقد جعلت الطهارة عنهما شرطا  
لصحّة الصوم نصا وهو قوله عليه السلام تدع الحائض  
الصوم والصلاة ايام اقرائها بخلاف القياس بدليل  
صحته من الجنب اجماعا فلم يتعد الى لقضاء مع انه  
لا جرح في قضائه اي الصوم بخلاف الصلاة لكثرتها

والموت

والموت وهو عجز كله فانه ينافي احكام الدنيا مما  
فيه تكليف حتى بطلت الزكاة وسائر القرب عنه  
لفوات الاداء عن اختيار فلا يجب اداؤها من التركة  
خلافا للشافعي وانما يبقى عليه الماثم لانه من احكام  
الأخرة وما شرع عليه من الاحكام لحاجة غيره على  
نوعين فان كان حقا متعلقا بالعين كالمرهون والمستأجر  
والمبيع والمفصوب والوديعة يبقى ببقائه أي ببقاء  
تلك العين بعد موت من كانت العين في يده لحصول  
المقصود ولذا لو ظفريه له أخذ به بخلاف مال الزكاة  
وان كان ديناً لم يبقى بمجرد الذمة لضعفها بالموت  
حتى يضم اليه الى مجرد الذمة مال او ما تؤكد به الذمة  
وهو ذمة الكفيل قبل الموت ولهذا اي لكون ذمة  
الميت لا تحتمل الدين قال أبو حنيفة رحمه الله ان  
الكفالة بالدين عن الميت المفلس بأن لم يترك ما لا  
ولا كفيل به لا تصح لخرب ذمته الا اذا تقوت الذمة  
بلحق دين بعد الموت فتصح الكفالة به بأن حفر  
بئر في الطريق فتلّف فيها شيء بعد موته لزمه ضمنا



النفس على عاقلته وضمان المال في ماله وثبت الدين  
مستندا الى وقت السبب وهو الحفر الثابت حال قيام  
الذمة كما نقله ابن نجيم عن التقرير والتحريم بخلاف  
العبد المجبور بقردين فانه اذا تكفل عنه رجل صح  
لأن ذمته في حقه كاملة لكونه حيا مكلفا و ما شرع عليه  
صلة كنفقة المحارم والزكاة بطل بالموت الا ان يوصى  
فيصح من الثلث وان كان ما شرع حقه أي للميت  
يبقى ملكا له على حكم ملكه ما تقتضي به حاجته  
ولذلك قدم تجهيزه من تغسيله وتكفينه ودفنه ثم  
ديونه الا ديونا تعلق بعين فتقدم على التجهيز ثم  
وصاياه من ثلثه أي ثلث الباقي بعدها ثم وجبت  
الموارث بطريق الخلافة عنه نظرا له فان انتقال  
ماله الى من يتصل به ويخلفه انظر له فيصرف الى من  
يتصل به نسبا أي قرابة أو سببا أي زوجية أو دينيا  
بلا نسب ولا سبب بأن يوضع في بيت المال لحوايج  
المسلمين ولهذا أي لبقاء ملكه لحاجته بقيت لكثا  
بعد موت المولى لحاجته الى الثواب وبعد موت المكاتب

عن

عن وفاء لحاجته الحرية وقلنا عطف على بقيت تفصل  
المرأة زوجها في عدتها لبقاء ملك الزوج في العدة  
لحاجته للفصل بخلاف ما اذا ماتت فانه لا يفصل بالانما  
مملوكة وقد بطلت اهلية المملوكية بالموت لما قلنا  
انها شرعت لقضاء حق المالك الا يرى انه لا عدة عليه  
وقال الشافعي يغسلها كما تغسله وما لا يصلح لحاجته  
أي الميت كالقصاص لانه شرع عقوبة لدرك الثأر  
بمثلثة مفتوحة بعدها هزرة وقد وقعت الجناية  
على أوليائه أي المقتول من وجه الانتفاع بحياته  
فأوجبنا القصاص للورثة ابتداء للحصول التشفي  
لهم والسبب انعقد للميت لان المتلف نفسه فيصح  
عفو المجروح باعتبار انقضاء السبب له ويصح عفو  
الوارث قبل موت المجروح باعتبار ثبوته لهم ابتداء  
ولهذا قال ابو حنيفة رحمه الله القصاص غدير  
موروث لما قلنا ان الفرض درك الثأر فينت لكل كمال  
كولاية الانكاح للأخوة واذا انقلبت ما لا يصلح او  
عفو بعض صار المال موروثا يعني ثبت للمقتول



حتى تقضى ديونه وتنفذ وصاياه منه **ووجب**  
استحقاق **القصاص للزوجين** كما استحقاق الارث  
في **الدية** لأن الزوجية كما تصلح سبباً للمال تصلح  
سبباً لدرك الثأر وله **حكم الاحياء في احكام الآخرة**  
وهي أربعة ما يجب له على الغير وعكسه وما يلقيه  
من ثواب وعكسه لان القبر للميت في حكم الآخرة  
كالمهد للطفل من حيث انه وضع للخروج • **النوع**  
**الثاني المواضع المكتسبة** ■ ومكتسب عطف  
على سماوي وهو ما كان لاختيار العبد فيه مدخل  
وهو **أنواع سبعة الأول الجهل** وهو نقيض العلم فان  
قارن اعتقاد النقيض فمركب والاف بسيط وهو هنا  
**أنواع أربعة جهل باطل لا يصلح عذراً في الآخرة**  
**كجهل الكافر بالله تعالى وجهل صاحب الهوى**  
**أي البدع كالمعتزلة في صفات الله تعالى وفي**  
**أحكام الآخرة** لو صوح الأدلة لكنه لما كان مؤولاً  
لامكابر كان دون الأول ولم يكفر للنهي عن تكفير  
اهل القبلة فلزمنا مناظرته **وجهل الباغي** وهو

الخارج عن طاعة الامام بتأويل فاسد وهو دون  
الثاني لقول علي خواتنا ينفوا علينا **حتى يضمن مال**  
**العادل ونفسه اذا أتلفه** الا أن يكون له منعه  
فلا يضمن شيئاً ويرث مورثه اذا قتله عمداً بتأويله  
كما لا يؤخذ اهل الحرب بعد الاسلام **وجهل من خالف**  
**في اجتهاده الكتاب** كحل متروك التسمية عمداً و  
**السنة** المشهورة كالتحليل بلا وطئ مع حديث العسيلة  
والاجماع ك**الفتوى** من داود الاصفهاني يبيع أمته  
**الاولاد ونحوه** حتى لا ينقد قضاء القاضي فيما ذكر  
وأفاد ابن نجيم أن هذا مبني على ما صرح به في  
الأقضية انه لا يعتبر خلاف مالك والشافعي في  
كون المسألة اجتهادية وقد رده في فتح القدر  
بقوله وعندى ان هذا لا يقول عليه وذكر  
وجهه ويؤيده ما في الفتاوى الصغرى القاضي  
لو قضى في المأذون في نوع انه مأذون في نوع  
واحد كما هو مذهب الشافعي يصير متفقاً عليه  
فقد اعتبر خلاف الشافعي **والثاني الجهل في موضع**



الاجتهاد الصحيح بأن لا يخالف واحدا من الثلاثة  
ويسمى شبهة الدليل بان لا يكون مخالفا للكتاب  
أو السنة أو الاجماع أو الجهل في موضع الشبهة  
ويسمى شبهة الاشتباه وانه بنوعيه يصلح  
عذرا في الآخرة وشبهة دارية للمحد والكفارة  
كالمحتجم مثال للأول اذا أفطر على ظن انها أي  
الحجامة فطرته فلا كفارة عليه اي ان اعتمد  
على فتوى او بلغه الحديث والافعليه الكفارة و  
كن زنى مثال للثاني بجارية والده على ظن انها  
تحلل له لم يحد وكذا حرنى اسلم ودخل دارنا فشرى  
خمر اجاهلا بالحرمة بخلاف مالوزنى لحرمة الزنا في  
جميع الأديان فهما في المحيط وغيره شرط الحدان لا  
يظن الزنا حلا لا مشكل والثالث الجهل في دار الحرب  
من مسلم لم يهاجروا انه أي جهله بالشرائع يكون  
عذرا لان شرط وجوب العبادات العلم بفرضيتها  
لكن حقيقة أو حكما يكونه في دار الاسلام قاله ابن  
نجيم ويلحق به بهذا الجهل جهل الشفيع بالبيع و جهل

الأمة المنكروحة بالاعتناق او بالخيار أي خيار العتق  
لشغلها بخدمة المولى وجهل البكر بانكاح الولي  
عذرا لجهلها بالخيار لانه معلوم ومانع التعليم  
معدوم وجهل الوكيل والمأذون بالاطلاق أي  
بالوكالة والاذن وضده اي بالعزل والمجير عذر  
لخفاء دليل العلم والسكر وهو حرام اجماعا ثم ان  
كان من مباح كشرب الدواء مثل البنج والافيون  
للتداوى وشرب المكره والمضطر الخمر فهو كالاغناء  
فيمنع صحة التصرفات كلها حتى الطلاق والعتاق  
صح بهما رد الماروي عن الامام كانقله ابن الملك  
وابن نجيم عن شرح قاضي خان انهما يصحان  
قاله ابن الكمال واستثنى ابن نجيم مسألة واحدة  
وهي سقوط القضاء فانه لا يسقط عنه وان كان  
اكثر من يوم وليلة لانه بصنعه وان كان السكر  
من محظور فلا ينافي الخطاب بالاجماع ولهذا نلزمه  
أحكام الشرع كلها وتصح عباراته كلها في الطلاق  
والعتاق والبيع والشراء والاقارب كالصاحي



الردة فلا يحكم بكفره استحسنانا والا قارير بالحدود  
الخالصة وهو ما يحتمل الرجوع كالزنا وشرب الخمر  
وصرحوا بعدم صحة الاشهاد على شهادة نفسه  
ومنه علم ان شهادته وقضائه لا يصحان بالأولى  
قاله ابن نجيم وجزم بأنه لو زوج السكران صغيرته  
من غير كفي لا يصح ونقل في الاشباه أربعة أخرى  
فالمستثنى عشرة **والهزل وهو ان يراد بالشيء ما لم**  
**يوضع له ولا ما لا يصلح له اللفظ استعارة** يعني  
هو ان يذكر اللفظ قصد اولا يراد به معناه الحقيقي  
ولا المجازي **وهو ضد الجحد بكسر الجيم وهو ان يراد به**  
**به احدها أي ما وضع له حقيقة او ما يصلح له مجازا**  
فالجد يكون حقيقة ويكون مجازا والهزل لا ولا والله  
ينافي اختيار الحكم وثبوته والرضا به ولا ينافي الرضا  
بالمباشرة فان المازل يتكلم بصيغة العقد مثلا  
باختياره ورضاه لكن لا يختار ثبوت الحكم ولا يرضاه  
فصار الهزل بمعنى خيار الشرط في البيع أبدا فان  
الخيار يعد الرضى بحكم البيع لا بنفس البيع وشرطه

90  
اي الهزل ان يكون صريحا مشروطا باللسان بأن يقول  
اني ابيع هازلا الا انه لا يشترط ذكره في العقد لأن  
غرضهما ان يعتقد الناس لزوم البيع فتكفي المواضعة  
قبل العقد بخلاف خيار الشرط والتجئة وهي يلجئك  
الى ان تأتي امرأ باطنه بخلاف ظاهره كقولك الجي اليك  
داري ومعناه جعلتك ظهرا لا تمكن بجاهك من صيانة  
ملكك كالهزل في حق الاحكام فلا تنافي الأهلية للتكليف  
ولا الوجوب شيء من الاحكام فان تواضعا على الهزل  
بأصل البيع واتفقا على البناء أي بناء العقد على المواضعة  
يفسد البيع لعدم الرضا بالحكم فصار كالبيع بشرط الخيار  
المؤبد فلا يملك بالقبض وان اتفقا على الاعراض عن  
المواضعة فالبيع صحيح لازم والهزل باطل والاتفقا  
على انه لم يجزها شيء عند البيع من البناء والاعراض  
أو اختلفا في البناء على المواضعة والاعراض عنهما  
فالبيع صحيح عند أبي حنيفة رحمه الله في الحالين  
خلافا لهما فجعل أبو حنيفة رحمه الله صحة الايجاب  
أولى لان الأصل الصحة وهما اعتبار المواضعة



ما أمكن إلا أن يوجد ما ينأقضيها وذكر في التلويح أن  
الاقسام ثمانية وسبعون **وان كان ذلك أي المواضعة**  
**في القدر أي الثمن فان اتفقا على الجدة في العقد بألف**  
**لكنهما تواضعا على البيع بالفين على أن أحدهما**  
**هزل فان اتفقا على الاعراض عن المواضعة كان**  
**الثمن الفين لبطلان الهزل باعراضهما وان اتفقا على**  
**أنه لم يحضرهما شيء من البناء والاعراض أو اختلفا**  
**فالهزل باطل والتسمية للالفين صحيحة عنده**  
**وعندها العمل بالمواضعة واجب والالف الذي**  
**هزلا به باطل لما مر أن الأصل عنده الجدة وعندهما**  
**المواضعة وان اتفقا على البناء على المواضعة فالثمن**  
**الفان عنده لانهما جدا في العقد والعمل بالمواضعة**  
**يجعله شرطا فاسدا فيفسد البيع فكان العمل بالأصل**  
**عند التعارض أولى من العمل بالوصف وان كان**  
**ذلك الهزل في الجنس أي جنس الثمن بأن تواضعا**  
**على مائة دينار وانما الثمن مائة درهم أو بالعكس**  
**فالباع جاز في المسمى في العقد على كل حال بالاتفاق**

٩٦  
وان كان الهزل فيما لا مال فيه كالطلاق والعناق  
واليمين والنذور والعقود عن القصاص فذلك كله  
صحيح والهزل باطل بالحديث وهو ثلاث جدهن  
جدو الحق الباقي بدلالة النص وان كان المال فيه  
أي فيما لا يحتمل الفسخ تبعا كالنكاح فان هزلا بصله  
أي أصل النكاح فالفقد لازم والهزل باطل لما مر  
وان هزلا بالقدر أي قد المهر فان اتفقا على الاعراض  
فالمهر الفان وان اتفقا على البناء فالمهر الف اتفاقا  
لان النكاح لا يفسد بالشرط بخلاف البيع وان اتفقا  
على أنه لم يحضرهما شيء من البناء والاعراض أو  
اختلفا فيهما فالنكاح جائز بألف رواه محمد رحمه  
الله وقيل بالفين رواه أبو يوسف رحمه الله  
وهي الأصح قياسا على البيع وان كان ذلك أي الهزل  
في الجنس بأن تواضعا على دينارين والمهر في الحقيقة  
دراهم فان اتفقا على الاعراض فالمهر ما سمي  
في العقد وان اتفقا على البناء أو اتفقا على أنه  
لم يحضرهما شيء أو اختلفا يجب مهر المثل لأن المهر



تابع وان كان المال فيه فيما وقع فيه الهزل **مقصودا**  
بان لا يثبت بلا ذكر كالمخلع والعقود على مال والصلح  
عن دمر العمدة فان هزلا باصلا وانفق على البناء  
فالطلاق واقع والمال لازم عندهما لان الهزل لا  
يؤثر في المخلع أصلا عندهما لانه كخيار الشرط ولا  
يختلف الحال عندهما بالبناء او بالاعراض او بالاختلاف  
او السكوت وعنده لا يقع الطلاق بل بتعلق بمشيئتهما  
وان أعرضوا عن المواضعة وقع الطلاق ووجب  
المال اتفاقا وان اختلفا فالقول لمدعى الاعراض  
وان سكتا أي لم يحضرها شي فهو جائز والمال  
لازم اجماعا بطلان الهزل عندهما ولرجحان الجدة  
وان كان الهزل في القدر بان سميا الفين وقد تواضعا  
على الف فان اتفقا على البناء فعندهما الطلاق واقع  
والمال لازم كله تبعاً للمخلع وعنده يجب على صله  
المتقدم ان يتعلق الطلاق باختياراتها جميع المسمى  
على سبيل الجدة وان اتفقا على الاعراض لزى الطلاق  
ووجب المال كله اتفاقا وان كان الهزل في الجنس

بان

بأن ذكر الدنانير تلجئة وغرضها الدراهم يجب  
المسمى عندهما بكل حال أي في الوجوه الأربعة  
وعنده ان اتفقا على الاعراض وجب المسمى  
وان اتفقا على البناء توقف الطلاق على قبولها  
المسمى في المقد وان اتفقا على انه لم يحضرها  
شي وجب المسمى وهو الدنانير ووقع الطلاق  
وان اختلفا فالقول لمدعى الاعراض لانه الأصل  
وأما تسليم الشفعة هزلا فقليل طلب المواتبة  
يبطلها وبعده يبطل التسليم فتبقى الشفعة وكذا  
البراء فيبقى الدين على حاله **وان كان الهزل**  
**في الاقرار بما يحتمل الفسخ** كالبيع والنكاح فانه  
يحتمل الفسخ قبل التمام لا بعده قاله ابن الكمال  
والتحقيق انه يحتمله مطلقا لفسخه بالردة  
قاله ابن نجيم **او بما لا يحتمله** كالطلاق والعقود  
**فالهزل يبطله** أي الاقرار لأن الهزل دليل الكذب  
كالأكراه والهزل بالردة كقوله الصنم له كفر لا بما  
أي بالقوة الذي هزل به وهو الألوهية للصنم



لعدم اعتقاده ذلك بل بعين الهزل لكونه  
استخفافا بالدين ولو هزل الكافر بكلمة الاسلام  
يحكم بايمانه كما مكره فلا يقتل بل يحبس والسفه  
وهو خفة تعتري الانسان فتبعثه على العمل  
بخلاف موجب الشرع وان كان أصله مشروعاً  
ظاهره ان كل فاسق سفيه قاله ابن نجيم وغيره  
وهو أي ذلك العمل بخلاف موجب الشرع السرف  
والتبذير فان أصل البيع والاحسان مشروع  
الا ان الاسراف وهو المجاوزة عن الحد حرام  
كالاسراف في الاطعام وذلك اي السفيه لا يوجب  
خللا في الأهلية لبقاء نور العقل ولا يمنع شيئاً من  
أحكام الشرع فيطالب بكلها ويمنع ماله عنه أي السفيه  
في أول ما يبلغ اجماعاً ويبقى في يد من كان في يده  
بالنهي وهو لا تؤنوا السفهاء أموالكم أي أموالهم  
اضافها الى الأولياء لتعرفهم فيها وأنه أي السفيه  
لا يوجب الحجر أصلاً عند أبي حنيفة رحمه الله وكذا  
عندهما في ما لا يبطله الهزل كالعتاق وفي ما يبطله

كالبيع يحجر عليه ويقول يفتى والسفر وهو الخروج  
المديد وادناه ثلاثة ايام وانه لا ينافي الأهلية و  
الاحكام لكنه من أسباب التخفيف بنفسه مطلقاً  
أوجب مشقة أو لا لكونه من أسباب المشقة غالباً  
بخلاف المرض بحيث لم تتعلق الرخصة بنفسه لانه  
متنوع الى مضر وغيره فيؤثر السفر في قصر ذوات  
الاربع وفي تأخير الصوم لكنه لما كان من الأمور  
المختارة الحاصلة باختيار العبد ولم يكن موجبا  
ضرورة لازمة مستدعية للافطار لا مكان ترك السفر  
او الصوم مع السفر قيل جواب لما أي أفتى وحكم للمسافر  
فليس قبل هذا للتضعيف انه اذا أصبح صائماً  
وهو مسافراً ومقيماً فساfer لا يباح له الفطر لتقرره  
بالشرع بخلاف المريض فانه يحل له الفطر لانه ساهى  
ولو أفطر المسافر في المسألتين عمد اكان قيام السفر  
المبيح للافطار شبهة فلا تجب الكفارة ولو أفطر  
المقيم ثم سافر لا تسقط عنه الكفارة لتقررها بالافطار  
بخلاف ما اذا مرض بعد الفطر مرضاً مبيحاً فانها



تسقط لأنه سماوي كلحيض وأحكام السفر أي الرخص  
المتعلقة به تثبت بنفس الخروج من العمران بالسنة  
المشهوره وان لم يتم السفر علة بعد يعني كان  
القياس ان لا يثبت الحكم قبل تمام العلة لكن  
ترك القياس بالسنة تحقيقا للرخصة في حق  
من قصد الثلاث فقط والخطأ وهو وقوع الشيء  
على خلاف ما أريد هو عذر صالح لسقوط حق الله  
تعالى اذا حصل عن اجتهاد كالخطأ في القبلة ويصير  
شبهة في العقوبة حتى لا يأتى ثم الخاطئ في الفتوى  
بعد الاجتهاد بل يستحق اجرا واحدا ولا يؤخذ  
بجد لو زفت اليه غير امراته ولا بقصاص لورمى  
الى شخص يظنه صيدا وان اثم بترك التثبت ولم  
يجعل عذرا في حقوق العباد حتى وجب عليه  
ضمان العدو وان لورمى الى شاة يظنها صيدا أو  
أكل مال غيره يظنه ماله ووجب به الدية لأنها  
حق العبد وصح طلاقه قضاء لاديانة ويجب  
أن ينعقد بيعه اذا صدقه على خطأ خصمه

ويكون

99  
ويكون بيعه فاسدا كبيع المكره قال ابن نجيم والظاهر  
ما في التحرير انه كبيع الهازل فلا يملك بالقبض والاكراه  
وهو حمل الغير على ما لا يرضاه وهو على ثلاثة أقسام  
اما ان يعدم الرضا ويفسد الاختيار وهو الملقى  
وهو الاكراه بالقتل أو بقطع العضو أو يعدم الرضا  
ولا يفسد الاختيار وهو الذي لا يلجئ كالاكراه بالحبس  
أو لا يعدم الرضا ولا يفسد الاختيار وهو أن يتم أي  
يغتم بحبس أبيه أو ابنه أو زوجته وكل ذي رحم  
محرم منه والاكراه بجملته أي بأقسامه لاينا في  
الخطاب والأهلية وانه أي المكره عليه متردد بين  
فرض مكن اكره على اكل الميتة بالقتل فانه يحرم عليه  
الاقدام وابطاحة كالاكراه على افساد الصوم بالقتل  
فانه يبيح له الفطر ورخصة كالاكراه على اجراء كلمة  
الكفر والحق ان قسم الاباحة لا وجود له لانه اذا  
اكره على الافطار في رمضان فان كان مسافرا كان  
الافطار فرضا وان كان مقيما كان رخصة فان صبر  
حتى قتل كان شهيدا وتمامه في التقرير قاله ابن نجيم



ولا ينافي الاكراه الاختيار فاذا عارضه أي الاختيار  
الفاسد اختيار صحيح وهو اختيار المكروه بالكسر وجب  
ترجيح الصحيح على الفاسد ان امكن والابقي منسوبا  
الى الاختيار الفاسد ففي الأقوال كالطلاق لا يصلح أن  
يكون المتكلم آلة لغيره لان التكلم بلسان الغير لا يصح  
فاقتصر عليه فان كان القول مما لا ينفسخ ولا يتوقف  
على الرضا لم يبطل بالكره كالطلاق ونحوه كاسلام  
الحزبي بخلاف اسلام الذمي لان اكراهه على الاسلام  
ليس بحق فيبطل كما في التوضيح وغيره والحق أنهما  
سيان كما حررته في شرح التنوير وان كان القول يحتمله  
أي الفسخ ويتوقف على الرضا كالبيع ونحوه كالاجارة  
يقتصر على المباشرة أيضا الا أنه ينقد فاسد لعدم  
الرضا الذي هو شرط النفاذ فلو أجاز به بعد زوال الاكراه  
صريحا أو دلالة صريحة ولا تصح الاقارير كلها من الماليات  
وغيرها مع الاكراه لان صحتها تقتد قيام المخبر به  
لأنه خبر وقد قامت دلالة عدمه وهي الاكراه والأفعا  
كالاكل والزنا قسمان أحدهما كالأقوال فلا يصلح فيه

كون الفاعل آلة لغيره كالاكل والوطئ أي الزنا فيقتصر  
الفعل على الفاعل لأن الأكل بضم الغير لا يتصور  
وكذا الوطئ بآلة الغير والثاني ما يصلح كون الفاعل  
فيه آلة لغيره كاتلاف النفس والمال فانه يمكن أن  
يأخذ المكروه المكروه فيضرب به نفسا أو مالا فيتلفه فيجب  
القصاص في العمد على المكروه لا المكروه ويصير الفاعل  
آلة للحامل وكذا الدية في الخطأ تجب على عاقلة  
المكروه بالكسر والحرمات أنواع أربعة حرمة لا تنكشف  
أي لا تسقط ولا يذللها رخصة كالزنا بالمرأة لانه قتل  
للولد حكما وقتل المسلم حقيقة وكذا جرحه لأن  
دليل الرخصة خوف السلاك وهما في ذلك سواء  
وأما زنا المرأة فمما يحتمل الرخصة لأن نسب الولد  
لا ينقطع عنها فلا يكون بمنزلة قتل النفس بخلاف  
زناه وحرمة تحتمل السقوط أصلا كحرمة الخمر والميئة  
ولحم الخنزير فان الاكراه الملبى يبيحها حتى ان امتنع  
أثم ان علم الاباحة والافيرجى ان لا يأثم لان الموضع  
خفي فيعذر بالجهل لا غير الملبى لعدم الضرورة



لكن لا يجد لو شرب الخمر للشبهة بخلاف المكروه على  
 القتل فإنه يقتض منهُ **وحرمة لا تحتمل السقوط**  
**لكنها تحتمل الرخصة كاجراء كلمة الكفر على اللسان**  
 بشرط اطمان القلب بالايمان ومن هذا النوع  
 سائر حقوق الله تعالى مثل افساد الصوم  
 والصلاة والحج وقتل صيد الحرم أو في الاحرام  
**وحرمة تحتمل السقوط** في الجملة باسقاط من له الحق  
 لكننا لم تسقط بعد الاكراه **واحتملت الرخصة أيضا**  
**كتناول المضطر مال الغير** فيرخص فيه بالاكراه  
 الكامل لان حرمة النفس فوق حرمة المال **ولهذا**  
 أي كون فعل المكروه عليه رخصة اذا صبر في هذين  
**القسمين** وهما الثالث والرابع **حتى قتل كات**  
**شهادة** البذل نفسه لله وقد ختم رحمه الله كتابه  
 بلفظ الشهيد رجاء أن يكون بصره على العلم  
 كالشهادة باعتبار عدم انقطاع عمله رزقنا الله  
 تعالى الشهادة والحسنى وزيادة بمنه وكرمه  
 وقد وقع الفراغ من تأليفه على يد جامعهم

علاء الدين بن علي الامام جامع بني أمية  
 بدمشق المحمية بعد اذان الثلث ليلة الجمعة  
 أوسط شهر ذي الحجة الحرام **١٠٥٤**  
 سنة أربعة وخمسين والف — وصلى الله  
 على سيدنا محمد المخلوق على أكمل وصف واتم

وكان الفراغ من كتابة هذا الكتاب المبارك  
 يوم الاحد سابع يوم من شهر الله المحرم الذي  
 هو من شهور **١٣٣٧** هجرية على يد  
 المفتقر لرحمة مولاه الملك المعيد المبدى  
 محمود بن أحمد الجندى غفر الله له ولاخوانه

المسلمين اجمعين وجعلنا

واياهم من اهل العلم العاملين

وسلام على المرسلين

والحمد لله رب

العالمين

امين

م

على نفقة حضرة الاستاذ الفاضل والعالم العامل الكاشف  
 صاحب الاخلاق المرضية المصطفوية ووارث علوم الشريعة الغراء المحمدية  
 الشيخ حسن بن علي الجبركي أحد فضلاء رواق الترتيب بالجامع  
 الازهر الشريف أدام الله له حسن التوفيق